العرب
للأبحاث والدراسات

مجلة العرب للأبحاث والدراسات شهرية تصدر بترخيص من لندن وتنشر محتوى أبحاث ودراسات
مركز العرب للأبحاث والدراسات 2050_ العدد الثالث والثلاثون السنة الثالثة _ 1 أكتوبر 2024

الشرفاء الحمادي :

الشيخ زايد قال كلمته الخالدة في حرب أكتوبر «النفط العربي ليس أغلى من الدم العربي»

فلسطين عام من الإبادة والتجويع.. وماذا بعد ؟

مركز العرب للأبحاث والدراسات (2050)

الهدف:

المساهمة في فهم وقراءة واقع وطننا العربي من خلال تحليل المعلومات المطروحة بشكل علمي بحثي دقيق، وتقديم معالجة لأبرز المشاكل التي تواجه مجتمعاتنا العربية.

محاور عمل المركز:

المشاركة في دعم وتطوير العلاقات العربية.
دراسات في التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على الوطن العربي.
تحليل مستقبل العلاقات العربية في مجال السياسة والاقتصاد.
المساهمة في طرح أفكار تنويرية تساهم في تجديد الخطاب الديني.
عرض وتحليل خطط التنمية في الوطن العربي وفق رؤية (2050).
إقامة دورات وفعاليات تدريبية بالتعاون مع الجهات المعنية في كل المجالات.

منصات مركز العرب الرقمية:

1. منصة مركز العرب للأبحاث والدراسات: https://alarab2030.com
2. بوابة مصر الإمارات الإخبارية www.misr-emirates.com
3. بوابة مصر ليبيا الإخبارية www.misrlibya.com
4. بوابة مصر السعودية الإخبارية www.misr-alsaudia.com
5. بوابة مستشار العرب www.egyconsultor.com
6. مجلة (العرب) الورقية تصدر شهريا https://alarab2030.com
7. مجلة (رؤى) مجلة فصلية .. نحو آفاق للفكر https://Roaa2030.com

في هـــذا العـــدد:

شمس الجمهورية الجديدة تشرق من سيناء

في الذكرى الـ51 لنصر أكتوبر.. مصر تعزز مسار التنمية في سيناء

ص 8 - 11

بايدن يستقبل الشيخ محمد بن زايد..

الإمارات ثاني شريك دفاعي لأمريكا بالعالم

ص 12-15

السعودية..

إنجازات المملكة تسيطر على احتفالات اليوم الوطني

ص 16-19

الحرب والكوليرا..

يطاردان السودانيين ومساع دولية لوقف القتال

ص 24-27

مركز العرب للأبحاث والدراسات

محمد فتحي الشريف
رئيس المركز

د. راندة فخر الدين
نائب رئيس المركز

د. محمد طلعت
نائب رئيس المركز

لواء طبيب/ عصام عبدالمحسن
نائب رئيس المركز

أ. د. محمد يحيى غيدة
نائب رئيس المركز

العميد/ عماد عادل اليماني
الأمين العام

رامي زهدي
نائب رئيس المركز

د. دينا محسن
مدير المركز

عبدالغني دياب
رئيس التحرير

كريم عبدالمطلب
المدير الإداري

عاطف وَنَس
الدعم الفني للمنصات الرقمية

علي فوزي
مدير تحرير

أحمد عبدالله
إخراج فني

داليا فوزي
سوشيال ميديا

يونس هندي
مراجع لغوي

محمد عبدالله
مصور

شعبان فتحي
المدير المالي

جميع الحقوق محفوظة لمركز العرب للأبحاث والدراسات السياسية
المقالات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي مركز العرب للأبحاث والدراسات

للتواصل مع الإدارة وإرسال المقالات

m_fathy2030@hotmail.com

للتواصل مع إدارة التحرير
هاتف وواتس: 00201127272725

العدد الثالث والثلاثون
السنة الثالثة

الافتتاحية

المفكر العربي

علي محمد الشرفاء الحمادي
يكتب..

شهادة للتاريخ حول دعم الشيخ زايد لمصر في حرب أكتوبر المجيدة

تحتفل مصر والأمة العربية بالذكرى الـ(51) لنصر أكتوبر العظيم الذي سطر فيه الجيش المصري أعظم الانتصارات الخالدة في تاريخ العرب الحديث، وعندما تحل هذه الذكري العطرة نستحضر بعض المواقف التاريخية الخالدة التي قدمها الأشقاء العرب، في دعم ومساندة مصر في تحقيق النصر، وفي السطور التالية نعرض الشهادة التاريخية عن الدعم العربي الذي تحدث عنه المفكر العربي الكبير الأستاذ علي محمد الشرفاء الحمادي، الذي كان يشغل منصب مدير ديوان الشيخ زايد في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، إذ تحدث عن موقف الشيخ زايد التاريخي في دعم مصر فقال الشرفاء: كنت شاهد عيان على مقولة الشيخ زايد التاريخية الخالدة: «إن البترول العربي ليس أغلى من الدم العربي».

كما تحدث الشرفاء في المقال ذاته عن الجيش المصري فقال: إن العزيمة والإيمان والقوة والشجاعة والبسالة التي تميز بها الجيش المصري على مستوى القيادة والأفراد كانت سببًا مباشرًا في إحداث تفوق إعجازي غير مسبوق غيّر المعادلات الطبيعية وحقق الانتصار التاريخي العظيم.. فإلى التفاصيل.

إن مصر لمنصورة

مواجهة المحن

أقسم الشعب المصري أن يحمي وطنه، ولن يخاف غير الله إلهًا واحدًا، ولن يسجد للوثن، فكم قدم الأرواح والدماء، وكم ضحى الشهيد بعمره وحياته فداء لوطنه حتى يزيل من أرضه كل العفن، وليس هذا فحسب، بل وليعلِّم الأجيال المتعاقبة معنى مواجهة المحن.

خط بارليف

لذا، انطلق الأبطال البواسل من الثكنات والخنادق، وخلفهم شعب لا يخشى الفتن، فكانت النتيجة أن أسقطوا كل الحواجز، فاخترقوا خط بارليف الحصين بالماء، وكان سلاحهم في كل هذا النصر العظيم، هو الإيمان، فهدموا قلاع الجيش الذي لا يقهر بالقنابل والصواريخ التي دكت معاقلهم دكًا.

الله أكبر

هذا وقد سمع الأعداء النداء الذي زلزل الميدان، وهو شعار (الله أكبر فوق كل من يطغى ويتكبر)، (الله أكبر على كل من غرته نفسه المريضة لتقوده إلى الظلم)، فأثمر هذا الشعار ثمارًا عظيمة، ليهلك الله سبحانه وتعالى هؤلاء الأعداء انتقامًا لما ارتكبوه من المظالم، كاستباحتهم أرض المسالم، ونهبهم ثروات أصحاب الحقوق بلا مقاوم، فنادي قائد الشعب المصري العظيم (هبوا لنستعيد أرضنا).. أرض الأنبياء، فلن نسالم حتى نسترجع كل الحقوق،

وسنظل نحارب، ونقاوم، فلن نقبل على حقنا أن نساوم، أرواحنا تفدي أرضنا ودماؤنا تروي التراب بلا ثمن.

ستسقطون وتهزمون

ستظل مصر عصية رغم الزمن، رغم المحن، رغم الفتن، وستدوس أقدامها كل من خان الوطن، وباع ضميره، لحساب أعداء الحياة، وبخنجره المسموم قد طعن، ولهؤلاء الأعداء نقول: يا حفنة من البشر ستسقطون، ستهزمون، ستغرقون ومصيركم إلى سقر وبئس المقر، وستبقى مصر ترفع راية العز والمجد، والفخار، ويخضر الشجر، وتسقط أوراقكم في الخريف تذروها الرياح إلى البحر.

أكتوبر علامة وشرارة

يوم السادس من أكتوبر (1973)، كان ملحمة يصنعها شعب مصر وجيشه وأمنه، وقيادة تسعى إلى النصر ويستجيب القدر، أكتوبر علامة وشرارة استدعى الشعب فيها ذخائر عزم وشجاعة وتضحية من أجداده الذين صنعوا الحضارة حتى أشرقت أنوارها وأضاءت فجر الضمير عدالة وكرامة وأضفت على الإنسانية علمًا واحترامًا، ولَم يزل يذكر التاريخ مجدًا لن يزول مخلدًا تاريخه وأمجاده لتكون مبعث فخر واعتزازًا للأجيال القادمة.

الشيخ زايد والسادات

وأذكر عندما زار البطل أنور السادات -رحمه الله- مفجّر حرب أكتوبر الإمارات في لقائه مع الشيخ زايد -رحمه الله-، وكنت حاضرًا ذلك اللقاء بعد حرب أكتوبر مباشرة، يقول الشيخ زايد -رحمه الله-: لم نكن نحارب إسرائيل وحدها، ولكننا في الحقيقة كنا نحارب أمريكا بكل قدراتها العسكرية، ورأينا كيف كانت تحمل الطائرات سي 130 الدبابات وتنزلها للجيش الإسرائيلي مُحمّلة بكل عتادها المتطور وتذهب مباشرة لميدان المعركة، بالإضافة إلى تزويد أمريكا لإسرائيل بالمعلومات الهامة عن مواقع الجيش المصري من الأقمار الصناعية.

شهادة للتاريخ

هنا أكتب شهادتي للتاريخ، حيث إنني كنت مديرًا لديوان الرئاسة في عهد الشيخ زايد -رحمه الله- ورأيت المشهد بكل الوضوح، فلقد كان الوحيد من القادة العرب المتحمس بكل الإخلاص ولديه الاستعداد باتخاذ أي موقف مهما بلغت خطورته في دعم الشعب المصري وقيادته، إيمانًا صادقًا منه بوحدة المصير العربي المشترك.

قطع البترول

ولذلك كان مبادرًا كأول رئيس عربي يتخذ خطوة جريئة وشجاعة بإعلانه قطع البترول عن أمريكا والدول الغربية، وكان له الأثر الكبير في الضغط على القوى العظمى باتخاذهم القرار (242) في مجلس الأمن الذي أوقف الحرب وقضى بانسحاب إسرائيل إلى ما قبل حدود 1967.

شاهد عيان

وكنت شاهد عيان على تلك اللحظة الفارقة في حياة الأمة العربية، حيث كنت أنا من قمت

بإيصال المرحوم الشيخ زايد للتحدث مع الدكتور مانع العتيبة وزير البترول في ذلك الوقت، وأبلغه بإعلان قراره التاريخي أثناء اجتماع مؤتمر الأوبك وزراء البترول العرب في مؤتمرهم في الكويت، حيث اتخذوا قرارًا بوقف ضخ البترول بما نسبته خمسة في المائة، وعندما أبلغت المرحوم الشيخ زايد بالقرار طلب مني فورًا إيصاله بالتليفون لوزير البترول.

البترول العربي

وحينها قال قولته المشهورة التي ستظل تتردد في التاريخ (إن البترول العربي ليس أغلى من الدم العربي)، وشهادتي لله والتاريخ لتعرف الأجيال العربية كم حاول الخبثاء إخفاء تلك الحقيقة، وللتاريخ أشهد بأن المرحوم كان يمثل بحق ومصداقية نادرة إيمانًا تغلغل في العقل والقلب، ومواقف شجاعة تجاه الحقوق العربية وقيادة مخلصة لا تخاف غير الله وحده من يملك السماوات والأرض وهو القادر على كل شيء وهو السميع العليم.

دعم مصر

وقبل ذلك قام الشيخ زايد -رحمه الله- بأخذ قرض من بنك (ميد لند) البريطاني بمبلغ يتجاوز خمسة وعشرين مليون جنيه إنجليزي لدعم القوات الجوية المصرية أثناء حرب أكتوبر، وقد شهد بذلك الرئيس حسنى مبارك -رحمه الله- أثناء لقائي به في بيته في مصر الجديدة بعد وفاة الرئيس أنور السادات -رحمه الله- حيث نقلت له تعزية الشيخ زايد.

شكر وتقدير

وحينها قال لي: «لا أعرف كيف أنقل مشاعر التقدير والشكر للشيخ زايد، حيث جاء دعمه المالي في وقت نحن أحوج إليه لشراء بعض قطع الغيار للطائرات الحربية»، بوصفه قائد القوات الجوية أثناء حرب أكتوبر.

مواقف زايد

وظلت مواقف الشيخ زايد نابعة من إخلاص وإيمان بوحدة المصير العربي، فكان الوحيد من بين كل القادة العرب متميزًا في مواقفه المُدركة لأهمية جمهورية مصر العربية ودورها التاريخي في مواجهة أي عدوان على الأمة العربية، ويعتبرها وقواتها وشعبها رصيدًا قوميًا للأمن القومي العربي

سنظل أوفياء

لكل ما سبق، وما سيأتي ستظل الإمارات كما أسّسها الشيخ زايد -رحمه الله- وبكل قيادتها من أبناء الشيخ زايد -حفظهم الله- وفيّة لمبادئها التي غرسها في قلوب أبنائه.

إنها لمنصورة

حفظ الله مصر وسدد خُطى قادتها العظماء الذين حققوا النصر وأيد فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي بالنصر والنجاح على أعداء مصر في الداخل والخارج.. وإنها لمنصورة إن شاء الله على قوى البغي والعدوان، وسحق الشراذم من الإرهابيين ومن يقف خلفهم من الخونة والعملاء وأعوان الشيطان.

شمس الجمهورية الجديدة تشرق من سيناء

في الذكرى الـ 51 لنصر أكتوبر.. مصر تعزز مسار التنمية في سيناء

تزامنا مع الاحتفالات المصرية بالذكرى الحادية والخمسين لنصر أكتوبر المجيد، عقد الرئيس عبد الفتاح السيسي اجتماعًا مع مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، بحضور منال عوض وزيرة التنمية المحلية، وخالد مبارك محافظ جنوب سيناء، وأمير سيد أحمد مستشار رئيس الجمهورية للتخطيط العمراني، وأحمد العزازي رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة.

القاهرة – عبد الغني دياب

ذكر أحمد فهمي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية عبر صفحته بموقع فيسبوك، أن الاجتماع استعرض المحاور المختلفة لاستراتيجية التنمية الشاملة لمحافظة جنوب سيناء، القائمة على تنفيذ عدد من المشروعات والاستثمارات في شتى القطاعات، تنمويًا وعمرانيًا وسياحيًا وثقافيًا، وذلك في إطار خطط الدولة لتعظيم الاستفادة من مقومات كل محافظة وفقًا لطابعها الخاص وميزاتها التنافسية.

وفي ذلك السياق، شهد الاجتماع متابعة تطورات تنفيذ المشروعات ذات الأولوية بمحافظة جنوب سيناء، خاصة بمدينة شرم الشيخ، والجهود الرامية إلى رفع كفاءة جميع القطاعات الحيوية بالمدينة، بما يعزز من مكانتها السياحية، لا سيما في ضوء اسمها المتميز عالميًا. وتطرق الاجتماع أيضًا إلى متابعة مشروعات التنمية بطابا ونويبع وأبو رديس والطور، بالإضافة إلى الوقوف على مستجدات مشروع «التجلي الأعظم» بمدينة سانت كاترين، الذي يسعى إلى تحويل المنطقة إلى وجهة سياحية عالمية.

وتابع الرئيس خلال الاجتماع الموقف التنفيذي لجميع عناصر المشروع، تمهيدًا لافتتاحه على النحو الذي يتناسب مع قيمته التاريخية والثقافية.

ووجه السيسي بمواصلة وتكثيف العمل على تعزيز الأداء التنموي والسياحي لمحافظة جنوب سيناء، في ظل ما تتمتع به من مقومات ذات طابع فريد، مع استكشاف وتنفيذ آليات جديدة لتحفيز الاستثمارات في جميع مدن المحافظة، وخاصة على صعيد دعم

وتمكين الشباب ومشروعاتهم الناشئة، وإعطاء هذا الأمر أولوية، مشددًا كذلك على ضرورة أن تتضمن عملية التنمية بالمحافظة رفع كفاءة وتطوير القطاعات الحيوية التي تمس حياة المواطنين، على النحو الذي ينعكس بشكل إيجابي على مستوى الخدمات المقدمة إليهم بمختلف المجالات.

خطة مصرية لتنمية سيناء

ووضعت الدولة المصرية شبه جزيرة سيناء على خريطة التنمية الشاملة والاستثمار، ضمن خطة طموح وغير مسبوقة لتعمير سيناء وجعلها منطقة جاذبة للمستثمرين والسكان وربطها بالدلتا والمحافظات، كما وضعت الدولة تنمية محافظات القناة على رأس أولوياتها باعتبارها حلقة الوصل بين سيناء وباقي محافظات الجمهورية، ويتأتى ذلك عبر تنفيذ مشروعات قومية وتنموية عملاقة تضمنت إنشاء مناطق ومجمعات صناعية وزراعية وتعدينية، ومجتمعات عمرانية حديثة، ومد الطرق والجسور والأنفاق، بالإضافة إلى الاهتمام ببناء الإنسان وتوفير كل سبل العيش الكريم له على الأصعدة كافة، وذلك في وقت تستمر فيه المعركة ضد الإرهاب وجهود تأمين كل خطوات التنمية لبوابة مصر الشرقية، باعتبار أن الأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة.

وتتعامل مصر مع التنمية في سيناء باعتبارها قضية أمن قومي لا مجال للتهاون بشأنها، حيث ترتكز استراتيجية الدولة على تنفيذ العديد من المشروعات التنموية والعمرانية والخدمية والاستثمارية غير المسبوقة والعملاقة على أرض سيناء في كافة المجالات، وتعد تنمية سيناء محورًا رئيسيًا وذلك في إطار الاستراتيجية العامة للدولة بمراحلها المختلفة تجاه سيناء وتحسين البنية التحتية بها وتطويرها وربطها بالدلتا وجعلها امتدادًا طبيعيًا لوادي النيل، وإتاحة فرص عمل جديدة للشباب وجذب المستثمرين إليها.

ووضع الرئيس عبد الفتاح السيسي تنمية سيناء على رأس أولوياته نظرًا إلى أهميتها الإستراتيجية، حيث كلف

الرئيس السيسي بضرورة سرعة تعمير سيناء، فعندما وجه الرئيس السيسي بتنفيذ المشروع القومي العملاق لتنمية سيناء، كانت بدايته دستور التنمية العمرانية في مصر، وهو المخطط القومي للتنمية العمرانية لمصر حتى 2052، وجرت مراجعة المقرر لتنمية سيناء وإقليم قناة السويس.

تأسيس حياة جديدة خارج الوادي والدلتا في سيناء

الرؤية التي عملت عليها الدولة هي أن سيناء يمكن أن تكون مجالًا لتأسيس حياة جديدة خارج الوادي والدلتا، بحيث يجري استغلال كل الموارد الطبيعية والكنوز المتاحة على أرضها للمساهمة في زيادة الرقعة المعمورة في مصر وتوطين الشباب المصري في أماكن جديدة خارج الوادي والدلتا.

حينما وجه الرئيس بتنفيذ هذا المشروع القومي العملاق لسيناء، كانت نقطة الانطلاق وأول موضع قدم لنا على أرضها هو دستور التنمية العمرانية في مصر، والمتمثل في المخطط القومي للتنمية العمرانية في مصر حتى 2052، وبالعودة إلى هذا المخطط وجدنا أن هناك مناطق ذات أولوية عاجلة لتحقيق مخطط الانتشار الجغرافي للسكان في ربوع الجمهورية للوصول بالرقعة المعمورة إلى نسبة 14% من أرض مصر.

تتصدر المناطق ذات الأولوية العاجلة، تنمية سيناء وإقليم قناة السويس، وهما على قمة الأولويات، مثلهما مثل منطقة الساحل الشمالي الغربي، ومنطقة الدلتا الجديدة، وكلها مناطق ذات أولوية، أشار المخطط إلى ضرورة التحرك إزاءها، ولذا فقد كانت الرؤية أمامنا أن تكون سيناء مجالًا لتأسيس حياة جديدة خارج الوادي والدلتا، حتى يمكن الاستفادة من كافة الموارد الطبيعية والكنوز المتوافرة على أرضها؛ وذلك من أجل زيادة الرقعة المعمورة لمصر، وتوطين الشباب المصري في مناطق أخرى خارج الوادي والدلتا.

محاور تنمية شبه جزيرة سيناء

- مد جسور التنمية إلى سيناء لكونها كانت بمعزل في فترات عديدة عن باقي الجمهورية، وتم التركيز على أن يتم العمل على ربط سيناء بباقي الجمهورية.
- تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية من أجل تمهيد الأرض لأي مشروعات تنموية سيتم تنفيذها عليها
- البدء بمجموعة من الاستثمارات؛ سواء زراعة أم صناعة، أم في أي من المجالات الاقتصادية الأخرى.
- التنمية السياحية التي كانت بالفعل قائمة، حيث كان التركيز في تنمية سيناء على السياحة وخاصة في جنوبها.
- إقامة مجتمعات عمرانية جديدة؛ بهدف استيعاب أهالينا في سيناء أولًا، ولاستيعاب الشباب الحريص على إيجاد فرص عمل مستقبلًا.

ثمار تنفيذ استراتيجيات الأمن والتنمية خلال 10 سنوات

نجحت الدولة المصرية في خلق واقع متميز وملموس

على أرض سيناء بعد أن عكفت على إدماجها في قلب عملية التنمية الشاملة على الأصعدة كافة خلال عقد من الزمن، بالتزامن مع تثبيت دعائم الأمن والاستقرار بها، حيث تعتبر شبه جزيرة سيناء محورًا أساسيًا ضمن استراتيجيات التنمية المستدامة للجمهورية الجديدة، لما لها من أهمية جغرافية ومكانة تاريخية، بالإضافة إلى كونها أحد أهم أركان الاقتصاد المصري بما تمتلكه من موارد ومقومات طبيعية وبشرية، لتشهد أرض الفيروز خلال السنوات الماضية قفزات ملموسة في تحسين البنية التحتية وتوفير فرص العمل وبناء الإنسان والارتقاء بالخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، علاوة على تعزيز الاستثمارات في القطاعات الحيوية وربط بوابة مصر الشرقية مع محافظات الجمهورية، وذلك من خلال تضافر الجهود الحكومية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وهو ما لاقى إشادة واسعة من جانب المؤسسات الدولية لجهود مصر في هذا الملف.

أهم الاستثمارات والمقومات الصناعية الضخمة بسيناء ومدن القناة

زاد إجمالي الاستثمارات العامة الموجهة لتنفيذ مشروعات في سيناء ومدن القناة نحو 10 أضعاف لتصل إلى 58.8 مليار جنيه عام 2024/2023، مقارنة بـ 5.9 مليار جنيه عام 2014/2013، فضلًا عن 377 فرصة استثمارية متوفرة على الخريطة الاستثمارية بمختلف الأنشطة منذ إنشاء الخريطة عام 2018، و180 فرصة صناعية، كما تم افتتاح 3 مراكز لخدمة المستثمرين بتكلفة 212.7 مليون جنيه لخدمة 7.5 ألف شركة.

فيما يتعلق بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، فقد قدم جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر قروضًا بقيمة 2.4 مليار جنيه حتى فبراير 2024، مولت 56.2 ألف مشروع وفرت نحو 97.5 ألف فرصة عمل.

بالنسبة إلى المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية «مشروعك»، تم تقديم قروض بقيمة 930.4 مليون جنيه حتى فبراير 2024، مولت 5951 مشروعًا وفرت نحو 43.9 ألف فرصة عمل.

أبرز المشروعات الصناعية الكبرى بسيناء ومدن القناة

تبلغ تكلفة مجمع الصناعات الصغيرة بجنوب الرسوة 403 ملايين جنيه، حيث يضم 118 وحـدة موجهة للصناعات الكيماوية والهندسية والغذائية والغزل والنسيج، فيما بلغت تكلفة زيادة الطاقة الإنتاجية لمصنع أسمنت العريش من 3.7 مليون طن سنويًا إلى 6.9 مليون طن سنويًا 2.9 مليار جنيه.

بلغت تكلفة إنشاء مجمع الرخام بمنطقة «الجفجافة» بوسط سيناء 805 ملايين جنيه بطاقة 3 ملايين م2 سنويًا، فضلًا عن بلوغ تكلفة مصنع إنتاج الرخام والجرانيت برأس سدر727 مليون جنيه.

تنمية الفرص الاستثمارية والصناعية بمحور قناة السويس

تم افتتاح قناة السويس الجديدة في أغسطس 2015، مما أدى إلى زيادة إيرادات القناة بنسبة 87.3%، لتصل إلى 10.3 مليار دولار عام 2023، مقابل 5.5 مليار دولار عام 2014.

وصلت نسبة زيادة إيرادات المنطقة الاقتصادية لقناة السويس إلى 114.3%، حيث بلغت 6 مليارات جنيه عام 2023/2022، مقابل 2.8 مليار جنيه عام 2017/2016، في حين بلغ إجمالي تكلفة الاستثمار بما في ذلك البنية التحتية 18 مليار دولار، فضلًا عن 100 ألف فرصة عمل مباشرة توفرها المنطقة، و305 منشآت عاملة ما بين خدمية وصناعية، كما تضم المنطقة 4 مناطق صناعية و6 موانئ، وتم إقامة شراكات مع 14 مطورًا صناعيًا داخل المنطقة.

المشروعات الصناعية بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس

تصل التكلفة الاستثمارية لمركز مرسيدس اللوجيستي 35 مليون جنيه، بطاقة إنتاجية 12 ألف سيارة سنويًا ليوفر 85 فرصة عمل مباشرة و50 فرصة عمل غير مباشرة، بجانب بلوغ إجمالي الاستثمارات بمجمع البتروكيماويات بالعين السخنة 7.5 مليار دولار.

بلغ حجم الاستثمارات للمرحلة الأولـى من مشروع بلاتينيوم الهندية لصناعة المواد المضافة ومثبتات (PVC) 6 ملايين دولار، بينما بلغت استثمارات مشروع الشركة الوطنية المصرية لصناعات السكك الحديدية (نيرك) بشرق بورسعيد 240 مليون دولار.

بايدن يستقبل الشيخ محمد بن زايد..

الإمارات ثاني شريك دفاعي لأمريكا بالعالم

مثّلت زيارة الشيخ محمد بن زايد، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقة جديدة في العلاقات بين البلدين، لاسيما وأن واشنطن أعلنت أبوظبي ثاني شريك دفاعي لها في العالم بعد دولة الهند، كما شهدت الزيارة عددًا من اللقاءات والاتفاقيات المهمة التي أجراها بن زايد والتي سيكون لها تبعات إيجابية على الثقل الدبلوماسي والسياسي لدولة الإمارات.

أبو ظبـــي - مركـــز العرب

بايدن يبحث مع بن زايد قضايا مهمة

وفي سياق متصل بحث الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة والرئيس الأمريكي جو بايدن، في واشنطن، العلاقات الإستراتيجية التي تجمع البلدين والعمل المشترك على تعزيز هذه العلاقات في مختلف المجالات بما يحقق مصالحهما المشتركة، إضافة إلى القضايا الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك.

جاء ذلك خلال استقبال بايدن للشيخ محمد بن زايد والوفد المرافق في البيت الأبيض، في إطار الزيارة الرسمية التي يقوم بها إلى الولايات المتحدة، حيث رحب الرئيس الأمريكي برئيس دولة الإمارات، مؤكدًا أهمية الزيارة في تعزيز علاقات التعاون الإستراتيجي بين البلدين على جميع المستويات.

واستعرض الجانبان، آفاق التعاون وأهمية توسيع مجالاته خاصة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وعلوم الفضاء، إضافة إلى الطاقة المتجددة ومواجهة التغير المناخي والأمن الغذائي وحلول الاستدامة وغيرها من الجوانب التي تخدم رؤية البلدين تجاه تحقيق مستقبل أكثر تقدمًا وازدهارًا للجميع، وذلك في إطار العلاقات التاريخية التي تمتد إلى أكثر من خمسين

عامًا والشراكة المتنوعة والممتدة التي تجمع البلدين كما بحثا عددًا من القضايا الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك، تركزت حـول التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والجهود المبذولة تجاه وقف إطلاق النار في القطاع بما يسمح بتدفق المساعدات الإنسانية الكافية دون عوائق واحتواء التصعيد في المنطقة الذي يهدد أمنها واستقرارها.

وثمن الشيخ محمد بن زايد في هذا السياق مبادرة الرئيس جو بايدن وجهود الوساطة المشتركة التي تقوم بها الولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية ودولة قطر للتوصل إلى الوقف الفوري لإطلاق النار في غزة والإفراج عن الأسرى والمحتجزين من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، مؤكداً سموه أهمية مواصلة هذه الجهود بوصفها خطوة أولى في الطريق نحو استئناف المسار السياسي لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم الذي يقوم على أساس «حل الدولتين» ما يضمن الأمن والاستقرار لشعوب المنطقة كافة.

وأكد الشيخ محمد بن زايد آل نهيان أن دولة الإمارات والولايات المتحدة الأمريكية تجمعهما علاقات صداقة وتحالف إستراتيجي متين تقوم على أسس راسخة من الثقة والاحترام المتبادلين والمصالح المشتركة، إضافة إلى ارتكازها على تاريخ طويل من التعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها.

كما شدد على حرص الإمـارات على مواصلة تعزيز تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية في ظل رؤاهما المشتركة بشأن العمل من أجل السلام والاستقرار والازدهـار في منطقة الشرق الأوسط والعالم وبناء موقف دولي فاعل تجاه التحديات العالمية المشتركة، وذلك انطلاقا من نهج دولة الإمارات الثابت تجاه دعم الاستقرار والسلام والتنمية على المستويين الإقليمي والعالمي من خلال العمل الدولي الجماعي متعدد الأطراف.

وأكد الجانبان خلال اللقاء حرصهما على مواصلة تعزيز علاقات التعاون الإستراتيجي بين البلدين في ظل الاهتمام الذي توليه قيادتاهما لتطوير هذه العلاقات بما يحقق مصالحهما المشتركة.

ماذا تعني الشراكة الدفاعية الدائمة بين

الإمارات وأمريكا؟

وأكد البيان المشترك الذي أصدرته دولة الإمارات والولايات المتحدة بمناسبة الزيارة الرسمية لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله» إلى الولايات المتحدة، على الشراكة الدفاعية الدائمة بين البلدين. فماذا يعني أن الإمارات شريك دفاعي رئيسي للولايات المتحدة؟

وفق البيان المشترك، وإيمانًا بأهمية تعميق الشراكة الأمنية والتعاون في مجال التكنولوجيا المتقدمة بين الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة، والاهتمام المشترك في منع النزاعات وخفض التصعيد، أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن أن دولة الإمارات شريك دفاعي رئيسي للولايات المتحدة.

وتنضم الإمارات بذلك إلى الهند فقط في هذا المستوى من الشراكة، وذلك لتعزيز التعاون الدفاعي والأمني في مناطق الشرق الأوسط وشرق أفريقيا والمحيط الهندي.

وسيؤدي هذا التصنيف الفريد كشريك دفاعي رئيسي إلى تعاون ثنائي غير مسبوق من خلال التدريب المشترك والمناورات والتعاون العسكري بين القوات المسلحة للولايات المتحدة ودولة الإمارات والهند، إضافة إلى الشركاء العسكريين المشتركين الآخرين، لتعزيز الاستقرار الإقليمي.

وأكد الرئيسان التزامهما بالتعاون الوثيق والمستمر بين القوات العسكرية لبلديهما.

وأشاد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان والرئيس بايدن بالشراكة القوية في مجال الأمن والدفاع.

وأكد بايدن بقوة التزام الولايات المتحدة بأمن دولة الإمارات والدفاع عن أراضيها، والعمل على تسهيل حصولها على القدرات اللازمة للدفاع عن شعبها وأراضيها ضد التهديدات الخارجية.

وجددا التزامهما بالعلاقات الأمنية والعسكرية الثنائية القوية، وتوسيع التعاون في مجال الدفاع والأمن لتعزيز القدرات العسكرية المشتركة ضد التهديدات الخارجية، من خلال برنامج الشراكة مع وزارة الدفاع الأمريكية.

محمد بن زايد يلتقي بمسؤولي مايكروسوفت وإنفيديا

التقى الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الإمارات، في واشنطن ــ كلًّا على حدة ــ ساتيا ناديلا الرئيس التنفيذي لشركة مايكروسوفت وللاري فينك الرئيس التنفيذي لشركة بلاك روك وجينسن هوانغ المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة إنفيديا.

جاء ذلك على هامش الزيارة الرسمية التي قام بها محمد بن زايد للولايات المتحدة، وفقا لموقع «الإمارات اليوم».

وتناولت اللقاءات، التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي والتعاون بين الجهات المعنية في دولة الإمارات وشركة مايكروسوفت والاستثمارات المشتركة في هذا المجال الحيوي.

وتطرقت، إلى أهمية «الشراكة العالمية للاستثمار في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي» التي أعلنت مؤخرًا وتشارك فيها شركة «إم جي إكس» الإماراتية المتخصصة في مجال التكنولوجيا وشركة «مايكروسوفت» وغيرهما وما تمثله هذه الشراكة من دفعة مهمة للاستثمار في هذا المجال لمصلحة

التنمية والازدهار في العالم كله.
وأكد الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، أن دولة الإمارات تولي أهمية كبيرة للاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة لخدمة رؤيتها للتنمية في الحاضر والمستقبل وحريصة على تعزيز تعاونها مع الشركات العالمية في هذا الشأن.
وشدد على أن الاستخدام المسؤول لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي يعزز التنمية في العالم ويعود بالخير على الجميع.
من جانبهم أكد مسؤولو الشركات الثلاث حرصهم على مواصلة التعاون مع دولة الإمارات في مجال التكنولوجيا المتقدمة منوهين إلى أهمية الاستراتيجية الإماراتية في مجال الذكاء الاصطناعي.

رئيس الإمارات: جهود مصر وقطر والولايات المتحدة خطوة أولى نحو تحقيق السلام

أكد رئيس الإمـارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان أهمية جهود الوساطة المشتركة التي تقوم بها مصر وقطر والولايات المتحدة للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، والإفراج عن المحتجزين، مشددًا على أهمية مواصلة هذه الجهود بوصفها خطوة أولى في الطريق نحو استئناف المسار السياسي لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم الذي يقوم على أساس «حل الدولتين»؛ ما يضمن الأمن والاستقرار لشعوب المنطقة كافة.
جاء ذلك خلال استقبال الرئيس الأمريكي جو بايدن، في البيت الأبيض، الرئيس الإماراتي، والوفد المرافق له، في إطار الزيارة الرسمية التي قام بها إلى الولايات المتحدة، حيث أكد الرئيس الأمريكي أهمية الزيارة في تعزيز علاقات التعاون الإستراتيجي بين البلدين على جميع المستويات.

تعاون بين الإمارات وأمريكا بمجال الذكاء الاصطناعي

أعلنت دولـة الإمـارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية إطارًا للتعاون في مجال الذكاء الاصطناعي.
جاء ذلك في إطار زيارة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، الرسمية إلى الولايات المتحدة.
ويؤكد الإطـار الرغبة المشتركة للبلدين لتعميق التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي والتقنيات ذات الصلة والالتزام المشترك بتطوير مذكرة تفاهم بين حكومتي البلدين بشأن الذكاء الاصطناعي.
وأشار الإطار إلى إدراك البلدين الإمكانات الكبيرة للذكاء الاصطناعي بما في ذلك تسريع النمو الاقتصادي وإحداث نقلة نوعية في التعليم والرعاية الصحية فضلًا عن خلق فرص العمل ودفع الاستدامة البيئية وغيرها، كما أشار في الوقت نفسه إلى التحديات والمخاطر التي تفرضها هذه التكنولوجيا الناشئة والأهمية الحيوية لتوفير الضمانات وسبل الحماية فيما يتعلق بها.
وأكـد الجانبان عزمهما على التعاون في العديد من المجالات أهمها: تعزيز الذكاء الاصطناعي الآمن والموثوق ودعـم البحث والتطوير الأخلاقيين له، وبناء أطر تنظيمية لتعزيز الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى توسيع وتعميق التعاون في مجال حماية الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وتطوير المواهب في هذا المجال.

السعودية.. إنجازات المملكة تسيطر على احتفالات اليوم الوطني

الرياض تقترب من تحقيق رؤية 2030 وتحقق 1379 منجزًا دوليًا خلال عام

احتفلت المملكة العربية السعودية في نهاية شهر سبتمبر 2024 باليوم الوطني لها، وذلك عبر العديد من الفعاليات الفكرية والفنية والسياسية، إلا أن ما جرى استعراضه خلال هذه الاحتفالات هو التعرض لسجل إنجازات المملكة خلال العام الأخير، حيث تمكنت الرياض من تحقيق العديد من النجاحات في عدد من الملفات، لا سيما في الاقتصاد والسياسة الخارجية، وهو ما يمكن التعرض له في هذا التقرير.

الرياض - مركز العرب

ذكرى عزيزة متجددة في صفحات الوطن الأبيّ

في البداية أكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، أن اليوم الوطني السعودي ذكرى عزيزة متجددة في صفحات الوطن الأبيّ.

وقال الملك سلمان عبر حسابه على منصة «إكس»: «يومنا الوطني المجيد ذكرى عزيزة متجددة في صفحات الوطن الأبيّ، متجذرة في وجدان الشعب السعودي العظيم»، مضيفًا «اللهم أدم على بلادنا أمنها ورخاءها واستقرارها، واحفظها من كل سوء».

إنجازات اقتصادية متواصلة ضمن «رؤية 2030»

حققت المملكة العربية السعودية نجاحات متصاعدة أسهمت في تحسن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، وانعكس ذلك في تقارير صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية ذات الصلة.

وفيما تحتفل المملكة باليوم الوطني الـ94، فإن اقتصاد المملكة يشهد مرحلة محورية في ظل مواصلة المملكة خطاها نحو تحقيق أحد أهم ركائز ومستهدفات رؤية السعودية 2030 «اقتصاد مزدهر»، ورغم مواجهة الاقتصاد العالمي الكثير من التحديات، فإن انعكاسها محدود على اقتصاد المملكة، وهو ما يعود إلى قوة ومتانة الاقتصاد نتيجة استمرار العمل على الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية التي بدأ تنفيذها بعد إطلاق رؤية السعودية 2030، الداعمة لتعزيز النمو الاقتصادي وتنمية الاستثمارات عبر مجموعة من البرامج، والمشاريع، والاستراتيجيات المناطقية والقطاعية.

وتشهد المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، عهد الاستدامة والنمو والتطور، قفزات كبيرة وخطوات غير مسبوقة في جميع المجالات داخليًا وخارجيًا، ورسمت ملامح المملكة، وأرست دعائم مكانتها السياسية والاقتصادية والثقافية، ورسخت دورها المؤثر في الاقتصاد العالمي، كونها قائمة على قاعدة اقتصادية صناعية صلبة، جعلتها ضمن أقوى 20 اقتصادًا على مستوى العالم.

وفي إلقائه الخطاب الملكي في أعمال السنة الأولى من الدورة التاسعة لمجلس الشورى، قال ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، إن البطالة في المملكة سجلت أدنى مستوى تاريخي لها في عام 2024.

وأكد ولي العهد: «قطعنا خطوات ثابتة بتحقيق الارتقاء في مؤشرات التصنيفات الدولية». وتابع: «نمضي في مسارات التحديث، لكننا نحرص على قيمنا وهويتنا».

وأشار ولي العهد في كلمته إلى تحقيق البلاد منجزات جوهرية كثيرة خلال هذه الرحلة العظيمة، ومن نماذج هذه الأنشطة غير النفطية في المملكة، سجلت أعلى إسهام لها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ (50%) في العام الماضي، ما يعزز استدامة النمو وشموليته ويحقق جودة عالية في التنوع الاقتصادي، ويواصل صندوق الاستثمارات العامة دوره في تحقيق أهدافه ليكون قوة محركة للاستثمار، وسجلت البطالة بين المواطنين والمواطنات، أدنى مستوى تاريخي لها في الربع الأول من عام 2024م بلغ (7.6%)، بعد أن كانت نسبته (12.8%) في عام 2017م.

وقال: «ارتفعت نسبة تملك المساكن للمواطنين من (47%) عام 2016م إلى ما يزيد على (63%)، وفي مجال السياحة سبقت المنجزات التاريخ المستهدف، حيث حددت استراتيجية السياحة الوطنية التي أطلقت عام 2019م، مستهدف 100 مليون سائح في 2030م، وتم تجاوز هذا المستهدف والوصول إلى 109 ملايين سائح

عام 2023م».
وحققت المملكة المرتبة السادسة عشرة بين الدول الأكثر تنافسية، ومع استكشاف الثروات الطبيعية تغدو المملكة من أكبر مخازن الثروات الطبيعية في العالم، كما أن بلادكم أحرزت مكانة متقدمة في مجال الطاقة المتجددة، وصارت من أكثر الفاعلين فيها إقليميًا ودوليًا، وفق ما ذكر ولي العهد في كلمته.
وأكد أن المملكة اليوم نتيجة منجزاتها ورؤيتها، تحظى بثقة عالمية جعلتها إحدى الوجهات الأولى للمراكز العالمية والشركات الكبرى، وفي مقدمتها افتتاح المركز الإقليمي لصندوق النقد الدولي، ومراكز لنشاطات دولية متعددة في الرياضة والاستثمار والثقافة وبوابة تواصل حضاري، مما أسهم في اختيارها لاستضافة إكسبو 2030 وتستعد اليوم لتنظيم كأس العالم عام 2034.
ومنذ إطلاق رؤية المملكة 2030، تحقق المملكة منجزات جديدة داخليًا وخارجيًا، تبشر بمستقبل مزدهر

أبرز الإنجازات الاقتصادية في عام 2024

ووفق وكالة الأنباء السعودية «واس»، فإن أبرز منجزات الوطن في الاقتصاد خلال عام 2024 جاءت كالتالي:
- توقيع اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، تصبح من خلالها المملكة وجهة سياحية رئيسة للسائح الصيني.
- في إنجاز تاريخيّ للمملكة مجموعة «لوسِد جروب» تدشن منشأة «AMP-2» لإنتاج السيارات الكهربائية بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية.
- إنشاء مصنع عالي الأتمتة لتصنيع السيارات في المملكة بين صندوق الاستثمارات العامة وشركة هيونداي موتور.
- توقيع اتفاقية مشروع مشترك لتأسيس مصنع للإطارات في المملكة بقيمة تقارب ملياري ريال.
- فوز المملكة العربية السعودية باستضافة معرض إكسبو 2030 بمدينة الرياض.
- المملكة تحقق المركز الثاني على دول مجموعة العشرين في مؤشر تنمية الاتصالات والتقنية 2023 الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات.
- المملكة تفوز باستضافة منتدى الأونكتاد العالمي لسلاسل التوريد عام 2026.
- الإعلان عن اكتشافات جديدة للزيت، والغاز الطبيعي في المنطقة الشرقية والربع الخالي.
- إعلان مجلس إدارة شركة نيوم، عن تطوير وجهة «ليجا»، السياحية.
- إطلاق شركة «اردارا» لتطوير مشروع وادي أبها بمنطقة عسير.
- إطلاق المخطط العام لمطار أبها الدولي الجديد.
- «نيوم» تعلن عن وجهة «أكويلم» المستقبلية، وعن إطلاق «زاردون»، كوجهة سياحية بيئية.
- المملكة تتصدر قائمة الأمم المتحدة للسياحة في نمو عدد السياح الدوليين للعام 2023م.
- نيوم تعلن عن وجهة «تريام» السياحية، وعن «جاومور»، أكبر وجهة على ساحل خليج العقبة.
- فوز المملكة العربية السعودية بعضوية المجلس التنفيذي لليونسكو للدورة 2023 - 2027.
- المملكة الأولى عالميًا بنيل الميداليات بمسابقة الذكاء الاصطناعي للشباب.
- إطلاق المخطط الحضري لمدينة القدية.
- انعقاد أعمال أول منتدى عالمي للمدن الذكية في المملكة.
- المملكة تفوز بجوائز منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات «WSIS +20» التي ينظمها الاتحاد الدولي للاتصالات.
- اختيار المملكة لاستضافة الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR) لعام 2025م.

- المملكة تحقق المرتبة الأولى عالميًا في مؤشر الأمن السيبراني التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)
- المملكة تفوز بعضوية مجلس منتدى النقل الدولي (ITF).
- المملكة تفوز بجائزة معايير الجودة العالمية للتنمية المستدامة لتطبيق مرشدك الزراعي لعام 2024م.
- إقامة منافسات بطولة كأس العالم للأندية «FIFA السعودية» 2023 في جدة.
- إطلاق الهوية الرسمية الخاصة بملف ترشح المملكة لاستضافة كأس العالم™FIFA 2034.
- سلّمت المملكة العربية السعودية، رسميًا ملف الترشّح لاستضافة بطولة كأس العالم ™FIFA 2034، بالعاصمة الفرنسية باريس.
- مجلس إدارة مؤسسة المسار الرياضي يعتمد تصاميم البرج الرياضي أحد أبرز معالم مشروع المسار الرياضي في مدينة الرياض.

السعودية تحقق 1379 منجزًا دوليًا

أصدر مركز التواصل الحكومي في السعودية، نشرة تعريفية بمنجزات المملكة خلال عام ماض ينتهي في اليوم الوطني الـ94 حيث تألقت المملكةً والعديد من المؤسسات الحكومية والشركات في 1379 منجزًا دوليًا.
بعض المنجزات التي شهدتها المملكة خلال العام الماضي، أبرزها:
المملكة أسرع نمو عالمي في تطور البيئة التنظيمية والأساسية الجاذبة للاستثمارات.
فوز المملكة باستضافة الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات في عام 2025، وتستضيف النسخة الأولى من دورة الألعاب الأولمبية للرياضات الإلكترونية 2025.
توقيع اتفاقية مشروع مشترك لتأسيس مصنع للإطارات في المملكة بقيمة تقارب 2 مليار ريال.
إدراج ميناء جدة الإسلامي في بورصة لندن للمعادن.
اختيار الرياض مقرًا لمجلس وزراء الأمن السيبراني العرب منتدى الأونكتاد العالمي لسلاسل التوريد لعام 2026.
السعودية الأولى خليجيًا في مؤشر تقييم أداء الأجهزة الإحصائية الوطنية «spl».
المملكة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في حجم الاستثمار الجريء في عام 2023.
إنشاء مصنع عالي الأتمتة لتصنيع السيارات في المملكة بين صندوق الاستثمارات العامة وشركة هيونداي موتور
فوز المملكة العربية السعودية باستضافة معرض إكسبو 2030 بمدينة الرياض.
اختيار المملكة لاستضافة الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR) لعام 2025م.
واحتفلت المملكة، في 23 سبتمبر الماضي، باليوم الوطني؛ وذلك بمرور 94 عامًا على الإعلان التاريخي للملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود عن توحيد المملكة، بعد نضال امتد 32 عامًا.
وكانت مجموعة من الدول العربية وغير العربية قد بعثت برسائل تهنئة للمملكة في هذه المناسبة، في مقدمتها مصر والإمارات والبحرين والأردن وعدد من الدول، حيث هنأت جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية، بذكرى اليوم الوطني الـ94 الذي حل في 23 سبتمبر الماضي.
وقال السفير تميم خلاف المتحدث باسم الخارجية المصرية في بيان «في ذكرى اليوم الوطني السعودي، نتوجه بخالص التهاني للمملكة العربية السعودية الشقيقة، متمنين للقيادة والشعب السعودي الشقيق دوام الرخاء والازدهار».
وأضاف خلاف «نعتز بالتاريخ الممتد من الروابط الأخوية الوثيقة بين مصر والسعودية»، معربًا عن تطلع القاهرة إلى مواصلة العمل المشترك لتعزيز وترسيخ هذه العلاقات المميزة.

الفشل يخيم على مفاوضات القوى السياسية

أزمة «المركزي» تعصف بالدينار الليبي..

لا تزال أزمة المصرف المركزي تخيّم على الأوضاع السياسية في البلاد، في ظل فشل الأطراف السياسية الفاعلة في الأزمة في التوصل إلى حل نهائي، وسط تراجع حاد للدينار الليبي أمام العملات الأجنبية، وسط تخوفات من انهيار الوضع الاقتصادي في البلاد بسبب الأزمة المصرفية التي جاءت في أعقاب قرار المجلس الرئاسي بإقالة محافظ المصرف الصديق الكبير، وهو ما رفضه مجلسا النواب والأعلى للدولة.

القاهرة - عبد الغني دياب

عقيلة صالح يحذر من انفلات الدولار

وفي هذا الصدد حذر رئيس مجلس النواب الليبي، عقيلة صالح، من انفلات سعر صرف الدولار في السوق الموازية مقابل الدينار، وذلك على خلفية أزمة المصرف المركزي، محملًا المجلس الرئاسي المسؤولية، وفي غضون ذلك تواصل المبعوثة الأممية بالإنابة، ستيفاني خوري، في إيطاليا بحث تداعيات الصراع.

ووسط ترقب في ليبيا لما قد تسفر عنه الأيام المقبلة من تأثيرات سلبية نتيجة الصراع الدائر على إدارة المصرف وغلق النفط، أبدى صالح تخوفه من انفلات سعر صرف الدولار، وحذر من أن الدولار في طريقه لتجاوز الـ10 دنانير، ما لم تحل أزمة المصرف، وإرجاع الأمور إلى وضعها الطبيعي، (الدولار يساوي 4.74 في السوق الرسمية، بينما يصل سعره في السوق الموازية إلى 7.66).

وقال صالح في تصريحات صحافية نقلها مركزه الإعلامي: «ما حاولنا تفاديه من ارتفاع سعر الصرف من خلال وضع الضريبة هدمه المجلس الرئاسي بقراراته الخاطئة المنعدمة، التي لا أثر قانوني لها».

ويقصد صالح بـ«إعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي» أن يعدل المجلس الرئاسي عن عزل محافظ المصرف المركزي، الصديق الكبير، ومن ثم تعود سلطات شرق ليبيا إلى تشغيل النفط المغلق.

وأضاف صالح موضحًا: «بذلنا جهودًا مضنية لتوحيد المصرف المركزي، والمحافظة عليه كمؤسسة مالية تهم الليبيين، كما تفرض الضرورة اتخاذ إجراءات لإنقاذ

المصرف المركزي من سيطرة الجماعة، التي استولت عليه بطريقة غير شرعية، وأصبحت تهدر المال العام إرضاء للحكومة منتهية الولاية».

وأوضح صالح أن المجلس الأعلى للدولة مطالبٍ بحسم موقفه في قضية المصرف المركزي؛ حفاظًا على المصلحة الليبية، كما قال إن البعثة الأممية «أمام اختبار حقيقي في قضية المصرف المركزي»، داعيًا إياها إلى إعلان «عدم شرعية ما اتخذه المجلس الرئاسي بخصوص المصرف المركزي؛ لخروجه عن اختصاصه، ومخالفته للإعلان الدستوري والاتفاق السياسي واغتصاب السلطة. كما أوضح صالح أن «أي محاولة لوقف الاتفاق على مشاريع التنمية وإعادة الإعمار ستضر بالمصلحة العامة، وستواجه من قبلنا بالرفض»، مؤكدًا دعمه الكامل لصندوق التنمية والإعمار، قائلًا: «لن نسمح بتعطيله، أو وقف ما ينفذه من مشاريع ستكون في كل أرجاء الوطن».

ووجه صالح، الدعوة إلى أعضاء مجلسه لحضور جلسة رسمية، بمقر المجلس في مدينة بنغازي. وقال المجلس في إيجاز مقتضب، نشره مكتب صالح وصفحة المتحدث باسم المجلس عبد الله بليحق، إن الجلسة ستخصص لمناقشة عدد من القوانين بجدول أعمال المجلس.

البعثة الأممية تقود مفاوضات متعثرة لإنهاء الأزمة

وفي تحرك ذي صلة، قالت رئيس البعثة الأممية بالإنابة، ستيفاني خوري، إنها ناقشت في العاصمة الإيطالية روما مع باسكوالي فيرارا، المدير العام للشؤون السياسية والأمنية في وزارة الخارجية الإيطالية، التطورات المتلاحقة في ليبيا، لا سيما أزمة مصرف ليبيا المركزي المستمرة، وإغلاق حقول النفط.

وأضافت خوري أن اللقاء «تطرق إلى مختلف جوانب العملية السياسية، وشددنا على الحاجة إلى أن تكون مؤسسات الدولة موحدة، وأن تحظى بالشرعية، كما أكدنا أن الحوار يبقى السبيل الوحيد لتحقيق حلول مستدامة للتحديات العديدة التي تواجه ليبيا».

لجنة للإشراف على الإنفاق

حاولت بعثة الأمم المتحدة في طرابلس كسر الجمود المتعلق بأزمة مصرف ليبيا المركزي، وعائدات النفط، ولاحظت جريدة لاكروا الفرنسية، في تقرير لها، أن بعثة الأمم المتحدة التي أرسلت إلى طرابلس في بداية سبتمبر فشلت محاولاتها لحل الأزمة حتى الآن.

فيما لم تنجح المناقشات التي قادتها تركيا ومصر والولايات المتحدة، بدأت واشنطن نقاشات تستهدف تشكيل لجنة للإشراف على الإنفاق بالدولار، لكن ذلك قد يرقى إلى فرض نوع من الإشراف، وهو ما يخشى منه اندلاع حرب أعصاب بين حكومة الوحدة الوطنية والسلطات في شرق ليبيا على حساب السكان حسب الجريدة الفرنسية. ويعتقد شرق ليبيا إمكانية استبدال المنتجات الاستهلاكية المفقودة بإمدادات أخرى مقابل النفط المهرب.

ويعتقد الباحث جلال الحرشاوي بعدم امتلاك هذه الأطراف الإرادة لحل الأزمة، وبدلاً من ذلك تريد ترك الوضع يتفاقم على أمل أن تكون في وضع يمكنها إملاء معالم المرحلة المقبلة.

وحول أسباب اعتبار السيطرة على المصرف المركزي استراتيجية بالنسبة إلى السلطات المنافسة في ليبيا، عاد التقرير الفرنسي إلى نجاة المبنى الموروث من الاستعمار الإيطالي، بأعجوبة على الرغم من الحرب الأهلية التي أعقبت سقوط القذافي في العام 2011، حيث يدير عمله من العاصمة، وذلك على الرغم من الصراع على السلطة بين طرابلس وبنغازي.

وأجبرت الخطوة الأخيرة محافظ المركزي الصديق الكبير على الفرار مع فريقه من المديرين التنفيذيين إلى تركيا عبر تونس.

أزمة الاعتراف الدولي تواجه عبد الغفار

وفيما يتعلق بتبعات هذه الأزمة، تنبه جريدة لاكروا إلى سيطرة الدبيبة على المقر، والذي لا يعني بالضرورة السيطرة على البنك المركزي بكامل وظائفه. والحقيقة أن المحافظ الجديد عبدالفتاح غفار لا يمكن الاعتراف به من جانب المؤسسات المالية الدولية وفق الجريدة.

لكن الإدارة الجديدة سيطرت على احتياطيات الدينار التي تسمح له بدفع رواتب موظفي القطاع العمومي، غير أنها لا تستطيع الوصول إلى الدولار، وهي العملة التي تسمح بدفع ثمن الدقيق والأدويـــة وجميع الضروريات الأساسية في البلاد.

توقف إنتاج النفط

وفي الوقت نفسه، فرضت السلطات بشرق ليبيا حصارًا جزئيًّا على مواقع إنتاج وتصدير النفط، لضمان عدم تحويل أي سنت من النفط للمصرف الليبي الخارجي، المؤسسة المصرفية الخارجية المرخص لها بالعمل دوليًا. فالسلطة الشرقية، التي أنتجت 1.2 مليون برميل يوميًّا في منتصف يوليو، تنتج الآن ما بين 400 ألف إلى 500 ألف فقط، وبدلًا من استخدام الدائرة المالية التقليدية، فإن النفط المباع مهربًا، تستفيد منه دول مثل روسيا أو الصين وإيران.

ويختتم التقرير الفرنسي بالتحذير من الانعكاسات السلبية على الليبيين، ووصف الأمر بالخطير للغاية بالنسبة إلى السكان فقد ارتفعت بالفعل الأسعار، متوقعًا نفاد كل شيء من البلاد في نهاية أكتوبر ونوفمبر.

تقرير أمريكي ينتقد فساد المؤسسات الليبية

وفي سياق متصل، يكشف تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عن تدهور الشفافية المالية في ليبيا خلال عام 2024، ملقيًا باللوم على الانقسامات السياسية الداخلية التي تعيق تنفيذ عمليات الميزانية العادية.

كما يشير التقرير الأمريكي إلى عدم وضوح مصدر الأموال التي أنفقتها الحكومة المكلفة من مجلس النواب في شرق البلاد، والتي تمكنت من إنفاقها دون إشراف أو تنسيق مع سلطات طرابلس، حسب التقرير.

وعلى صعيد الشفافية المالية، يلفت إلـى عدم

نشر تقرير تنفيذ ميزانية نهاية العام، وعدم إتاحة المعلومات المتعلقة بالتزامات الديون، بما في ذلك ديون المؤسسات الرئيسية المملوكة للدولة، للجمهور.
ويشير التقرير إلى عدم وجود شفافية في عطاءات استخراج الموارد الطبيعية، حيث لم يتم منح هذه بشكل عام من خلال عملية تنافسية ومفتوحة، ولم تكن المعلومات المتعلقة بها متاحة للجمهور.
كما ينتقد غياب الإطـار القانوني لصندوق الثروة السيادية الليبية، وعدم إصداره بيانات مالية علنية أو تقريرًا عن استراتيجيته الاستثمارية.
ويدعو التقرير إلى اتخاذ خطوات لتعزيز الشفافية المالية، بما في ذلك نشر وثائق الميزانية وفقًا للمعايير الدولية، والكشف عن معلومات عن التزامات الديون، وإخضاع الميزانيات العسكرية والاستخباراتية للرقابة العامة، وضمان استقلالية المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات.
وتعقيبًا على التقرير تؤكد السفارة الأمريكية لدى ليبيا مواصلتها حث القادة الليبيين على ضمان إنفاق الأموال العامة بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة، مشددة على أن هذه الخطوة أصبحت أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، في ظل الأزمة الحالية في المصرف المركزي.
ويحذر تقرير صادر عن المعهد الملكي للخدمات المتحدة من تفاقم الفساد في ليبيا، داعياً المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات ضد من ينهبون أموال البلاد ومواردها.
بدورها، نفت حكومة الدبيبة في بيان مقتضب صحة تغريدة متداولة منسوبة إليه بشأن تحسن وشيك وملحوظ في الأوضـاع الاقتصادية، وقالت إن هذه التغريدة: «مضللة ولا أساس لها من الصحة».
وبشأن ما يتردد عن قرب نضوب السلع الضرورية من الأسواق في ظل الأزمة، طمـأنت «الوحدة» على لسان وزيرها للاقتصاد والتجارة محمد الحويج، في مؤتمر صحافي المواطنين بتوافر الاحتياطي الاستراتيجي من السلع الأساسية، وقال إن هناك ما يكفي 3 أشهر من جميع السلع، مطالبًا التجار بعدم المغالاة في الأسعار.
أظهرت بيانات موانئ وشحن أن صادرات ليبيا من النفط الخام هبطت إلى نحو 400 ألف برميل يوميًا الشهر الماضي من 1.02 مليون برميل يوميًا في أغسطس، في الوقت الذي تواجه فيه الدولة العضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أزمة سياسية أدت إلى انخفاض الإنتاج.
وتظهر بيانات شركة «كبلر» لتحليلات النفط وبيانات وكلاء الموانئ أن الجزء الأكبر من صـادرات ليبيا من النفط الخام هذا الشهر اتجه إلى إيطاليا واليونان، مع توجه بعضها إلى الصين وكندا.

الحرب والكوليرا..

يطاردان السودانيين ومساعٍ دولية لوقف القتال

بينما تدخل الحرب السودانية شهرها الثامن عشر، يواجه المواطنون السودانيون أسوأ أزمة صحية مرت بالبلاد منذ عقود، بالتزامن مع انتشار المجاعات بين النازحين، إلا أن الأزمات لم تقف على هذا الحد، بل بدأت الأوبئة تنتشر بين المواطنين وسط انهيار كامل للمرافق الصحية في البلاد، وهو ما زاد من معاناة المدنيين في البلد الذي اندلعت فيه الحرب منذ 15 أبريل 2023.

الخرطوم- مركز العرب

370 وفاة حصيلة ضحايا الكوليرا منذ أغسطس

وفي هذا الصدد أعلنت وزارة الصحة السودانية، تسجيل وفيات جديدة جراء وباء الكوليرا لترتفع الحصيلة إلى 370 وفاة منذ أغسطس الماضي.

وأفادت وزارة الصحة السودانية في بيان، بتسجيل 348 إصابة جديدة بينها 7 حالات وفاة، في 5 ولايات هي الخرطوم (وسط) وكسلا والقضارف (شرق) ونهر النيل (شمال) وسنار (جنوب).

وأوضح البيان أن الإصابات ارتفعت بذلك إلى 12 ألفًا و201 حالة، بينها 370 وفاة في 9 ولايات من أصل 18 ولاية بالبلاد منذ أغسطس.

وكانت آخر حصيلة للوزارة حول الوباء أعلنتها الوزارة في بينت ارتفاع الإصابات بالوباء إلى أكثر من 11 ألف إصابة بينها 348 حالة وفاة منذ أغسطس الماضي.

وفي 12 أغسطس الماضي، أعلنت السلطات السودانية الكوليرا وباء في البلاد.

وتتزامن الكوارث الطبيعية والصحية هذا العام مع استمرار المعاناة جراء حرب متواصلة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منذ منتصف أبريل 2023، خلفت أكثر من 20 ألف قتيل وقرابة 10 ملايين نازح ولاجئ، وفق الأمم المتحدة.

وتتزايد دعوات أممية ودولية لتجنيب السودان كارثة إنسانية بدأت تدفع الملايين إلى المجاعة والموت جراء نقص الغذاء، بسبب القتال الذي امتد إلى 13 ولاية.

حرب شوارع في الفاشر

تحوّلت المعارك في مدينة الفاشر بإقليم دارفور غرب السودان إلى حرب شوارع شرسة، بعد أن اقتحمت «قوات الدعم السريع» المدينة التي ظلت تحاصرها لأشهر عدة.

وتضاربت الأنباء حول مصير «الفرقة السادسة مشاة» مقر قيادة الجيش في المدينة، إذ قالت «قوات الدعم السريع» إنها أصبحت على بعد أمتار من المقر، بينما قال الجيش إنه صد الهجوم. ونشرت «قوات الدعم السريع» تسجيلات مصورة تظهر تقدمها داخل المدينة في أحياء سكنية لا تبعد كثيرًا عن قيادة الجيش.

وقالت تقارير إعلامية إن مئات المسلحين من «الدعم السريع» شنّوا، هجمات من 3 اتجاهات، وإن المعارك التي دارت هي «الأكثر ضراوة منذ تجدد الاشتباكات في الأيام الماضية، بينما تناثرت جثث عشرات المتحاربين من الطرفين على طرقات المدينة».

بايدن يدعو طرفي الصراع في السودان إلى العودة للمفاوضات

بدوره دعا الرئيس الأمريكي جو بايدن طرفي الصراع في السودان إلى العودة إلى المفاوضات لإنهاء الحرب المستمرة منذ أكثر من 17 شهرًا.

وقال بايدن في بيان: «ندعو أطراف هذا الصراع إلى إنهاء العنف والتوقف عن إذكائه، من أجل مستقبل السودان والشعب السوداني بأكمله».

وأضاف: «أدعو الطرفين المتحاربين -القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع- إلى سحب قواتهم وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، والعودة إلى طاولة المفاوضات لإنهاء هذه الحرب».

استجابة لدعوة بايدن

تفاعلًا مع دعوة الرئيس الأمريكي جو بايدن، أبدى طرفا الصراع في السودان استعدادهما لاستئناف مفاوضات إنهاء الحرب المدمرة التي تشهدها البلاد منذ أكثر من 17 شهرًا. وفيما عبر قائد الجيش عبد الفتاح البرهان عن استعداده للعمل مع جميع الشركاء الدوليين سعيًا للتوصل إلى حل سلمي، أكد قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو التزامه بالانخراط في عمليات السلام. وحسب الأمم المتحدة، فإن نحو 25.6 مليون شخص، أي أكثر من نصف سكان السودان، يوجدون في مرحلة الأزمة أو أسوأ من ذلك من انعدام الأمن الغذائي.

بعد أكثر من 17 شهرًا على اندلاع الحرب المدمرة في السودان، عبر الجيش السوداني وقوات الدعم السريع شبه العسكرية عن استعدادهما للانخراط في مفاوضات لإيجاد حلول سلمية.

يأتي ذلك، ردًا على دعوة الرئيس الأمريكي جو بايدن للطرفين المتحاربين للمشاركة مجددًا في محادثات تفضي إلى وقف الحرب وإنهاء الأزمة الإنسانية الحادة.

في هذا السياق، قال قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان إن الحكومة تظل «منفتحة أمام كافة الجهود البناءة الرامية إلى إنهاء هذه الحرب المدمرة».

وفي وقت لاحق، حذا قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو حذوه معبرًا عن الموقف نفسه.

وقال دقلو على منصة إكس: «نجدد التزامنا بمفاوضات وقف إطلاق النار. إذ إننا نؤمن بأن طريق السلام يكمن في الحوار، وليس في العنف العشوائي، وسنواصل الانخراط في عمليات السلام لضمان مستقبل خال من الخوف والمعاناة لجميع المدنيين السودانيين».

لكن الرجلين تبادلا الاتهامات بالمسؤولية عن عدم إنهاء الصراع الذي أودى بحياة أكثر من 12 ألف شخص منذ بدايته في أبريل 2023، واتهم كل منهما الآخر بارتكاب انتهاكات. ولم يحددا خطوات معينة للتوصل إلى حل سلمي.

وتفجر الصراع عندما تحولت المنافسة بين الجيش وقوات الدعم السريع، اللذين تقاسما السلطة في وقت سابق بعد قيامهما بانقلاب، إلى حرب مفتوحة.

وقال الوسطاء بقيادة الولايات المتحدة الشهر الماضي إنهم حصلوا على ضمانات من الطرفين خلال محادثات في سويسرا لتحسين وصول المساعدات الإنسانية، لكن غياب الجيش السوداني عن المناقشات أعاق التقدم.

وقال البرهان في بيان «نحن على استعداد للعمل مع جميع الشركاء الدوليين سعيا للتوصل إلى حل سلمي يخفف من معاناة شعبنا ويضع السودان على الطريق نحو الأمن والاستقرار وسيادة القانون والتداول الديمقراطي للسلطة».

مطالب بضغط عالمي لوقف الحرب

وجّه تحالف تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية بالسودان «تقدم» مذكرة إلى الشرطة الدولية «إنتربول»، رفض فيها طلب نيابة بورتسودان بإصدار نشرة حمراء ضد قياداته، وعلى رأسهم رئيس الهيئة القيادية رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك، وعدّ فيها الاتهامات التي وجّهتها النيابة «سياسية وكيدية، ومحاولات لتشوية سمعة القيادات المدنية والديمقراطية الساعية إلى وقف الحرب عبر الحوار».

ودعت منسقية الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية «أوتشا» زعماء العالم، الذين شاركوا في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة (25 سبتمبر) الماضي، للتركيز على محنة ملايين الأشخاص الذين يعانون من الحرب في السودان، والعمل الجاد من أجل إنهاء عاجل للأعمال العدائية، وحماية المدنيين، وإتاحة الوصول الإنساني إلى المتضررين دون عوائق.

وقال النائب العام السوداني، الفاتح محمد عيسى طيفور، في تصريحات صحافية، إن النيابة العامة أصدرت مذكرات استرداد 346 متهمًا هاربًا من رموز التمرد، في إشارة إلى «قوات الدعم السريع»، ونشرة حمراء ضد 16 من داعمي التمرد، ويقصد بها قادة تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية (تقدم)، بما فيهم رئيس الوزراء الأسبق رئيس التحالف المدني، عبد الله حمدوك.

ووصفت اللجنة القانونية لتحالف «تقدم»، في مذكرتها للشرطة الدولية «إنتربول»، المذكرة الموجهة ضد قيادات التحالف المدني، تحت اتهامات «تقويض النظام الدستوري، والإبادة الجماعية، والتحريض ضد الدولة»، بأنها «ذات طابع سياسي وكيدي»، وعدّتها «محاولات لتشويه سمعة القيادات المدنية والديمقراطية، التي تسعى إلى وقف الحرب في السودان، والدعوة إلى الحوار والمفاوضات لحل الأزمة سلميًا».

وعدّت «تقدم» الاتهامات «هزلية»، ناتجة عن استخدام من سمتهم «عناصر النظام السابق» لآليات العدالة لأغراض سياسية، وقالت إنها «لا تستند إلى أي شيء يمتّ إلى القانون بصلة، وما هي إلّا محاولة بائسة لإسكات الأصوات المدنية، التي تعمل على إحلال السلام في السودان».

من جهة أخرى، دعت «أوتشا» زعماء العالم المشاركين في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى التركيز على محنة ملايين الأشخاص الذين عانوا الحرب، والعمل على إنهاء عاجل للأعمال العدائية، وحماية المدنيين وإتاحة الوصول الإنساني دون عوائق.

وقالت المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في السودان، كليمنتاين نكويتا سلامي، في نشرة صحافية، إن العاملين في المجال الإنساني في السودان يدعون المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لإنهاء الصراع المدمر، وضمان الوصول الإنساني دون قيود، ليتمكن أكثر من 150 منظمة إغاثة من الوصول إلى ملايين الأشخاص، الذين يواجهون المرض الحاد والمجاعة.

وناشدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و«أوتشا» ووكالة اللاجئين تقديم الدعم العاجل والجماعي للكارثة الإنسانية، والدفع نحو السلام في السودان، وقالت كليمنتاين: «هذا هو السبب بالتحديد وراء إنشاء (الأمم المتحدة)، لمنع الحرب وتخفيف المعاناة الإنسانية». مضيفة: «مرة أخرى، أحثّ الأطراف على وقف الهجمات على المدنيين والمنازل والمرافق الأساسية، مثل المستشفيات، التي تحظى بالحماية بموجب القانون الإنساني الدولي».

ووفقاً لبيان «أوتشا»، فإن نحو 20 ألف شخص قتلوا، وجرح آلاف آخرون، وفرّ أكثر من 10 ملايين شخص من منازلهم، 8.1 مليون منهم نزحوا داخل السودان، و2.4 مليون عبروا الحدود إلى دول الجوار وغيرها، إضافة إلى نحو 1500 شخص فروا من الفاشر، بسبب تصاعد الأعمال العدائية في المدينة.

غزة.. عام من القتل والمجاعة وصمت العالم

أكثر من 41 ألف شهيد.. والمصابون مائة ألف أو يزيدون وقرارات الأمم المتحدة حبر على ورق

عاش قطاع غزة الفلسطيني عامًا كاملًا من القتل والإبادة والتجويع المتعمد من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، فمنذ أعلنت تل أبيب البدء في عملية عسكرية برية في القطاع في أعقاب أحداث 7 أكتوبر، أو ما عرف بـ«طوفان الأقصى» قتلت قوات الاحتلال أكثر من 41 ألف شهيد في القطاع، غالبيتهم من الأطفال والنساء، ودمرت أكثر من 70% من البنية التحتية في القطاع، وتسبب في تجويع أكثر من مليون ونصف مليون إنسان في مناطق مختلفة.

القدس - ثائر نوفل أبو عطيوي

وتسببت العمليات العسكرية الإسرائيلية في إصابة أكثر من 100 ألف شخص، بالإضافة إلى عشرات الآلاف في تعداد المفقودين، كما اعتقلت إسرائيل الآلاف من السكان المدنيين، وسط صمت عالمي مطبق، وعجز كامل عن ردع الاحتلال عن ممارسة إجرامه اليوم بحق المدنيين.

وفي نهاية العام الأول من الحرب صعد الاحتلال من حربه في الأراضي اللبنانية، حيث أعلنت وزارة الصحة في لبنان مقتل 72 شخصًا، في حين تزايدت موجة النزوح من مناطق الجنوب والبقاع، وسط تخوفات من التحول إلى حرب شاملة في المنطقة.

وعلى الصعيد السياسي، أطلقت الولايات المتحدة مبادرة مشتركة مع عدد من الدول الغربية والعربية للدعوة إلى وقف إطلاق النار بين حزب الله اللبناني وإسرائيل لمدة 21 يوما من أجل إفساح المجال للتوصل إلى تسوية سياسية.

قرار أممي يدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية خلال عام

وفي سياق متصل طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية خلال

«12 شهرًا»، ودعت إلى فرض عقوبات على إسرائيل، في قرار غير ملزم أثار غضب تل أبيب، وهو ما رآه خبراء مجرد قرار غير ملزم لن يجبر إسرائيل على وقف عدوانها على المواطنين الغزاويين.

القرار، الذي نوقش من قبل الدول الأعضاء الـ193 في الأمم المتحدة، استند إلى رأي استشاري صادر عن محكمة العدل الدولية في يوليو بناء على طلب الجمعية العامة، أكدت فيه أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967 «غير قانوني»، وأن «إسرائيل ملزمة بإنهائه في أسرع وقت».

وتم اعتماد القرار بأغلبية 124 صوتًا مقابل 14 معترضًا (من بينهم إسرائيل والولايات المتحدة والمجر والجمهورية التشيكية والأرجنتين)، وامتناع 43 عن التصويت. القرار «يطالب» إسرائيل بـ«إنهاء وجودها غير القانوني» في الأراضي الفلسطينية خلال 12 شهرًا كحد أقصى، اعتبارًا من اعتماد القرار، بعدما كانت الصيغة الأولى للنص تحدد فترة ستة أشهر فقط.

ورحبت البعثة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة بالقرار «التاريخي»، وفق ما نشرته على منصة «إكس».

كما طالب القرار بانسحاب القوات الإسرائيلية من

الأراضي الفلسطينية، ووقف بناء المستوطنات الجديدة، وإعادة الأراضي المصادرة، والسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين.

ودعا الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير لمنع تصدير الأسلحة إلى إسرائيل إذا كانت هناك أسباب «معقولة» للاعتقاد بأنها قد تستخدم في الأراضي الفلسطينية، وفرض عقوبات على الأشخاص الذين يساهمون في استمرار «الوجود غير القانوني» لإسرائيل في الأراضي المحتلة.

ورحب ممثل السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي بالقرار، ووصفه بأنه «ذو أهمية كبيرة»، معتبرًا أن اعتماده يؤكد مجددًا حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

من جانبه، دعا لويس شاربونو من منظمة «هيومن رايتس ووتش» إسرائيل إلى «الاستماع إلى طلب الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باحترام القرار التاريخي» الصادر عن محكمة العدل الدولية، مؤيدًا فرض حظر على تصدير الأسلحة إلى إسرائيل.

ترحيب فلسطيني

من جهته، دعا السفير الفلسطيني لدى الأمم المتحدة رياض منصور، الدول الأعضاء إلى «الوقوف على الجانب الصحيح من التاريخ» بتأييد القرار، وهو أول نص يعرض باسم دولة فلسطين العضو المراقب بموجب امتيازات جديدة لعضويتها حصلت عليه مؤخرا.

ورحبت حركة حماس بالقرار، معتبرة اعتماده تأكيدًا على «الالتفاف الدولي حول نضال الشعب الفلسطيني وكفاحه من أجل الحرية والاستقلال».

وقبل أيام من وصول عشرات رؤساء الدول والحكومات إلى نيويورك للمشاركة في افتتاح الدورة السنوية للجمعية العامة، التي تهيمن عليها الحرب بين إسرائيل وحماس في غزة، تساءل منصور: «كم من الفلسطينيين يجب أن يقتلوا قبل أن يحدث تغيير لوقف هذه اللاإنسانية؟».

وفيما يبقى مجلس الأمن مشلولًا إلى حد كبير بشأن هذا الملف، بسبب استخدام الولايات المتحدة المتكرر لحق النقض لحماية إسرائيل، تبنت الجمعية العامة عدة نصوص منذ اندلاع الحرب في أكتوبر لدعم الفلسطينيين.

في مايو، أعطت الجمعية دعمًا رمزيًا للفلسطينيين، حيث أقرت بـ143 صوتًا مقابل 9 معارضين و25 ممتنعين، بأن الفلسطينيين لهم الحق في العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وهو ما تعرقله الولايات المتحدة.

وصوتت الولايات المتحدة ضد القرار، ونددت السفيرة الأمريكية ليندا توماس غرينفيلد بما وصفته بـ«النص المتحيز» الذي لا يعترف بأن «حماس، المنظمة الإرهابية، تسيطر على غزة» ولا يساهم في تحقيق تقدم نحو حل الدولتين.

البرغوثي: هدف إسرائيل القضاء على فلسطين بالكامل

قال الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية مصطفى البرغوثي، إن إسرائيل تهدف إلى القضاء على فلسطين، «وليس تقسيمها وقضمها جزءًا جزءًا».

جاء ذلك خلال حديث البرغوثي في ندوة على هامش مؤتمر حمل اسم «إعادة تصور فلسطين» نظمته جامعة جورج تاون بالعاصمة القطرية الدوحة.

وشدد البرغوثي خلال الندوة على أن القرار المتعلق بالمستقبل السياسي لفلسطين يجب أن يكون بيد الفلسطينيين أنفسهم.

وأشار إلى «ضرورة إجراء الشعب الفلسطيني انتخاباته بشكل ديمقراطي بنفسه، وينبغي للفلسطينيين وحدهم أن يقرروا مستقبل بلادهم. وليست مهمة إسرائيل أو أي سلطة خارج فلسطين أن تقرر من سيقودهم».

وفيما يخص المفاوضات بين الحكومة الإسرائيلية وحركة حماس، أعرب البرغوثي عن اعتقاده بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو غير صادق في مفاوضات وقف إطلاق النار مع حماس.
وأضاف «تدفع إسرائيل مفاوضات وقف إطلاق النار نحو الهاوية من خلال طرح شروط جديدة تعلم أن أي فلسطيني لن يقبلها».

فلسطين: توسيع الصراع محاولة إسرائيلية لحرف الأنظار عن الإبادة بغزة

من جهتها اعتبرت فلسطين، أن توسيع إسرائيل الصراع في المنطقة هو «محاولة لحرف الأنظار عن حرب الإبادة والتهجير» التي تشنها على قطاع غزة منذ نحو عام.
وحذرت الخارجية الفلسطينية في بيان من «مخططات دولة الاحتلال واليمين الحاكم للاستفراد بشعبنا واستمرار جرائم حرب الإبادة والتهجير ضده، وارتكاب المزيد من الجرائم الجماعية في قطاع غزة».
وأشارت في هذا المجال إلى «ما حصل مؤخرًا باستهداف المدارس التي تؤوي النازحين الفلسطينيين بما تخلفه من شهداء وجرحى ومفقودين».
ومنذ 7 أكتوبر الماضي، قتل 1133 فلسطينيًا خلال استهداف إسرائيل 183 مركزًا للنزوح والإيواء، بينها 163 مدرسة تؤوي مئات آلاف النازحين»، وفقًا لمكتب الإعلام الحكومي في قطاع غزة.
كما حذرت الوزارة من «محاولة الاحتلال توسيع دائرة الصراع بالمنطقة لحرف الأنظار عن جرائمه بحق الشعب الفلسطيني وإزاحة صورها عن المشهد السياسي والإعلامي العالمي، ونقل ثقل الانشغال العالمي إلى مناطق أخرى»، بحسب البيان.
وأكدت على «استمرار الجهود الدولية للوقف الفوري لحرب الإبادة والتهجير ضد شعبنا التي يقودها الرئيس محمود عباس والدبلوماسية الفلسطينية في المحافل الدولية كافة».
ويشن الجيش الإسرائيلي هجوما هو «الأعنف والأوسع والأكثف» على لبنان منذ بدء المواجهات مع «حزب الله» قبل نحو عام، أسفر عن مقتل 558 شخصًا وإصابة 1835، بينهم أطفال ونساء، وفق حصيلة غير نهائية.
وبدعم أمريكي مطلق يشن الاحتلال حربًا مدمرة على غزة خلفت أكثر من 137 ألف قتيل وجريح فلسطينيين، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 10 آلاف مفقود، وسط دمار هائل ومجاعة قاتلة.
وفي استهانة بالمجتمع الدولي، تواصل إسرائيل الحرب متجاهلة قرار مجلس الأمن الدولي بوقفها فورًا، وأوامر محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير لمنع أعمال الإبادة وتحسين الوضع الإنساني الكارثي بغزة.
ويتصاعد التوتر بسبب تبادل الهجمات بين إسرائيل وحزب الله اللبناني التي وصلت خلال الأيام الماضية إلى مستوى غير مسبوق.
وجهت إسرائيل خلال الأيام الماضية ضربات أدت إلى مقتل عشرات العناصر والقادة التابعين لحزب الله عبر اختراق لاسلكي واستهدافات جوية.
ورد الحزب على هذه الهجمات باستهداف قاعدة رامات ديفيد ومجمع للصناعات العسكرية ومناطق متفرقة من الشمال الإسرائيلي.
ويقول حزب الله إنه سيواصل قتال إسرائيل حتى توافق على وقف إطلاق النار في حربها مع حركة حماس في قطاع غزة، التي اندلعت بعد هجوم قادته الحركة على جنوب إسرائيل في 7 أكتوبر.
وتريد إسرائيل من حزب الله أن يوقف إطلاق النار وأن يسحب مقاتليه من المنطقة الحدودية، التزاما بقرار الأمم المتحدة لعام 2006، بغض النظر عن أي اتفاق في غزة.

تعديلات جديدة على قانون الجنسية..

الكويتيون ينفقون 4 مليارات دولار على السياحة الخارجية في 3 أشهر

وافق مجلس الوزراء الكويتي، برئاسة الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح، رئيس مجلس الوزراء، مؤخرًا، على مشروع مرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، بحيث لا يترتب على كسب الأجنبي الجنسية الكويتية أن تصبح زوجته كويتية، كما لا يترتب على زواج المرأة الأجنبية من الكويتي أن تصبح كويتية، إضافة إلى أن مشروع مرسوم بقانون آنف الذكر أجاز سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسبها وفقًا لحالات محددة تتعلق بمنحه الجنسية بطريق الغش أو التزوير.

الكويت- مركز العرب

وتابع: «كذلك إذا حكم عليه بحكم باتّ في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو بجريمة من جرائم أمن الدولة أو في جريمة المساس بالذات الإلهية أو الأنبياء أو الذات الأميرية، وكذلك إذا فصل تأديبيًّا من وظيفته الحكومية لأسباب تتصل بالشرف أو الأمانة، وإذا استدعت مصلحة الدولة العليا أو أمنها الخارجي، إضافة إلى قيامه بجرائم جسيمة».

من جانب آخر، اعتمد مجلس الوزراء محضر اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية والمتضمن حالات فقد وسحب الجنسية الكويتية من بعض الأشخاص الذين حصلوا عليها عن طريق الغش والتزوير، وفقًا لأحكام المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1959 بشأن الجنسية الكويتية وتعديلاته.

واطلع مجلس الوزراء على العرض المرئي المقدم من وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير النفط بالوكالة نوره سليمان الفصام وعدد من قياديي الوزارة والهيئة العامة للاستثمار بشأن الحالة المالية للدولة كما هي في 2024/2/31، استنادًا إلى المادة (150) من الدستور.

واستمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمه كل من وزير

الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة، أمثال هادي الحويلة ووزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان، عبداللطيف حامد المشاري بشأن صدور القرار الوزاري رقم (696) لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم (206) لسنة 2009 بشأن تنظيم أعمال البناء والجداول الملحقة به والذي تنص مادته الأولى حول الاشتراطات والمواصفات الخاصة بتسهيل حركة واستعمالات ذوي الاحتياجات الخاصة داخل وخارج كافة المباني لجميع مناطق الكويت في حين نصت مادته الثانية على تطبيق كود الكويت لإمكانية الوصول وفق التصميم العام المعتمد من الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة وفقًا للاستعمال المحدد للمبنى.

وفي إطار حرص وزارة الشؤون الاجتماعية بالقيام بدورها الرقابي على أعمال جمعيات النفع العام والجمعيات والمبرات الخيرية أحاطت وزير الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة أمثال هادي الحويلة مجلس الوزراء علمًا بإعداد الوزارة دراسة عن أوضاع عدد من جمعيات النفع العام والتي تبين أن هذه الجمعيات غير فعالة ومخالفة لمواد القانون رقم (24) لسنة 1962 بشأن الأندية وجمعيات النفع العام تمهيدًا لإصدار قرار بحل وتصفية هذه الجمعيات، مشيرة معاليها إلى قيام الوزارة بإعداد دراسة أخرى حول قيام بعض الجمعيات والمبرات الخيرية بمخالفة القوانين والقرارات المنظمة وارتكابهم العديد من المخالفات تمهيدًا لإصدار قرار بحل وتصفية هذه الجمعيات والمبرات الخيرية.

من جهة أخرى اطلع مجلس الوزراء على العرض المرئي المقدم من رئيس جهاز متابعة الأداء الحكومي الشيخ أحمد مشعل الأحمد الصباح وعدد من قياديي ومسؤولي الجهاز بشأن تقرير بناء منظومة إدارة الأداء الحكومي بهدف الحد من الملاحظات الواردة بتقارير الأجهزة الرقابية على الجهات الحكومية، وتحقيق الاستدامة المالية للدولة من خلال تبني سياسات مالية، وتطوير آليات الحوافز والمحاسبة والتقييم لكافة العاملين، وإعداد الجهات الحكومية لاستراتيجيات مرتبطة برؤية دولة الكويت، وتحسين مؤشرات الكويت الدولية، وتعزيز ثقة المواطنين بالأداء الحكومي، وتحقيق درجات عالية من الرضا على الخدمات المقدمة لهم، إضافة إلى إعداد مؤشرات قياس أداء الجهات الحكومية لتهيئة بيئة أعمال منظومة إدارة الأداء الحكومي.

استنكار كويتي لجرائم الاحتلال في لبنان

من جانب آخر أعرب مجلس الوزراء عن إدانة واستنكار دولة الكويت الشديدين للغارات الجوية والعمليات

العسكرية التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الجمهورية اللبنانية الشقيقة، والتي أدت إلى سقوط المئات من القتلى والجرحى، في انتهاكٍ صارخ لكافة الأعراف والقوانين الدولية بما فيها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وتهديد خطير لأمن واستقرار المنطقة، مؤكدًا تضامن دولة الكويت ووقوفها إلى جانب الجمهورية اللبنانية الشقيقة، رافضًا كل ما من شأنه المساس بسيادة الجمهورية اللبنانية الشقيقة واستقرارها.

وجدد مجلس الوزراء التحذير من مغبة التصعيد المتزايد وتعريض دول المنطقة لخطر اتساع رقعة الحرب الناتجة عن استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني الشقيق في غزة، وتجاهل قوات الاحتلال الإسرائيلي للمناشدات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مما يحتم وجود وقفة جادة وصارمة تجاه ما يرتكب من جرائم ضد المدنيين الأبرياء.

الكويتيون ينفقون 4 مليارات على السياحة في 3 أشهر

كشفت بيانات مالية حديثة أن إنفاق الكويتيين على السفر في الربع الأول من 2024 بلغ نحو 1.161 مليار دينار، (نحو 3.81 مليار دولار).

وبحسب تقرير صادر عن بنك الكويت المركزي فإن إنفاق الكويتيين على السفر شهد ارتفاعًا كبيرًا بقيمة 296.3 مليون دينار وبنسبة 34.23 % مقارنة بالإنفاق المسجل في الربع الأخير من العام 2023 والبالغ قدره 865.4 مليون دينار.

لكن مقارنة مع الربع المماثل من 2023 فقد سجل انخفاضا بنحو 14.6 % على أساس سنوي مقارنة بمستوى إنفاق بلغ 1.36 مليار دينار خلال الربع الأول من 2023، وفقا لصحيفة «الأنباء» الكويتية.

وبحسب التقرير يشهد إنفاق الكويتيين على السفر انخفاضًا ملحوظًا خلال الربعين الأخير والأول من كل عام، ويعود هذا الانخفاض إلى عدة عوامل تتمثل في تغير أنماط السفر الموسمية، لاسيما مع تحسن الطقس وانخفاض درجات الحرارة في الكويت خلال فصل الشتاء ويفضل العديد من المواطنين البقاء في البلاد بدلًا من السفر إلى الخارج، هذا الاتجاه يؤدي إلى تراجع الإنفاق على الرحلات الخارجية، حيث يصبح الترفيه المحلي أكثر جاذبية في هذه الأشهر.

كما أن ارتفاع تكاليف السفر الخارجي، بما في ذلك تذاكر الطيران والإقامة، يدفع الكويتيين إلى تقليل عدد رحلاتهم أو البحث عن وجهات أقرب وأقل تكلفة.

وكان ملحوظًا تغير أذواق الكويتيين خلال الربع الأول من العام الحالي 2024 والذي شهد طفرة ملحوظة في الإنفاق على السفر بارتفاع بلغت نسبته 34.23 %.

الكويت السادسة خليجيًا في مؤشر الحكومة الإلكترونية

احتلت الكويت المركز 66 عالميًا والـ 20 آسيويًا في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية والمؤشرات الفرعية التابعة لها للعام 2024، بتراجع 5 مراكز عن التصنيف السابق (2022)، فيما حققت السعودية قفزة نوعية وحلّت في المركز السادس عالميًا والأول إقليميًا والثاني على دول مجموعة العشرين.

وخليجيًا، حلت الكويت في المركز السادس بعد كل من السعودية والإمارات والبحرين وعمان وقطر، حسب توالي الترتيب.

وحلت الإمارات في المركز 11 عالميًا لتكون مع البحرين التي حلّت في المركز 18، ضمن قائمة أول 20 دولة. وجاءت سلطنة عُمان في المركز 41، وقطر في المركز 53 على مستوى العالم.

ومع حلولها في المركز السادس عالميًا، قفزت السعودية بذلك 25 مرتبة، وأصبحت في قائمة أفضل 10 دول على مستوى العالم، فيما تقدمت قطر أيضًا 25 مرتبة، والإمارات 19 مركزًا، والبحرين 36 مركزًا، وعمان 9 مراكز.

1.6 مليار دينار عجزًا ماليًا في 2023-2024

أعلنت وزارة المالية الكويتية، أن الكويت سجلت عجزًا ماليًا فعليًا 1.6 مليار دينار (5.23 مليار دولار) في السنة المالية 2023-2024، مقارنة مع فائض 6.4 مليار دينار في السنة المالية التي سبقتها. وقالت الوزارة في بيان إن إجمالي إيرادات الكويت بلغ 23.645 مليار دينار في السنة المالية 2023-2024 مقابل 28.802 مليار في السنة السابقة.

وأضافت أن إجمالي إيرادات الكويت النفطية بلغ 21.528 مليار دينار في السنة المالية 2023-2024 مقابل 26.713 مليار في السنة السابقة.

وبلغت الإيرادات غير النفطية 2.1 مليار دينار، بارتفاع نسبته 1.3 % عن السنة المالية الماضية.

وبلغ إجمالي المصروفات 25.206 مليار دينار في السنة المالية 2023-2024 مقابل 22.370 مليار في سنة 2022-2023.

وتمثل هذه البيانات الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس الماضي، بعد اعتماده من مجلس الوزراء، ولا تشمل المركز المالي للدولة أو الاحتياطيات المالية أو إيـرادات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

واضطرت الدولة الخليجية إلى الالتزام بتخفيضات الإنتاج التي أجرتها مجموعة «أوبك+» وسط انخفاض أسعار النفط هذا العام، بينما أحرزت تقدمًا بطيئًا في تنويع مصادر الإيرادات مقارنة بجيرانها الخليجيين.

الأمن السيبراني في مواجهة الحروب الخفية

حائط الصد الجديد للأمن القومي في عصر التكنولوجيا

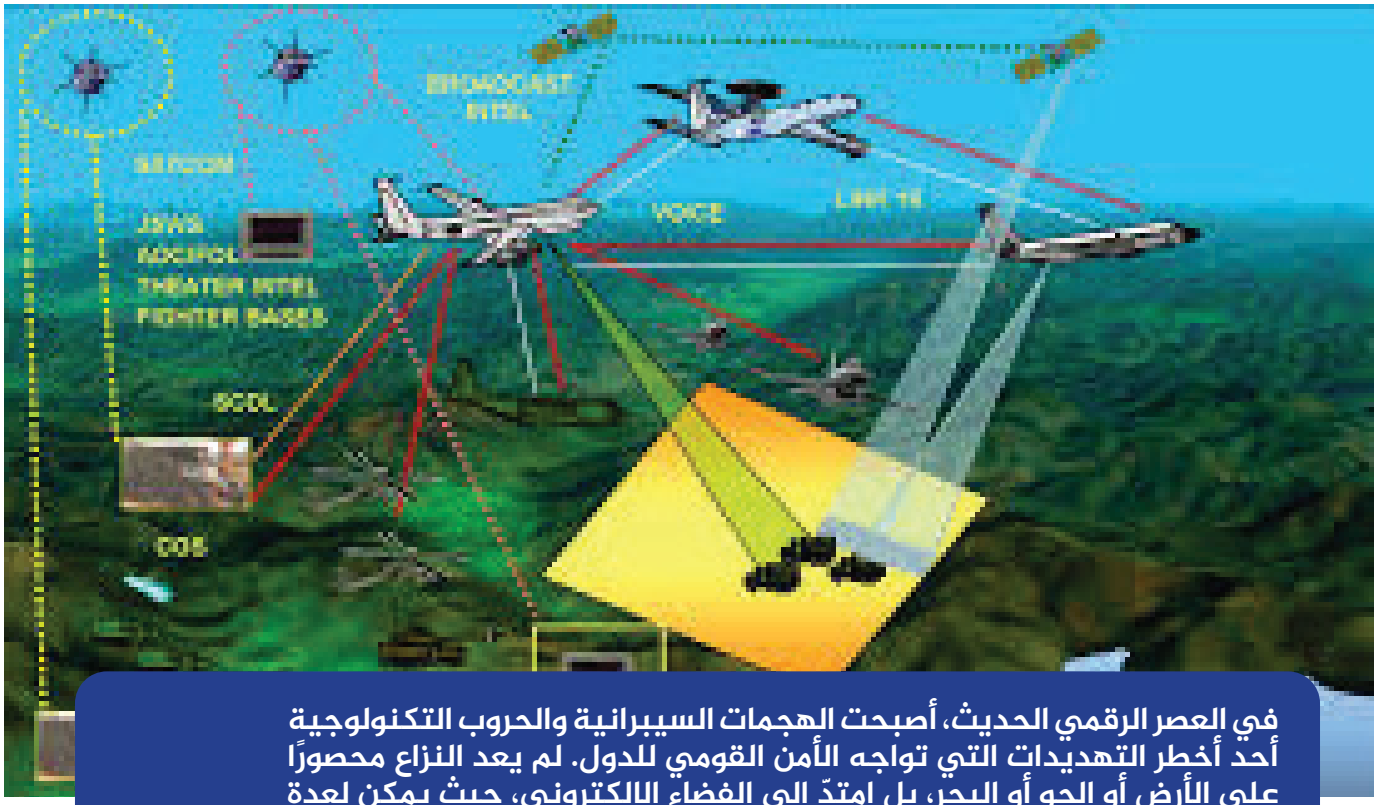

في العصر الرقمي الحديث، أصبحت الهجمات السيبرانية والحروب التكنولوجية أحد أخطر التهديدات التي تواجه الأمن القومي للدول. لم يعد النزاع محصورًا على الأرض أو الجو أو البحر، بل امتدّ إلى الفضاء الإلكتروني، حيث يمكن لعدة ضربات خفية أن تعطل حكومات، تقضي على أنظمة اقتصادية، وتدمر بنية تحتية حيوية. في هذا السياق، يلعب الأمن السيبراني دورًا حاسمًا في حماية الدول والمجتمعات من تهديدات لا يمكن رؤيتها أو الشعور بها بشكل مباشر، لكنها أكثر خطورة من أي وقت مضى من التكنولوجيا والشبكات والأنظمة الإلكترونية، ليولد لنا مفهوم الحروب الإلكترونية والسيبرانية. فما هذه الحروب؟ وكيف تطورت؟ وما مدى خطورتها؟ في هذا المقال، سنستعرض هذه الأسئلة وغيرها من الجوانب المهمة حول الحروب التكنولوجية الحديثة والهجمات الإلكترونية والحروب السيبرانية.

مفهوم الأمن السيبراني:

الأمن السيبراني هو مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي تهدف إلى حماية الأنظمة والشبكات والبيانات من الهجمات الرقمية التي قد تؤدي إلى سرقة معلومات حساسة، تعطيل خدمات، أو حتى تدمير أنظمة تشغيلية. يشمل الأمن السيبراني عدة مجالات مثل أمن الشبكات، أمن التطبيقات، أمن المعلومات، إدارة الهوية والوصول، وأمن العمليات.

أهمية الأمن السيبراني:

مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في جميع جوانب الحياة اليومية، أصبح الأمن السيبراني ضرورة حتمية. تلعب الأنظمة الرقمية دورًا حيويًا في حماية المعلومات الحساسة، مثل البيانات الشخصية للشركات والمواطنين، المعلومات الحكومية، وكذلك الأنظمة المالية والصحية. أي اختراق في هذه الأنظمة يمكن أن يؤدي إلى كارثة، سواء من الناحية الاقتصادية، أم السياسية، أم حتى الإنسانية.

الأمن السيبراني والأمن القومي:

يعد الأمن السيبراني إحدى الدعائم الأساسية للأمن القومي الحديث. الحكومات اليوم ليست فقط مسؤولة عن حماية حدودها الجغرافية، بل أيضًا عن تأمين فضائها السيبراني. تتعرض البنية التحتية للدول، مثل محطات الطاقة والمطارات وأنظمة النقل، لهجمات مستمرة من قبل قراصنة رقميين يسعون إلى التسبب في الفوضى أو التأثير على القرارات السياسية.

مفهوم الحروب التكنولوجية وتطورها

لا بد أن نوضح الفرق بين الحرب الإلكترونية (Electronic Warfare) والحرب السيبرانية: (Cyber Warfare)

- الحرب الإلكترونية (Electronic Warfare) تشير بشكل تقليدي إلى استخدام الطيف الكهرومغناطيسي (يشمل جميع الترددات الممكنة من الإشعاعات الكهرومغناطيسية) للتشويش أو تعطيل الاتصالات وأنظمة الرادار، أو جمع المعلومات الاستخباراتية من خلال الإشارات. أي أنها تركز على استغلال الترددات الكهرومغناطيسية.
- الحرب السيبرانية (Cyber Warfare) تعتمد على الهجمات التي تتم من خلال الإنترنت والشبكات الرقمية. تتضمن هذه الحرب استخدام الفيروسات، والبرمجيات الخبيثة، والاختراقات الإلكترونية لتعطيل البنية التحتية الحيوية، أو التسلل إلى الشبكات الحكومية والمؤسسات الخاصة لسرقة المعلومات أو تعطيل الأنظمة.

والجدير بالذكر أن الحروب التقليدية تطورت وأصبحت حروبًا لا متماثلة تستخدم الأدوات والوسائل التكنولوجية للهجوم على البنى التحتية الإلكترونية للدول والمؤسسات. في بدايتها، كانت الحروب التكنولوجية مجرد أفكار خيالية تدور في أفلام الخيال العلمي، إلا أنها أصبحت اليوم حقيقة معيشة. تطورت هذه الحروب نتيجة الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الدفاع والأمن. أحد أبرز العوامل التي ساهمت في تحول الحروب التكنولوجية إلى حقيقة هو الاتصال العالمي عبر الإنترنت، وتكامل الأنظمة الإلكترونية بشكل متزايد، وبمرور الوقت، شهدت هذه الحروب تطورًا نوعيًا، حيث لم تعد تقتصر على التعطيل المؤقت للأنظمة أو اختراق البيانات، بل أصبحت تشمل هجمات معقدة تستهدف التسبب في أضرار مادية وبشرية كبيرة، مثل تعطيل محطات الطاقة، أو التحكم في الأنظمة العسكرية والاغتيالات.

أنواع الحروب التكنولوجية على سبيل المثال

الحروب التكنولوجية يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع

1. الحروب الإلكترونية:

تشير بشكل تقليدي إلى استخدام التشويش أو تعطيل الاتصالات وأنظمة الرادار، أو جمع المعلومات الاستخباراتية من خلال الإشارات. أي أنها تركز على استغلال الترددات الكهرومغناطيسية.

2. الحروب السيبرانية:

تعتمد على الهجمات التي تتم من خلال الإنترنت والشبكات الرقمية. تتضمن هذه الحرب استخدام الفيروسات، والبرمجيات الخبيثة، والاختراقات الإلكترونية لتعطيل البنية التحتية الحيوية، أو التسلل إلى الشبكات الحكومية والمؤسسات الخاصة لسرقة المعلومات أو تعطيل الأنظمة.

3. الحروب الهجينة:

تجمع بين الهجمات التكنولوجية والإلكترونية والعمليات العسكرية التقليدية لتحقيق أهداف شاملة.

4. التضليل الإعلامي الإلكتروني:

استخدام تقنيات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لنشر الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة عبر الإنترنت بهدف التأثير على الرأي العام أو زعزعة استقرار الدول.

الباحث الدكتور :
محمد محسن رمضان
رئيس وحدة دراسات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني بمركز العرب للأبحاث والدراسات

كل نوع من هذه الحروب يحمل درجة خطورة تختلف وفقًا للهدف والتقنية المستخدمة. قد تؤدي الحروب السيبرانية إلى انهيار البنى التحتية الحيوية، في حين يمكن أن تسبب الحروب الهجينة اضطرابات على جميع الأصعدة.

الاغتيالات الإلكترونية.. بداية لمرحلة جديدة

أحد التطورات الحديثة والخطيرة في عالم الحروب التكنولوجية هو ما يُعرف بالاغتيالات الإلكترونية. هذه الظاهرة تشير إلى استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لتنفيذ عمليات اغتيال مستهدفة دون الحاجة إلى تدخل بشري مباشر. على سبيل المثال، يمكن التحكم في الطائرات بدون طيار (الدرونز) عن بُعد لتنفيذ عمليات اغتيال دقيقة ضد أهداف معينة أو زراعة متفجرات داخل أجهزة إلكترونية مثل ما حدث في عام 1996، عملية تفخيخ وتفجير هاتف (يحيى عياش) - والأحداث الجارية حاليًا في لبنان وسوريا وتفجير أجهزة (البيجر والووكي توكي).

هذا التطور يطرح تساؤلات حول مستقبل الحروب التكنولوجية، وهل نحن أمام مرحلة جديدة من الصراع البشري حيث تصبح الآلات والذكاء الاصطناعي هي التي تقود المعركة؟ التوقعات تشير إلى أن الجانب المظلم للتكنولوجيا قد يزداد تعقيدًا مع التقدم المستمر في تقنيات الذكاء الاصطناعي، ما قد يؤدي إلى ظهور أساليب جديدة في الاغتيال والسيطرة الإلكترونية.

القوة في عصر الحروب التكنولوجية

في ظل الصراعات التكنولوجية الحديثة، أصبحت القوة تقاس بمدى القدرة على التحكم في التكنولوجيا وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وتحليل البيانات الضخمة. الدول التي تمتلك بنية تحتية قوية في مجال الأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات تعتبر اليوم قوى عظمى في الساحة الإلكترونية.

لحماية أمن البلد والمجتمع، يجب الاستثمار في تطوير التقنيات الدفاعية السيبرانية وبناء فريق من الخبراء المتخصصين في الأمن السيبراني. يجب أيضًا تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التهديدات الإلكترونية العالمية، حيث إن الهجمات السيبرانية لا تعترف بالحدود الجغرافية.

تطوير الدفاعات السيبرانية:

تعتمد استراتيجيات الدفاع السيبراني على تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والتحليل التنبؤي للكشف عن التهديدات قبل وقوعها. كما تعتمد الدول على إنشاء مراكز متخصصة لرصد الهجمات السيبرانية والتعامل معها في الوقت الفعلي.

التحديات المستقبلية للأمن السيبراني:

مع التقدم السريع في التكنولوجيا، يواجه الأمن السيبراني تحديات متزايدة. تشمل هذه التحديات تطور تقنيات الاختراق الرقمي، الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي، وظهور شبكات الإنترنت المظلمة التي تُستخدم لتهريب البيانات الحساسة وبيعها.

الذكاء الاصطناعي في الأمن السيبراني:

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دورًا مزدوجًا في الأمن السيبراني، حيث يمكن استخدامه لتعزيز الدفاعات من خلال التعلم الآلي وتحليل البيانات الضخمة، ولكنه يمكن أيضًا أن يُستخدم كأداة هجومية قوية من قبل الجهات المعادية.

إنترنت الأشياء (IoT):

إن الانتشار الواسع لأجهزة إنترنت الأشياء يمثل تحديًا جديدًا للأمن السيبراني. يمكن أن تصبح هذه الأجهزة أهدافًا سهلة للقرصنة بسبب ضعف أنظمتها الأمنية، مما يعرض الحياة اليومية للخطر.

لا شك أن الأمن السيبراني أصبح ضرورة حتمية لحماية الأفراد والدول في العصر الرقمي. مع تطور التهديدات السيبرانية والحروب التكنولوجية، يجب على الدول والمجتمعات أن تتبنى استراتيجيات شاملة للتصدي لهذه المخاطر. في نهاية المطاف، سيظل الفضاء السيبراني ساحة جديدة للصراع، حيث سيكون الفوز فيه مرهونًا بالتفوق التكنولوجي والدفاع السيبراني القوي.

ومن هذا المنطلق لابد من إبراز دور مصر في مجال الأمن السيبراني وتعزيز رؤية مصر الرقمية، حيث تمتلك مصر قدرات متنامية في مجال الأمن السيبراني، وهو ما يعكس اهتمامها المتزايد بتعزيز بنيتها التحتية

الرقمية وحماية مؤسساتها وأفرادها من التهديدات السيبرانية. فيما يلي أهم النقاط المتعلقة بقدرات مصر في هذا المجال:

1. الاستراتيجيات الوطنية للأمن السيبراني:

- وضعت مصر عدة استراتيجيات لتعزيز الأمن السيبراني، تشمل وضع سياسات لحماية البنية التحتية الحساسة، وتأمين الفضاء الإلكتروني، وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الأمان الرقمي.
- المجلس الأعلى للأمن السيبراني يعمل على وضع وتنفيذ هذه الاستراتيجيات مع التنسيق بين الجهات الحكومية والخاصة.

2. المؤسسات المعنية بالأمن السيبراني:

- الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (NTRA): يقوم الجهاز بوضع سياسات الأمان وتنسيق الجهود بين مختلف الهيئات لحماية الفضاء الإلكتروني.
- مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي (EG-CERT): يتبع المركز الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات ويهدف إلى التعامل مع الحوادث الأمنية السيبرانية وتقديم المساعدة الفنية لمواجهة الهجمات.

3. التشريعات والقوانين:

- أقرت مصر قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات (القانون رقم 175 لعام 2018) الذي يتعامل مع الجرائم السيبرانية، ويهدف إلى حماية البيانات الشخصية والمؤسسات من الجرائم الإلكترونية.
- هذا القانون يجرّم الاختراق غير المشروع لأنظمة المعلومات وحماية حَقوق الأفراد في الفضاء الإلكتروني

4. التدريب وبناء القدرات:

- تنظم مصر العديد من المبادرات لتدريب الكوادر المحلية في مجال الأمن السيبراني بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات الدولية.
- إقامة مسابقات ومنتديات أمنية مثل مؤتمرات يجمع الخبراء للتحدث عن التحديات والحلول في هذا المجال

5.التعاون الإقليمي والدولي:

- تسعى مصر إلى تعزيز التعاون مع الدول العربية والأفريقية، فضلًا عن تعاونها مع منظمات دولية مثل الاتحاد الدولي للاتصالات والأمم المتحدة في وضع السياسات الأمنية المشتركة.
- تشارك مصر بفاعلية في منتديات الأمن السيبراني العالمية لتعزيز تبادل المعلومات والخبرات.

6. التحديات المستقبلية:

- رغم هذه التطورات، تواجه مصر تحديات متزايدة تتعلق بتطور الهجمات السيبرانية وتعقيدها.
- هناك حاجة مستمرة لتعزيز التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص، وتطوير تقنيات الحماية الإلكترونية لضمان سلامة المعلومات والأنظمة الحيوية.

تعد مصر واحدة من الدول التي تسعى بجد إلى تطوير منظومة الأمن السيبراني لمواجهة التهديدات السيبرانية المتزايدة في عصر التحول الرقمي.

حماية الأفراد في ظل الحروب التكنولوجية

الحروب التكنولوجية ليست موجهة فقط للدول والمؤسسات، بل يمكن أن تطال الأفراد أيضًا. من هذا المنطلق، يجب على الفرد العادي أن يتخذ تدابير وقائية لحماية نفسه. لم يعد الأمر مقتصرًا على رفع الوعي بكيفية تأمين البيانات الشخصية وتجنب الروابط المشبوهة، بل يجب أن يكون الفرد قادرًا على التعامل مع هجمات أكثر تعقيدًا مثل سرقة الهوية الرقمية أو استهداف الأجهزة الذكية.

نصائح للحماية الشخصية:

1. استخدام برامج الحماية والتشفير لتأمين البيانات.
2. تحديث الأنظمة والبرامج بشكل دوري لتفادي الثغرات الأمنية.
3. تجنب مشاركة المعلومات الشخصية أو الحساسة عبر الإنترنت إلا في الضرورة القصوى.
4. الحذر من التطبيقات والمواقع غير الموثوقة التي قد تحمل برمجيات خبيثة.
5. استخدام كلمات مرور قوية ومزدوجة التحقق.

الحروب التكنولوجية والإلكترونية ليست مجرد مستقبل بعيد المنال، بل هي حقيقة نعيشها الآن. مع كل يوم، تتزايد خطورة الهجمات الإلكترونية وتزداد تعقيدًا، مما يجعل من الضروري التوعية والتأهب لمواجهة هذه التهديدات على المستوى الفردي والدولي. من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الدفاعية وتعزيز الوعي، يمكننا الحد من المخاطر وضمان حماية مجتمعنا وأمن بلادنا في هذا العصر الرقمي.

السلوك الأخلاقي وعلاقته بالحكامة القيادية

الدكتور
سمير الوصبي

يعدُّ السلوك الأخلاقي أهم مدخلات الحكامة القياديّة، حيث يتم توجيه الفعل الإنساني بصفة عامة توجيهًا صحيحًا ويضبطه؛ لأنه يشكّل رقيبًا داخليًا، ويزود الذات بأطر مرجعيّة ترشد العمل، فهو يشكّل البعد الوجداني لشخصيّة القائد. فالسوك الأخلاقي ذو أهميّة كبيرة في تأطير العلاقات الاجتماعيّة، لأنها أساس في التنشئة الاجتماعيّة وإعداد الموطنين ليكونوا لبناتٍ صالحةً متينةً للوطن، فالسلوك الأخلاقي، ركيزة لا يُستغنى عنها في كل العلوم لإعداد جيل قوي متكامل.

أولا: السلوك الأخلاقي:

1- مفهوم السلوك الأخلاقي:

هناك العديد من التعاريف للسلوك الأخلاقي ومنها:

- يعرفها الباحثون بأنها «مجموعة عامة من المعتقدات والقيم والمبادئ التي تحكم سلوك الفرد في اتخاذ القرارات وتمييز بين ما هو صواب أو خطأ، جيد أو سيئ».

- «المبادئ والمعايير التي تعتبر أساسًا للسلوك المستحب، من أفراد العمل ويتعهد أفراده بالالتزام بها».

- وهي المبادئ والمعايير التي تعدُّ مرجعًا للسلوك المطلوب لأفراد المهنة الواحدة، والتي يعتمد عليها المجتمع في تقييم أدائهم إيجابًا أو سلبًا.

والسلوك الأخلاقي له امتدادات في جميع مجالات الحياة اجتماعيّة أم اقتصاديّة أم سياسيّة أم دينيّة، والتي تشكل في مجموعها السلوك الأخلاقي.

2- تشخيص السلوك الأخلاقي:

منذ الثمانينيات من القرن الماضي تغيرت المجتمعات وتغيرت الأوضاع في الأسر، وانشغل الوالدان بصورة غير محددة، وأصبحت مواجهة المسؤوليات عمليّة تصدم القائمين بها، فهل بالإمكان القول إننا نواجه اليوم جيلًا بأكمله لم يتأصل لديه السلوك الأخلاقي الذي يجب أن يكون موضع اختبار، وكيف يسلك العاملون في مجال الحكامة القياديّة إزاء مواقف الصراع والأزمات الأخلاقيّة التي تتفجر في مواقف التعامل مع المحيطين بهم، سواء الأسر أم الزملاء أم المجتمع الكبير، وتستلزم منهم التمسك بأخلاقيات محددة منها: الإيمان، الشجاعة، الإخلاص، العدالة، المسؤولية.

وفي التسعينيات من القرن الماضي ناقشت دراسات عدة، منها دراسة سوكيت (1993) **Socket**، أوسر **Oser** (1994)، كولينرود (1997) **Colenrud**، وتيري **Tirri** (1999) أخلاقيات العمل في إطار مناقشة أكثر عمقًا للسلوك الأخلاقي، قاصدين بها نقطة الارتداد عند مواجهة مواقف الأزمات أثناء الممارسة المهنيّة في إطار عمليّة ديناميّة يتم من خلالها تأسيس وفهم المعاني المرتبطة بالتفاعلات الاجتماعيّة إزاء مواقف الممارسة العمليّة اليوميّة.

فالأهميّة المطلقة لوجود هذا النسق الأخلاقي بغض النظر عن الوعي أو عدم الوعي بالسلوك الأخلاقي المحدد لما لهذا الوجود من دور في تحديد معالم واضحة لممارسات عمليّة في أرض الواقع.

وفي تساؤل مبكِّر يقول ستيفنس (1985) **Stephens**: «هل تتم عمليّة التربية (الأخلاقيّة) بما تشتمل عليه من تفاعلات وأشكال للتواصل على أنها عمليّة تلقائيّة تحدث بالفطرة من غير احتياج إلى دستور أخلاقي يحدد مسارها؟» وفي إجابة ملفتة يقول ستيفنس: «في غياب دساتير ولوائح أخلاقيّة محددة تحكم

العمل نلجأ إلى ممارسات واقعيّة يحتكمون فيها إلى ما هو سائد في المجتمع من قيم، والتي لا تشبع احتياجاتهم كمتخصصين، وقد يجعل ذلك بالإمكان أو من المحتمل أن تبرز إلى الساحة اجتهادات فرديّة أو محاولات من قبيل الصواب والخطأ، وهو ما لا تحمد عقباه في كثير من الأحيان.

أما كيدر وميرك (2004) **Kidder& Mirk** فيوجّهان سؤالًا من المهم أن يطرحه كل فرد على نفسه: «هل يجب أن نحرص على أن نكون لائقين أخلاقيًا مثلما نحرص على أن نكون لائقين صحيًا؟» ويستعرضان للإجابة عن هذا السؤال نقاطًا مهمة يجب الالتفات إليها، وعلى رأسها درجة وعي الفرد بالقضايا الأخلاقيّة في مواقف الحياة العامة وفي مجال المهنة، وأهميّة هذا الوعي للنهوض بالقيم والالتزام بها، وهل تجد هذه القيم طريقها للتطبيق العملي أم هي مجرد أبواق لإصدار الشعارات؟ وهل هي قيم متسقة أم متصارعة، وليس من اليسير تطبيقها؟ وقد تدفعك واحدة في طريق وتجذبك الأخرى إلى ثان، وبخاصة في مثل هذا المجال، وما أهميّة وجود لغة وأدوات خاصة ومحددة؟ ويشير ييمان (2005)**Yeaman** إلى دور المعتقدات الدينيّة كأصول ثابتة تنطلق منها السلوكات الأخلاقيّة، ويظل لها في الوقت ذاته بعد ثقافي - اجتماعي يفسح المجال لتنويعات تتجاوز الدساتير واللوائح.

إن الوعي بأهميّة السلوك الأخلاقي للفرد يكمن في ممارسته العملية تجاه المواقف، وهو يزاول مهامه بصورة تلقائيّة طبيعيّة، وهي أخلاقيات متضمنة في واقع الممارسة الفعليّة ونابعة منها.

ثانيا: أهداف الحكامة القياديّة

لا تكتمل العناصر الإجرائية والمنهجية المحددة لمفهوم الحكامة القياديّة للشيخ زايد دون تحديد الأهداف القياديّة، وهي تتعدد تبعًا لاختلاف التصورات والفرضيات ونظرتها إلى الطبيعة الإنسانيّة وعلاقتها بالمجتمع وقيمه، ومختلف الخبرات التي شكّلت الوعي الجماعي للجماعات البشريّة، ويرجع تعدد التصورات على مستوى تحديد الأهداف القياديّة في نقاط منها: مدى ثبات الهدف القيادي وتغيره، علاقة الهدف القيادي بالخبرة وعلاقته بالحاضر والمستقبل، علاقة الهدف القيادي بالوسيلة والطابع الفردي والاجتماعي.

1-مدى ثبات الهدف القيادي وتغيره: إن الفلسفات القديمة التي تبحث في الميتافيزيقا ترى في الهدف القيادي حقيقة مطلقة ثابتة لا تتغير، وعليه، فإدراك الهدف المطلق يكون بإطلاق العنان للعقل. لذلك تكون العمليّة القياديّة موجّهة وإملائيّة تغيب معها أشكال الإبداع والابتكار، أما الفلسفات الحديثة

التي ترفض البحث في الماورائيات؛ فالهدف القيادي من منظورها متغير تبعًا لتغيرات الحياة ومستجداتها، ومقياس صدقية الأهداف هو مدى استعمالها وتجربتها وتحقيقها للمنافع، لذلك اعتبر جون ديوي الأهداف «هي تلك التي تنبع أو تصدر عن المواقف المشكلة التي تظهر من خلال الأنشطة القائمة». فالفلسفة التقليديّة ترى في العمل القيادي تحقيقًا لما يجب أن يكون، وبذلك فأهدافها تتجه إلى المستقبل، أي إعداد الفرد للحياة القادمة. أما الفلسفة الحديثة فهي تجسيد للحياة الحاضرة والمستقبليّة؛ فالاهتمامات الحاضرة للفرد هي أساس بناء مستقبله، ولذلك فالانشغالات القياديّة تنطلق من واقع حاضر الفرد لبناء مستقبله.

وتشكِّل الخبرة أساسًا لتكوين الأهداف القياديّة وبنائها من منظور الفلسفة الحديثة، فما يعيشه الفرد وما عاشه، إضافة إلى رغباته واهتماماته، وقدارته العقليّة أساس لإقامة الهدف بصفة عامة؛ لأن القائد حين يقف على مشكلة فهو يوظّف كل إمكانياته للتفكير والذكاء وإبداع الحلول انطلاقًا من خبراته؛ فالنشاطات الميدانية في جانب التسيير والتدبير والرحلات التي يقوم بها الفرد هي التي تشكل لديه الخبرة الضروريّة لمجابهة الإكراهات والأزمات الاجتماعيّة، والأصل هو أن القائد يستدعي مكتسباته المعرفيّة والعمليّة ليحقق التعامل الأنجع مع المحيط.

2 - الأهـــداف القياديّة بين الطابع الفردي والاجتماعي: يمثل الفرد أساس بناء المجتمع، لذلك فهو يحاط بكل أنواع الرعاية والاهتمام لتكوين المجتمع، لذلك «تمثل القيادة الحكيمة وسيلة لصب الأفراد داخل القوالب الفكريّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة التي ترغب فيها الدولة، ويتحدد الهدف القيادي في نطاق الجماعة وليس الفرد، فالجماعة تسمو على الفرد، وحريته تغيب وتنعدم أمام الجماعة. أما دعاة الاتجاه الفردي، فيرون أن الهدف القيادي ينبع أساسًا من إرادة الفرد ورغبته ليتوافق مع حريته ومصلحته، لأنه سيشكل مصدر إبداع؛ فالفرد يمثل القدرة والطاقة على إضفاء الجديد وتطوير المجتمع. وهناك أمر آخر يتعلق بعلاقة الهدف التربوي بالقيم، وهو روح الأهداف القياديّة، فالقيم متعددة فرديّة واجتماعيّة، وماديّة وروحيّة، فالتأسيس للأهداف القياديّة ينبغي أن يراعي سلّم القيم، حتى إذا حدث تعارض وصراع بين مجموعة قيم يجد السلم الذي يحتكم إليه، فالواقع الاجتماعي متغير لا يعرف الثبات، لذلك وجب وضع تصورات للأهداف القياديّة تتماشى وروح القيم السائدة لبناء شخصيّة قياديّة متكاملة تتفاعل إيجابيًا مع مجتمعها.

إن الحكامة القياديّة عمليّة ضروريّة وحاجة فرديّة واجتماعيّة؛ فهي هادفة لأنها تنبع من طبيعة الإنسان ومطالب المجتمع، والمتتبع للتطور الحضاري الإنساني يجد أن مفهوم الحكامة القياديّة يقوم أساسًا على ما هو سائد اجتماعيًا وثقافيًا، لهذا تنوعت الأهداف التربويّة تبعًا لكل حضارة وكل مذهب فكري سائد. فالأهداف قد تكون عامة وخاصة، وقد تكون فلسفيّة أو إجرائيّة، وقد تكون معرفيّة أو سلوكيّة، أو عمليّة، وقد تكون فرديّة أو اجتماعيّة، وقد تكون قريبة المدى أو بعيدة

المدى، وقد تكون مباشرة أو نهائيّة أو مرحليّة، أو قد تكون نسبيّة أو مطلقة؛ فالحكامة القياديّة ضروريّة لأنها تحافظ على النوع الإنساني واستمرارية وجوده وتهذيبه وتنمية قدارته لحصول توافق بين الفرد وبيئته الطبيعيّة والاجتماعيّة لإحداث تطور اجتماعي ورقي حضاري؛ فالحكامة القياديّة عمليّة تساعد الفرد على تنمية استعداداته ومختلف جوانبه الجسميّة والنفسيّة والعقليّة والخلقيّة، فعندما يكتسب الفرد مختلف الخبرات الوظيفيّة عبر توجيهاتها التدبيريّة لمجالات وقطاعات الدولة ما يجعله فردًا نافعًا أي أن الحكامة القياديّة تهدف لبناء وإعداد الإنسان المتمثل للقيم، الصالح لنفسه ومجتمعه وصياغة شخصيّة الإنسان، فإذا كانت تربيته قائمة على أساس المبادئ العليا والفضائل ستكون بالتأكيد سببًا في إضفاء صبغتها على شخصيته.

إن الحكامة القياديّة ترتبط بالعمل وتهيئة وإعداد الإنسان جسديًا وفكريًا لوظيفة، وتكوينه وإعداده لمواجهة مشاكل الحياة المعقدة تحقيقًا لإنسانيته وضمانًا لكرامته التي منحها الله إياه، وهي من يدفع النشاط الإنساني والتنظيم السياسي والاقتصادي أيضًا، وهي من يرسم معالم العلاقة بين الفرد والعالم الخارجي.

وتعنى الحكامة القياديّة بتهذيب السلوك وتطويره في إطار المجتمع، لهذا ينظر إليها أنها كعمليّة نموّ فرديّ واجتماعيّ تحقق مصالح الفرد والجماعة، فهيَ مسألة حيويّة وضرورة اجتماعيّة.. إنها مسيرة من الجهد والكفاح لبلوغ الأهداف ذات الاستمداد الأخلاقي.

ولعل من أهداف الحكامة القياديّة الكبرى إرشاد الأجيال الجديدة وتوعيتها بالتراث الثقافي، لأن التراث هو أحد مكونات الأمم والشعوب، فالتربية تعمل على نقل التراث بين الأجيال، خاصة ما تعلق منه بالقيم وتكرسها في الثقافة الاجتماعيّة لذلك يجب أن تؤكد الأهداف على القيم الدينيّة والإنسانيّة والاجتماعيّة معا. كما أن الحكامة القياديّة محرك للمجتمع، فهي من يرتقي بالفرد في السلم الاجتماعي، وتفجر طموحاته وتزيد من آماله وتخلق التفاعل الدائم والمستمر بين الفرد والبيئة الطبيعيّة والاجتماعيّة؛ فتجعل الإنسان قادرًا على ملاءمة حاجاته مع الظروف المحيطة به عن طريق المؤسسات التربويّة والاجتماعيّة. إن الحكامة القياديّة عمليّة مستمرة لا تنتهي، تنتقل عبر الأفراد والأجيال المتلاحقة، فهي ما تدفع عجلة الزمن للبقاء، لأنها تقوم على المشاركة، فتكسب الفرد حضارة الأجداد وتهيّئه لإضافة وتطوير حضارة المستقبل، هدفها أنسنَة الإنسان، تجعله يعيش الحياة بمعاييرها وقيمها وسلوكاتها، وأطرها الاجتماعيّة ومتشبعًا بالمعرفة، مما يساعده على مواجهة المستجدات وحل المشكلات اليوميّة. وتتميز الحكامة القياديّة بكونها عمليّة اجتماعيّة تفاعليّة، من خلال وعي وإدراك الأهداف الإنسانيّة، ما يجعلها تهدف إلى تحرير عقول الأفراد وتجديدها، فيجد الفرد ذاته من خلال ما تحمله من رؤية طموحة ومشروع حضاري ما يدفع الفرد لتنمية قدراته ومهاراته وينخرط في المجتمع عبر المشاركة الإيجابيّة الاجتماعيّة.

تركيا والعالم العربي بين التحالف والنفوذ

د. مصطفى عيد

مرت تركيا بمرحلتين (تاريخيًا) بدءًا من العقد الثاني للقرن العشرين، ومرحلة ثالثة ترسم ملامحها بداية من 16 أبريل 2017 من خلال تحولها إلى نظام رئاسي. المرحلة الأولـى حين ظهرت تركيا الحديثة التي انبثقت عن مخرجات معاهدة لـوزان 3 192، وهي الاتفاقية التي تم التنازل بموجبها عن الكثير من الأراضي العثمانية في شرق أوروبا والبلقان والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والتي يمكن اعتبارها انعكاسًا طبيعيًا للانخراط في سلسلة الحروب ضد روسيا القيصرية، وبعد ذلك الحرب العالمية الأولى ضمن دول المحور. فضلًا عن العوامل الداخلية كالثورات والنزعات الانفصالية، الشيء الذي عجل بإنهاء الإمبراطورية العثمانية وإعـلان جمعية الاتحاد والترقي وعزل السلطان عبد الحميد الثاني، ثم الإعلان عن تأسيس الجمهورية التركية سنة 1923 بملامح جديدة ومختلفة كليًا عن الحقبة العثمانية، والتمهيد لضم تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في خمسينيات القرن الماضي، على يد مصطفى كمال أتاتورك. أما المرحلة الثانية فقد بدأ التأسيس لها عمليًا منذ 2002، أي مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا . ولقد كان للمرحلتين سمات مختلفة وخصائص وتداعيات مختلفة على العالم العربي. أما المرحلة الثالثة، فهي مرحلة الانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي بعد الاستفتاء الشعبي الذي جرى في 16 أبريل2017 ، ليعطي لتركيا مرحلة جديدة من مراحلها في القرن الواحد والعشرين.

أولًا: تركيا والعالم العربي

لا يمكن فصل تركيا عن الدول العربية بموجب التاريخ، حيث هيمنت الدولة العثمانية على العديد من الدول العربية لقرون عدة، وكانت سببًا في تخلف ركب العلم والنهضة الحقيقية عن العديد من الدول العربية التي احتلتها تحت عباءة الخلافة الإسلامية. كما أنها كانت ضمن معادلة التفاعلات التي أفرزت أمورًا غيرت من معالم التاريخ والجغرافيا بالعالم العربي، سواء من خلال التواجد الإسرائيلي أو باتفاق سايكس بيكو.

وتاريخيًا تنظر تركيا إلى الموصل وكركوك بالعراق على أنهما امتداد طبيعي لهضبة الأناضول، فمنذ معاهدة «سيفر» التي تضمنت فصل العراق عن الدولة العثمانية عام 1920 ورفضها مصطفى كمال أتاتورك حينئذ، ثم عقد اتفاقية جديدة في 1923 بين بريطانيا وتركيا لرسم الحدود الجديدة لتركيا مع جيرانها بالاعتماد على نتائج تصويت السكان في الأماكن المتنازع عليها، ولقد صوت سكان كل من الموصل وكركوك والسلمانية رسميًا للبقاء داخل الحدود العراقية، وقبلت تركيا نتائج الاستفتاء رسميًا في 1926 مقابل منحها 10 % من عائدات النفط المستخرج من كركوك والموصل لمدة 25 عامًا.

وفي سوريا، أخذت تركيا لواء الإسكندرون، وهناك سعي حثيث من جانب تركيا لكي يكون لها سيطرة كاملة على منطقة الشمال السوري، من خلال إقامة منطقة آمنة، يمهد لها بحظر جوي، ومن ثم يجري اقتطاعها (وضمها) إلى تركيا، كتمهيد للسيطرة على حلب وجعلها جزءًا من الأرض التركية (وذلك وفق رؤية من بعض المهتمين بالشأن التركي والعربي) .

ولقد بدأت تركيا تبني سياسة ناعمة مع العرب، بعد أن يئست من عملية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، كما حافظت على علاقات حميمة مع إسرائيل، في الوقت الذي بدت أنها مع غزة المحاصرة ومع الصومال المنهك، لكي تكسب موطئ قدم لها في الوطن العربي، ثم قامت ببناء مخيم للاجئين السوريين حتى قبل أن ينتقل سوري واحد إلى الجانب التركي. متذرعة بتقديم خدمات إنسانية. ومن ثم فإن دول

الإقليم (ومنها تركيا)، في حالة من التسابق المحموم فيمن يملك الحصة الكبرى من النظام العربي.

كما لا يمكن غض البصر عن الدور التركي فيما يتعلق بمصر وموقفها من استيلاء الإخـوان على مقاليد الحكم في مصر، ثم موقفها من ثورة 30 يونيو 2013 في مصر، واستضافتها عناصر نشطة وقيادية للإخوان المسلمين في تركيا، وفتح قنوات ومنصات لتمكينهم من الهجوم على الدولة المصرية. أيضًا لا يمكن تجاهل الدور التركي في ليبيا، ودعم ميليشيات محسوبة على التيار الإخواني وتيار الإسـلام السياسي داخل ليبيا. فضلًا عن وجود قاعدة عسكرية كبيرة تركية على الأراضي القطرية.

أمـا فيما يتعلق بالتقارب مع المملكة العربية السعودية فإنه يمكن توصيفه بالتقارب البرجماتي الحذر الذي يحركه بشكل رئيسي «الدور الإيراني» في المنطقة، ولذلك فهو يشهد فترات انفراج عالية جدًّا حينًا، ثم ينخفض حينًا آخر. وفي إطار البرجماتية التركية، استدارت السياسة الخارجية التركية للعودة مرة أخرى إلى سياسة تصفير المشكلات مع الإمارات ومصر، والقيام بزيارات متبادلة عالية المستوى وتوقيع اتفاقيات لتعزيز التعاون المشترك.

ثانيًا: النموذج التركي والمنطقة العربية

لم تستطع تركيا أن تقدم «نموذجًا» في المنطقة يمكن الاقتداء به. ورغم أنها كانت في نظر بعض المحللين تقدم نموذجًا ديموقراطيًّا تنمويًّا في الشرق الأوسط، فإن هذا النموذج لا يمكن فصله عن درجة من درجات الديكتاتورية وإن كانت بمساحات أكبر من التشاركية «ديكتاتورية تشاركية»، وهي في ذلك تتشابه مع النموذج الإيراني في المنطقة. ومع ذلك هناك نظرة من جانب الغرب أو من جانب بعض العرب أنفسهم بأن الحالة التركية منذ 2002 تعد نموذجًا يقتدى به في المنطقة، وعليه فإنه تم النظر إلى الحالة التركية كما يلي:

- النظرة الغربية: اعتبار الولايات المتحدة النموذج التركي نموذجًا مرجعيًّا للنظم العربية التي تلت موجة أحداث 2011، خاصة من ناحية علاقة الدين بالدولة وعلاقة دولة إسلامية بالعالم الغربي.
- النظرة العربية: أن النمو الاقتصادي التركي جعل «النموذج» التركي محط انتباه دول الشرق الأوسط وتحديدًا المعارضة في الدول العربية التي جعلت تركيا نموذجًا تتمنى تحقيقه في بلدانها.

ثالثًا: نظرية الفراغ الاستراتيجي والسياسة الخارجية التركية

قبل أكثر من نصف قـرن طـرح الرئيس الأمريكي «أيزنهاور»، نظريته بشأن «الفراغ» في منطقة الشرق الأوسـط، بعد هزيمة البريطانيين والفرنسين في حرب السويس. مؤكدًا مسؤولية الولايات المتحدة عن ملء هذا الفراغ. ثم انفتح بعد ذلك صراع كل من واشنطن وموسكو للهيمنة على الشرق الأوسط. ثم انتهى بانفراد واشنطن بإدارة الشأن الدولي. وعلى مدى سنوات العقد الأخير، وخصوصًا بعد سقوط بغداد، عاد الفراغ الاستراتيجي بالمنطقة ليغري قوى إقليمية غير عربية، بدا أنها كانت المستفيد الأكبر من حصاد صراع القوى الكبرى في الشرق الأوسط، وكذلك من تدني قدرة النظام الإقليمي العربي على تعزيز جينات المناعة العربية. الفراغ إذن ليس جديدًا على المنطقة، فهو قائم منذ سقوط الدولة العثمانية في عشرينيات القرن الماضي، وكذلك منذ انسحاب قوى الاستعمار التقليدي (بريطانيا وفرنسا) في الخمسينيات والستينيات وحتى مطلع سبعينيات القرن الماضي. ما الجديد إذن ما دامت المنطقة قد اعتادت «الفراغ»؟! ولماذا يثور الحديث مجددًا عن فراغ استراتيجي في

المنطقة يسعى طامعون وطامحون غير عرب إلى شغله كل على طريقته؟! الجديد إذًا قد يتمثل في انتهاء عصر القطبية الثنائية بانهيار جدار برلين وسقوط الكتلة السوفيتية معلنة نهاية الحرب الباردة، حيث اعتادت المنطقة طوال نصف قرن من الحرب الباردة، على الاستقطاب بين أعضاء النظام الإقليمي العربي، سواء إلى جانب موسكو أم إلى جانب واشنطن، وكان حال الاستقطاب مثل عكازين تتوكأ عليهما المنطقة وتستريح إليهما مهما بدت حركتها عاجزة وقدرتها محدودة. ثم اتفاقات كامب ديفيد وتوابعها في المعسكر العربي، ثم تداعيات الحرب العراقية الإيرانية وصولًا إلى غزو الكويت ثم سقوط بغداد. وتداعيات الغزو الأنجلو-أمريكي للعراق، وانعكاساته السلبية على حضور واشنطن «الإقليمي»، حيث باتت حليفًا يخشاه حلفاؤه، وعدوًا لا يخيف أعداءه. ومن ثم فإن التساؤل هو: هل هذا الفراغ الاستراتيجي الذي نعاني منه موروثًا وافدًا علينا أم أننا نحن من ذهب إليه بوعي أو بغير وعي؟ وهل هو فراغ «قدرة» أم فراغ «إرادة»؟!

حقيقة الأمر بين هذا وذلك، هو أن هناك فراغًا استراتيجيًا بالمنطقة العربية، وأن ملامح السياسة الخارجية التركية تسعى إلى ملء هذا الفراغ. فالسياسة الخارجية عامة هي «منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، يتم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلًا أو تحدث حاليًا أو يتوقع حدوثها في المستقبل». أو هي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية مع غيرها من الدول. أما د. حامد ربيع فيرى أنها جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية ينطوي وتندرج تحت هذا الباب الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية التركية تجاه العراق، فإن تركيا كانت من المؤيدين وبشدة لحكم عراقي قوي في شمال العراق، وعدم تأييد إقامة دولة كردية في العراق والتي ستؤسس لقيام دولة كردية تركية في الجزء الجنوبي من تركيا ولا سيما أن حزب العمال الكردستاني ينشط في تلك المنطقة، وبالتالي فتركيا تعتبر هذا الحزب من المنظمات الإرهابية التي تريد القضاء عليه، خاصة أنه يشكل تهديدًا لأمن تركيا القومي، ولهذا فإن الحكومة التركية ومن أجل الحصول على المزيد من الأهداف التي تأمل تحقيقها من خلال اعتبار القومية التركمانية هي برعاية الحكومة التركية. أي أن الجانب التركي يتخذ من قضية التركمان في العراق ذريعة للتدخل في شؤون العراق، إذ حتّم الموقع الجغرافي لتركيا أن تكون في الوسط بين المنطقة العربية وقارة أوروبا مما ساعدها في لعب دور اقتصادي بارز، ولا سيما في فترة ما قبل الحصار الاقتصادي على العراق بعد عام 1990، مما أضاف ميزة لصانع القرار السياسي الخارجي التركي للموازنة بين المصالح والأهـداف التركية التي ترجو تحقيقها وبين مصالح دول الإقليم المجاورة، خاصة العربية منها.

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية الذي تواكب مع ظهور مرحلة جديدة في السياسة الدولية التي أوجزتها عبارة الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الابن): «من ليس معنا فهو ضدنا»، مع محاولات تركيا اتباع سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار، وكذلك اعتماد سياسة حديثة تختلف عن سابقاتها في إعادة اكتشاف الشرق الأوسط الذي يشكِّل عمقًا استراتيجيًا لتركيا، مما يعني التوجه نحو تعميق العلاقات مع العالم العربي بموازاة التوجه غربًا، حيث أوروبا وحلم الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، ولهذا عملت تركيا على أن تقدم نفسها أنها المركز بالنسبة إلى بقية الدول، وأنها موجودة بكل القضايا والأحداث التي تجري فيه، من حيث اعتبارها قوة اقتصادية كبرى، مما جعلها تكون ضمن الدول العشرين الكبار وهي من أكبر الاقتصاديات في العالم، مما يعني أن تركيا تريد أن تكون لاعبًا إقليميًا في المنطقة بفعل مميزات تهيأت لها.

وإجمالًا يمكن القول إن السياسة الخارجية التركية قد استثمرت حالة الفراغ العربي التي تجلت بالاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 وتراجع لدور الدول الرئيسية في المنطقة وعدم توحيد الدول العربية مع بعضها وتقديمها مشروعًا جديدًا مزاحمًا للمشروع التركي في المنطقة. وإن الاعتبارات التي جعلت تركيا لاعبًا أساسيًا في منطقة الشرق الأوسط هو الدعم الأمريكي لها لموازنة الدور الإيراني في المنطقة. إذ تمثّل الدعم الأمريكي لتركيا من خلال الميزة الاستراتيجية التي وفرها موقعها المميز جغرافيًا ووجود القاعدة الجوية لحلف شمال الأطلسي وهي قاعدة أنجرليك. أما فيما يتعلق بسوريا وما لعبه الأتراك من دور في المسألة السورية بعد الحراك الشعبي الذي اجتاح سوريا بعد موجة ما يعرف بـ «الربيع العربي»، إذ كانت مطالب الأتراك تهدف إلى تنحي الرئيس بشار الأسد عن الحكم قبل أي شيء آخر وعملت على دعم قوى المعارضة وتطابقت أهداف الجانب التركي مع توجهات بعض الدول الخليجية التي عملت على إسقاط الأسد قبل البدء بأي مفاوضات تساعد في وضع حل للأزمة السورية، وكذلك ما تثيره مسألة لواء الإسكندرونة الذي تم إلحاقه بتركيا بموجب اتفاقيات وتعتبره سوريا أرضًا سورية محتلة من قبل تركيا.

رابعًا: إلى أي مدى تمثل تركيا تهديدًا للعالم العربي؟

في الواقع إن اعتبار تركيا مصدرًا للتهديد للعالم العربي، ينطوي على متناقضات وتعقيدات كثيرة، فبالتأكيد لسنا أمام عالم عربي واحد، ومن ثم فلسنا أمام تصنيف محدد لتركيا على أنها تهديد أو أنها حليف أو حتى

أنها تقع في الجانب المحايد في المحيط الحيوي العربي. واختصارًا وفيما يتعلق بالأمن بمفهومه الكلاسيكي ومفهومه الديناميكي، فإن مصادر التهديد التركي تكمن في الحالة التركية ذاتها، التي تحاول أن تقدم نفسها في العالم العربي على أنها نموذج سياسي ذو هوية إسلامية، وهو ما يشجع تيار الإسلام السياسي على الاستمرار في نهجه الأيديولوجي والتطلع إلى الحكم والخلافة. أيضًا تمثل تركيا تهديدًا لاستمرار احتضانها وإيوائها لعناصر نشطة وقيادية إخوانية على أراضيها. أيضًا تمثل تركيا مصدرًا للتهديد من خلال تقويضها للدولة والمؤسسات التقليدية مثلما تحاول أن تقوم به تجاه مصر، وذلك لربطها بين المؤسسة العسكرية في مصر ودور المؤسسة العسكرية في تركيا. أما التهديد الأخير فيأتي من التنافس بينها وبين إيران في المنطقة العربية بسبب الفراغ الاستراتيجي بالمنطقة، وهو ما يولد استقطابًا بالعالم العربي ما بين قوى إقليمية مختلفة في ضوء غياب القوى الإقليمية العربية التقليدية.

وفي ضوء ذلك، فإنه:

- ليس من المتوقع، وليس من المحتمل أن تتعامل تركيا على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي، في علاقاتها الدولية من منطلق نظرية الصراع المستمر، بل العكس طالما أعلنت تركيا أنها تسعى إلى تطبيق سياسة «صفر مشاكل»، وهو ما شهدته السياسة التركية بالفعل خلال الأشهر الماضية والتقارب مع الإمارات والسعودية ومصر.
- إن سياسة «صفر مشاكل» بالنسبة إلى دولة مثل تركيا، ليس بالأمر الهين، نظرًا إلى موقعها في مثلث أزمات عالمية وإقليمية. ومن ثم فإن تطبيقه واستمراره في الأجلين المتوسط والطويل، يكاد يكون غير عملي. لذلك فإن الدول الأخرى يمكنها الاستفادة وفق مصالحها في التعاون مع تركيا.
- إن تركيا البرجماتية تسعى إلى تحقيق مكاسب إقليمية ومكانة إقليمية بما يتناسب مع دورها تاريخيا. وان نتوقع منها أن تفعل ذلك، وان يتم رسم السيناريوهات الأكثر احتمالا بناءً على هذا المدخل في علاقاتها الدولية والإقليمية.

خامسا: تركيا والأكراد

لا يمكن لتركيا أن تتسامح في ملف الأكراد بأي شكل من الأشكال، وأن أكثر ما يمكن أن تقدمه، هو بعض الامتيازات التي تندرج تحت ملف حقوق الإنسان وحقوق الأقليات. كما لا يمكن منحهم حقوقًا سياسية تتعلق بالتمييز الإيجابي أو مناطق حكم ذاتي أو دولة. إلا أن هناك حالة رفض عامة من جانب الأكراد لكونهم جزءًا من كل، سواء في تركيا أم العراق أم سوريا أم حتى إيران. ويلاحظ أن هناك حالة رفض كبرى حتى للغة العربية أو اللغات المحلية الأخرى مثل اللغة التركية. وعلى الرغم أن هناك بعض الامتيازات التي قد حصل عليها الأكراد في تركيا في العقد الأخير مثل تمثيلهم في الحكومات (إلا الحكومة الأخيرة برئاسة علي بدريم) وكذلك تدريس اللغة الكردية فإن الأمر قد تغير بفعل الملف السوري، وتم التضييق مرة أخرى على الأكراد رغم محاولة الفصل بين الأكراد وبين حزب العمال الكردستاني الذي تصنفه تركيا على قائمة التنظيمات الإرهابية. هذا الملف سيؤثر على إدارة الصراع المستقبلي في سوريا ما بين تركيا وأمريكا وروسيا على وجه الخصوص.

سادسًا: التقارب التركي القطري كنموذج للتحالف والنفوذ

أطلقت الدولتان برنامج تعاون ثنائيًا، تحت مسمى «اللجنة الاستراتيجية القطرية التركية العليا» وذلك في ديسمبر 2014، فضلًا عن قيام الدولتين بتوقيع عدد من الاتفاقيات المختلفة، في مجالات تبادل خبرات التدريب العسكري، وصناعة الأسلحة بالإضافة إلى نشر قوات مسلحة تركية في الأراضي القطرية. ونتيجة لذلك، تمركز نحو 150 عنصرًا من أفراد الجيش والبحرية والقوات الخاصة التركية في قاعدة عسكرية قطرية، منذ شهر أكتوبر سنة 2015. وتعتزم تركيا زيادة قواتها في قطر إلى ثلاثة آلاف عنصر.

على صعيد آخر، أكّد أردوغان خلال زيارته إلى قطر، في فبراير 2017، في ختام جولة خليجية، على أهمية العلاقات بين تركيا وقطر، قائلًا إن «قطر لطالما كانت، خاصة في الأوقات الصعبة الأخيرة، حليفًا قويًا لتركيا. ومع قطر، نحن نأمل في حلّ جميع المشاكل الإقليمية، فضلًا عن أننا نطمح إلى أن يكون هذا التعاون الوثيق القائم بين تركيا وقطر مهمًا جدًا لمستقبل المنطقة ككل.

سابعًا: الخاتمة

ترغب تركيا في المشاركة في ترتيب أعمال المنطقة ورسم تصورها المستقبلي، وفي تسويق حالتها السياسية والاقتصادية والثقافية كـ «نموذج» بالعالم العربي. في المقابل تعمل على ملء الفراغ الذي يحدث بالمنطقة العربية، سواء أكان هذا الفراغ لعدم وقود قدرة على استغلاله أم عدم وجود إرادة من الجانب العربي.

إن تركيا تنتهج أسلوبًا برجماتيًا وفقًا للمدرسة الواقعية، يتسم بقدر كبير من المرونة وتعدد الخيارات من خلال إقامة علاقات إيجابية وتعاونية بالقدر الذي تستطيع أن تجد لها مكانًا مميزًا في السياسات العربية. وهذا ما جعل الرئيس التركي يسعى إلى تحسين علاقاته مع مصر والإمارات والسعودية، لتصفير المشكلات ودعم الاقتصاد التركي وتقليل درجات المواجهة في المتوسط ومع العالم الغربي وخاصة فرنسا.

الاقتصاد الروسي ومستجدات عام 2024

صفاء عبدالباسط عبدالعزيز

منذ تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991، شهدت روسيا تحولات اقتصادية جذرية، فانتقلت من نظام اقتصادي موجه إلى اقتصاد سوق حر، معتمدة بشكل كبير على مواردها الطبيعية. حقق الاقتصاد الروسي نموًا إيجابيًا على المستوى الكلي. يعتبر النفط والغاز الطبيعي والموارد المعدنية من أهم دعائم الاقتصاد الروسي، حيث تشكل هذه الصناعات أكثر من 50 % من إجمالي إيرادات الحكومة. يعتمد الاقتصاد الروسي بشكل كبير على قطاع الطاقة، إلا أن هذا الاعتماد المفرط جلب معه العديد من التحديات. يعتبر الاقتصاد الروسي واحدًا من أكبر الاقتصادات العالمية، حيث يقدر الناتج المحلي الإجمالي لروسيا بنحو 1.71 تريليون دولار في عام 2023، مما يجعلها تحتل المرتبة الحادية عشرة عالميًا من حيث حجم الاقتصاد.

لقد أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008، وحرب القرم، وجائحة كوفيد- 19، والحرب الروسية الأوكرانية، على استقرار الاقتصاد الروسي بشكل كبير. بعد مرور عامين على الغزو الروسي لأوكرانيا ما زال الاقتصاد الروسي يقف على قدميه، رغم أنه تعرض للكثير من العقوبات الغربية. فلماذا لم ينهر الاقتصاد الروسي؟

نظرة تاريخية على الاقتصاد الروسي

أنشئ اتحاد روسي جديد في عهد بوريس يلتسن في عام 1991 بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 وانهيار الاقتصاد الروسي. نفذ الاتحاد الروسي إصلاحات اقتصادية متعددة، مثل الخصخصة وتحرير السوق والتجارة. وعلى الرغم من أن الاقتصاد كان أكثر استقرارًا مقارنة بأوائل التسعينيات، فقد بقي التضخم يمثل مشكلة بالنسبة إلى روسيا. عمل الاقتصاد الروسي وبقية دول الاتحاد السوفيتي لمدة 69 عامًا على أساس اقتصاد خطط مركزيًا مع سيطرة الدولة على جميع وسائل الإنتاج تقريبًا وعلى قرارات الاستثمار والإنتاج والاستهلاك في جميع محاور الاقتصاد. وضعت السياسة الاقتصادية وفقًا لتوجيهات الحزب الشيوعي الذي سيطر على جميع جوانب النشاط الاقتصادي. واجهت روسيا منذ انهيار الشيوعية في أوائل التسعينيات صعوبات في الانتقال من نظام اقتصادي يخطط مركزيًا إلى اقتصاد قائم على السوق.

هناك ثلاثة أسباب لصمود الاقتصاد الروسي

1- السبب الأول يتمثل في أن النظام المالي الروسي كان مستعدًا بما يكفي لمواجهة عقوبات مصرفية ومالية، حيث استفاد من الدروس بعد ضم شبه جزيرة القرم عام 2014.

2- السبب الثاني يكمن في أن روسيا ظلت قادرة على جني إيرادات هائلة من بيع النفط والغاز عام 2022 في الخارج بسبب أن القوى الغربية كانت بطيئة في استهداف مصادر الطاقة الروسية رغم ارتفاع أسعار النفط والغاز عقب الغزو الروسي لأوكرانيا.

3- قيود التصدير الغربية لم تكن فعالة بما فيه الكافية. حيث كانت تلك القيود ترمي إلى منع روسيا من استخدام دولة ثالثة للحصول على السلع التي تحتاجها للإنتاج العسكري.

في عام 2024 تسعى روسيا إلى تطبيق سياسات اقتصادية جديدة لتعزيز الاستقرار والنمو، تشمل هذه السياسات توسيع التعاون الاقتصادي مع دول مثل الصين والهند، والاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل التكنولوجيا والزراعة. يهدف هذا البحث إلى استعراض وتحليل التطورات الاقتصادية في روسيا خلال عام 2024، وذلك من خلال تقديم نظرة تاريخية على الاقتصاد الروسي، ومن ثم التركيز على الوضع الحالي ومستجدات عام 2024. سنناقش السياسات الاقتصادية

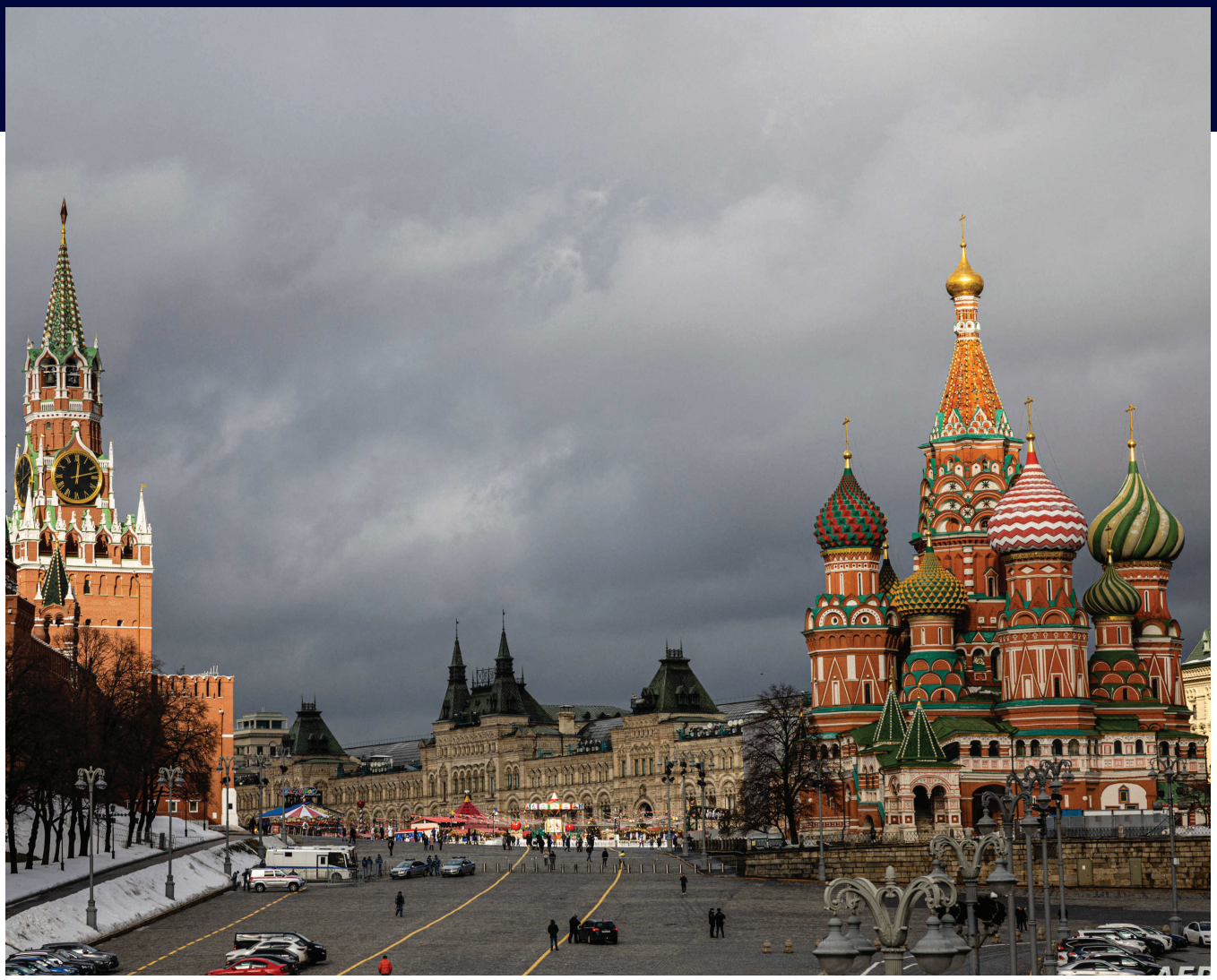

الجديدة التي اتبعتها الحكومة الروسية، والتغيرات الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى التحديات والفرص المستقبلية التي تواجه الاقتصاد الروسي.

التحول إلى اقتصاد السوق (1991-1998)

قامت الدولة بعد عام 1991 وتحت قيادة بوريس يلتسن بتحول كبير نحو نمط اقتصاد السوق عن طريق زرع المبادئ الأساسية مثل الأسعار التي يحددها السوق. ووضعت هدفين أساسيين ومترابطين: استقرار الاقتصاد الكلي وإعـادة الهيكلة الاقتصادية، والانتقال من التخطيط المركزي إلى الاقتصاد القائم على السوق، استلزم الأول إقرار سياسات مالية ونقدية تعزز النمو الاقتصادي في بيئة تتسم بأسعار سلع ومعدلات صرف ثابتة. وتطلب الثاني إنشاء كيانات تجارية ومؤسساتية مثل البنوك والشركات الخاصة والقوانين التجارية التي سمحت للاقتصاد بالعمل بكفاءة. كان فتح الأسواق المحلية للتجارة الخارجية والاستثمار (وبالتالي ربط الاقتصاد مع بقية العالم) بمثابة مساعدة مهمة في تحقيق هذه الأهـداف. فشل نظام غورباتشوف في تحقيق هذه الأهداف الأساسية. بدأت حكومة يلتسين للجمهورية الروسية في وقت زوال الاتحاد السوفيتي في التصدي لمشاكل استقرار الاقتصاد الكلي وإعادة الهيكلية الاقتصادية.

حاولت روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 تطوير اقتصاد السوق وتحقيق نمو اقتصادي ثابت. أعلن يلتسن في أكتوبر عام 1991 أن روسيا ستمضي في تنفيذ إصلاح اقتصادي جذري متجه نحو السوق على النحو الذي أوصت به الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي. نتج تضخم مفرط بسبب إزالة ضوابط الأسعار، ثم حدث تضخم مرة أخرى بعد الأزمة المالية الروسية عام 1998. تحملت روسيا مسؤولية تسوية الديون الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، على الرغم من أن سكانها كانوا يشكلون نصف سكان الاتحاد السوفيتي فقط وقت تفككه. تقلص الناتج المحلي الإجمالي الروسي نحو 40 % بين عامي 1991-1998 على الرغم من ثروة من الموارد الطبيعية وسكانها المتعلمين جيدًا وقاعدتها الصناعية المتنوعة (رغم تدهورها بشكل كبير). ومع ذلك قد يكون هذا الرقم مضللًا لأن معظم الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد السوفيتي توجه نحو الإنفاق العسكري وإنتاج السلع ذات الطلب المتدني. أدى التوقف عن جزء كبير من هذا

الإنفاق الزائد إلى خلق انطباع خاطئ عن انكماش اقتصادي أكبر من الحجم الفعلي.

الانتعاش والنمو الاقتصادي (1999-2008)

تعافت روسيا من الانهيار المالي الذي حصل في عام 1998 بسرعة مذهلة. ومن الأسباب الرئيسية التي كانت وراء ذلك تخفيض قيمة الروبل، وما زاد بدوره بشكل كبير من قدرة المنتجين المحليين على المنافسة على الصعيدين الوطني والدولي.

بين عامي 2000-2002، كان حجم الإصلاحات الاقتصادية المشجعة للنمو كبيرًا بما في ذلك الإصلاح الضريبي الشامل، الذي فرض ضريبة دخل ثابتة بنسبة 13 %، والجهد واسع النطاق في سبيل نزع القيود الأمر الذي حسن الوضع بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة.

بين عامي 2000-2008، حصل الاقتصاد الروسي على دعم كبير ناجم عن رفع أسعار السلع. ونما الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 7 % سنويًا. ازداد الدخل المتاح أكثر من الضعف وقدرت الزيادة مقومة بالدولار بثمانية أضعاف.

تعرضت البنوك الروسية لأزمة الائتمان العالمية في عام 2008، على الرغم من حدوث أضرار طويلة الأجل بفضل الاستجابة الاستباقية وفي الوقت المناسب من قبل الحكومة والبنك المركزي التي حمت النظام المصرفي من آثار الأزمة المالية العالمية. بعد 16 عامًا من المفاوضات تم قبول عضوية روسيا في منطقة التجارة العالمية في عام 2011، وفي عام 2013 تصنيف روسيا على أنها دولة ذات دخل مرتفع من قبل البنك الدولي.

توسع الاقتصاد الروسي بنسبة 1.3 % فقط، في عام 2013 تم اقتراح عدة أسباب لتفسير التباطؤ بما في ذلك الركود الطويل في الاتحاد الأوروبي، وهو أكبر شريك تجاري لروسيا، وأسعار النفط الراكدة، ونقص الطاقة الصناعية الاحتياطية، والمشاكل الديموغرافية، الاضطرابات السياسية في أوكرانيا.

بعد ضم شبه جزيرة القرم في مارس 2014 وتدخل روسيا في الصراع الدائر في أوكرانيا، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأوروبية الأخرى مثل كندا واليابان عقوبات على قطاعات المال والطاقة والدفاع في روسيا. أدى ذلك إلى تراجع قيمة الروبل الروسي وأثار مخاوف من حدوث أزمة مالية، ولكن وفقًا لوزارة الاقتصاد الروسية في يوليو 2014 بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول 1 %، نما الاقتصاد الروسي بنسبة 0.6 % أفضل من المتوقع في عام 2016، كان الاقتصاد الروسي سادس أكبر اقتصاد في العالم من خلال تعادل القوة الشرائية والثاني عشر في أسعار الصرف في السوق. في عام 2017 انتعش الاقتصاد الروسي بمعدل نمو 0.3 % في الناتج المحلي الإجمالي.

السياسات النقدية والمالية

فرضت الحكومة إجراءات صارمة على المال والائتمان في نفس الوقت الذي رفعت فيه ضوابط الأسعار في يناير عام 1992 خفض البنك المركزي برئاسة فيكتور جيراشتشينو ابتداء من شهر فبراير القيود المفروضة على المعروض النقدي. ازداد المعروض النقدي في الربعين الثاني والثالث من عام 1992 بمعدلات عالية بلغت 30 % - 34 % على التوالي. ازداد المعروض النقدي الروسي بمقدار ثمانية عشر ضعفًا بحلول نهاية عام 1992. أدى ذلك مباشرة إلى ارتفاع التضخم وتدهور سعر الصرف الروبل.

التضخم

ارتفعت أسعار مواد التجزئة في روسيا بنسبة 2520 % في عام 1992 وهي السنة الأولى للإصلاح الاقتصادي. وكان السبب الرئيسي للزيادة هو تحرير معظم الأسعار في يناير 1992، دفعت هذه الخطوة إلى زيادة متوسط السعر بنسبة 245 % في ذلك الشهر الواحد. وانخفض معدل الزيادة السنوي بحلول عام 1993 إلى 240 %، وهي نسبة مرتفعة للغاية. وأصبح معدل التضخم في عام 1994 نحو 224 %. تمكنت الحكومة في عام 1994 من تخفيض المعدلات الشهرية من 21 % في يناير إلى 4 % في أغسطس، ولكن ارتفعت المعدلات مرة أخرى إلى 16.4 % بحلول ديسمبر و18 % بحلول يناير عام 1995. تسبب عدم الاستقرار في السياسة النقدية الروسية في حدوث تلك التغيرات.

العقوبات التي تم فرضها على روسيا وتأثيرها على الاقتصاد الروسي

فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي مجموعة من العقوبات على روسيا كان من أهمها ما يلي:

1- التدابير المالية

تمت إزالة البنوك الروسية من نظام سويفت (هو نظام مركزي عالمي لتنفيذ الحوالات المالية المتبادلة بين البنوك العالمية إلكترونيًا، وذلك باعتماد مقايس دولية ومن خلال رمز محدد لكل بنك يسمى سويفت كود)، وضع قيود على الودائع التي يمكن للروس إيداعها في البنوك البريطانية، بهدف إضعاف الاقتصاد الروسي.

2- النفط والغاز

فرضت الولايات المتحدة حظرًا كاملًا على واردات النفط والغاز الروسي، جمدت ألمانيا خططها **Nordstream2** لافتتاح خط أنابيب الغاز.

3- استهداف الأفراد

فرضت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ودول أخرى عقوبات على الأفراد التي يطلق عليها حكم القلة وتم فرض العقوبات على أكثر من 1000 فرد وشركة روسية.

4- سلع وخدمات

حظرت كل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي

والـولايـات المتحدة تصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج، حظرت جميع الرحلات الجوية الروسية، وحظر استيراد الذهب الروسي، وحظر تصدير السلع الكمالية إلى روسيا.

تأثير العقوبات على الاقتصاد الروسي

رغم العقوبات الاقتصادية واسعة النطاق التي فرضتها دول الغرب على روسيا إبان اندلاع الحرب على أوكرانيا في 24 نوفمبر 2022 يظهر الاقتصاد الروسي قدرة غير متوقعة على النمو، حيث سجل الاقتصاد الروسي في العام 2023 نموًا بنسبة 3.6 %.

الوضع الاقتصادي في روسيا عام 2023

أهم المؤشرات الاقتصادية

1- الناتج المحلي الإجمالي

عانى الاقتصاد الروسي من أزمات عدة أثرت على الناتج المحلي الإجمالي له منذ تفكك الاتحاد السوفيتي وصل عام 2023 نحو 2.024 تريليون دولار.

2- التضخم

تباطأ التضخم في روسيا في عام 2023 إلى 7.42 % مقابل 13.77 % في عام 2022.

3- البطالة

بلغ معدل البطالة في روسيا لعام 2022 نحو 3.87 % ثم انخفض ليصل إلى 3.33 % عام 2023.

أبرز التوقعات الاقتصادية لروسيا للعام 2024

1- من المتوقع أن يصل نمو الاقتصاد الروسي في العام 2024 إلى 2.8 %، وسيتجاوز حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 191 تريليون روبـل، وهو ما يزيد بمقدار 11.5 تريليون روبل عن التقديرات التي كانت في شهر سبتمبر 2023.

2- سيكون طلب الاستهلاك الداخلي محرك النمو في هذا العام، ومن المتوقع أن يصل نمو الاستثمار في 2024 إلى 2.3 %، بعد أن كانت الاستثمارات قد سجلت العام الماضي نموًا قياسيًا بلغ 9.8 %.

3- يتوقع نمو تجارة التجزئة بالقيمة الحقيقية بنسبة 7.7 %.

4-البطالة لن تتجاوز مستوى 3 %.

5- يتوقع البنك الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لروسيا هذا العام بنسبة 2.2 %، فيما يتوقع صندوق النقد الدولي نموه بنسبة 3.2 %.

6- ارتفعت الإيرادات غير النفطية والغاز بنسبة 43 % في الربع الأول من 2024.

7- النشاط الصناعي في روسيا يتحسن، إذا ارتفع بنسبة 8.5 % في فبراير.

التحديات والفرص المستقبلية التي تواجه الاقتصاد الروسي

الاقتصاد الروسي يواجه العديد من التحديات والفرص في المستقبل. فيما يلي بعض النقاط الرئيسية:

التحديات

1- العقوبات الدولية

العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تؤثر سلبًا على الاقتصاد الروسي مما يحد من الوصول إلى الأسواق المالية والتكنولوجيا الغربية

2- التبعية للنفط والغاز

الاقتصاد الروسي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، مما يجعله عرضة للتقلبات في أسعار الطاقة العالمية.

3- التنويع الاقتصادي

هناك حاجة ملحة إلى تنويع الاقتصاد بعيدًا عن القطاعات التقليدية مثل الطاقة وتعزيز قطاعات مثل التكنولوجيا والصناعات التحويلية.

4- التحديات الديموغرافية

تقلص عدد السكان وتقدم العمر يشكلان تحديًا كبيرًا، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى نقص في القوى العاملة وزيادة العبء على نظام الرعاية الاجتماعية.

الفرص

1- التجارة الأسيوية

توسيع العلاقات التجارية مع الدول الأسيوية وخاصة الصين والهند، يمكن أن يوفر فرصًا اقتصادية جديدة ويقلل من الاعتماد على الأسواق الغربية.

2- التطور التكنولوجي

الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار يمكن أن يعزز الإنتاجية ويحفز النمو الاقتصادي.

3- الزراعة

لدي روسيا إمكانيات كبيرة في القطاع الزراعي، ويمكن أن يكون مصدرًا مهمًا للصادرات وتعزيز الأمن الغذائي

4- السياحة

الترويج للسياحة الجذابة يمكن أن يعزز السياحة كمصدر دخل رئيسي.

5- الموارد الطبيعية

الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك المعادن والأخشاب، يمكن أن يساهم في تعزيز الاقتصاد.

الخاتمة

لا تـزال روسـيـا تـواجـه تحديات متعددة تتعلق بالعقوبات الدولية، والاعتماد الكبير على صادرات الطاقة، والتحديات الديموغرافية والبيئية ومع ذلك فإن هناك فرصًا واعدة تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويعه.

في عام 2024 شهدت روسيا تطورات هامة حيث استمرت روسيا في توسيع علاقاتها الاقتصادية مع أسيا خاصة الصين والهند، مما ساهم في فتح أسواق جديدة وتخفيف الضغط الناتج عن العقوبات الغربية، بالإضافة إلى ذلـك، بدأ الاستثمار في القطاعات التكنولوجية والزراعية يأخذ زخمًا أكبر، مما يعكس توجهًا نحو تنويع الاقتصاد بعيدًا عن قطاع الطاقة التقليدي.

البحث عن الذات الأمريكية في القارة الإفريقية

رامي زهدي

زيارة الرئيس الأمريكي «بايدن» المتوقعة لإفريقيا (أكتوبر) بداية أم نهاية؟!

لو أنك في أصغر قرية في أصغر مدينة في أصغر دولة إفريقية، ثم سألت فلاحًا بسيطًا أو عاملًا في أحد المناجم أو حتى طالبًا مدرسيًا عن الولايات المتحدة الأمريكية وعن علاقتها بدولته أيًا كانت هذه الدولة، سوف تجد على الأغلب ردًا على سؤالك يحمل اتهامات عديدة من الشعوب الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية بأنها تتدخل في سياسة دولهم، ولا تدعم التنمية الحقيقية، وتصادق الأنظمة الحاكمة على حساب مصلحة الشعوب وربما ضد إرادتهم أو بتوجيه إرادة الشعوب والسيطرة على قرارات هذه الدولة.

كلها اتهامات لسنا بصدد التعامل معها بأكثر من كونها صوت الشعوب وتعبيرًا عما يعتقدون أو يجول في صدورهم، وبالتأكيد ليست الأمور بهذا الشكل، وليست هكذا تدار الملفات والعلاقات الخارجية، ولو أن الولايات المتحدة الأمريكية بهذه القوة لكانت سيطرت أكثر وأكثر وتحكمت بالعالم كله ولم تجد مقاومة أو مشاركة من قوى دولية أخرى.

الأمـر في الحقيقة أن شعوبًا صغيرة جـدًا سياسيًا أو اقتصاديًا أو جغرافيًا انتصرت على الولايات المتحدة الأمريكية في ساحات حرب أو في سجال سياسي أو اقتصادي أو دبلوماسي، لكن الإشـارة هنا أن الشعوب الإفريقية على الأغلب لا تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية «صديقًا موثوقًا به على الإطلاق» حتى وإن كان للأنظمة والحكومات آراء وتصورات أخرى عكس ذلك.

«بايدن في إفريقيا لأول مرة متأخرًا.. ولكن لم يمض الوقت بعد

أنباء عن زيارة رئاسية للرئيس الأمريكي «بايدن» للقارة الإفريقية خلال الشهر الجاري، متأخرًا جدا، لكن ما زالت الفرص قائمة، لكن الشعوب الإفريقية تتساءل: أين كنت سيدي الرئيس؟ بمَ كنت مشغولًا؟ وهل حقا ترانا في جنوب العالم؟ وإلى أي مدى تحمل لنا نيات صادقة؟!!

سوف يظل المنطق العام في العلاقات الدولية، والأكثر خصوصية المعني بقراءة وتحليل واقع ومستقبل علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالقارة الإفريقية سواء بشكل عام أم على المستوى الثنائي لعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية بعدة دول إفريقية بشكل علاقات أقوى وأكثر استراتيجية دون غيرها، يشير دائمًا هذا المنطق إلى أنه لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية طوعًا أو قسرًا تحت أي ظروف أن تتخلى عن تواجدها الإستراتيجي بالقارة، وكذلك لا يمكن لعدد كبير من دول القارة أن تتخلى عن الحليف السياسي والاقتصادي والعسكري الأهم في العالم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان أمكن لعدد من الدول إشراك حلفاء جدد إلى جوار الولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك نرى أن تغييرًا معلنًا لاستراتيجية أمريكية لإدارة علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالقارة بدأ مع نهاية العام 2022، ومع الإشارة إلى أن التغيير كان مستهدفًا أن يكون شاملًا وجذريًا إلا أن ذلك لم يحدث بشكل مطلق، وتحقق منه بعض الأجزاء فقط، لذلك لم تنل الولايات المتحدة الأمريكية ثمارًا ناضجة حتى الآن لهذه المحاولات، لكنها مستمرة في الطريق، بمحاولة لتخطي ثغرات الماضي وتلافي أخطاء عديدة أثرت في قوة علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالقارة الإفريقية.

في الإطار ذاته الآن، أنباء متداولة أن الرئيس الأمريكي جو بايدن يخطط لزيارة أنجولا ودول إفريقية أخرى في الأيام المقبلة، تنفيذًا لتعهد سابق بأن يكون أول رئيس أمريكي يزور منطقة إفريقيا جنوب الصحراء منذ زيارة باراك أوباما في 2015، بالتوازي مع مشروع تنموي كبير تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وهو (محور لوبيتو) الواصل ما بين أنجولا وصولًا إلى زامبيا ومارًا

بالكونغو الديمقراطية، ليفتح الباب أمام هذه الدول إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتنمية وتعظيم اكتشاف واستخدام والاستفادة من ثروات هذه الدول بما يحقق المصالح المشتركة للجميع، عبر خط تجاري لوجستي قوي يربط جنوب القارة بوسطها، لتحسين عملية تبادل المواد الخام، خاصة النحاس، الكوبلت، عبر خطوط سكك حديدة متطورة ومراكز تنموية وحاضرية ولوجستية على طول الطريق الواصل بين «لواندا» في أنجولا وحتى «ندولا» في زامبيا.

وكون أن الزيارة متوقع لها بعد انتهاء اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقبل انتخابات الرئاسة الأمريكية في الخامس من نوفمبر القادم، فإن هذا يشير أولا إلى حرص الرئيس بايدن على وضع إفريقيا بشكل واضح كجزء من سياسات حزبه ومكون رئيسي من عقيدة علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، ثانيًا الزيارة تشير إلى رمزية ووضوح الإصرار الأمريكي على التواجد المؤثر في القارة، وأن مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أبدًا فصله أو توقع فصله عن مستقبل القارة الإفريقية وتطورات الأمور والأحداث بها.

وكذلك لا يمكن إغفال مواجهة الرئيس الأمريكي، الذي تولى منصبه العام 2021، بعض الانتقادات لعدم زيارته القارة الإفريقية في وقت سابق من ولايته بعد استضافة قمة زعماء الولايات المتحدة وإفريقيا بواشنطن في ديسمبر 2022، بل إن الرئيس بايدن وصف في بعض دوائر الرأي الإفريقية بأنه الأقل اهتمامًا بالقارة الإفريقية منذ عقود طويلة، حتى في مناظرته أمام المرشح الرئاسي ترامب قبل أن يعلن بايدن تخليه عن الترشح، لم يذكر إفريقيا على الإطلاق، في رسالة سلبية على أنه إذا جاء بادين مرة أخرى فإن إفريقيا سوف تبتعد أكثر عن الولايات المتحدة الأمريكية، لكن في النهاية انسحب بايدن في يوليو الماضي من السباق الرئاسي، لكن ما زال أمامه فرصة بهذه الزيارة لتعديل أو الإشارة لتعديل بعض الأمور السلبية تجاه القارة الإفريقية.

ورغم تأجيل هذه الزيارة لمدة عام تقريبًا، ولأسباب بدت منطقية، خاصة بعد اندلاع الحرب بين إسرائيل وحركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) في السابع من أكتوبر، إلا أن الإدارة الأمريكية أعلنت في أكثر من مناسبة عن تعهدها بإقامة شراكة أوثق بين الولايات المتحدة والديمقراطيات في القارة الإفريقية، في ظل الاستثمارات الضخمة التي تضخها الصين في المنطقة والتواجد الروسي المؤثر، خاصة عسكريًا، لكن لا يمكن إغفال أن أحد أسباب التراجع النسبي للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية هو عدم إيفاء الولايات المتحدة الأمريكية بكثير من التعهدات الإيجابية لصالح القارة، في مرات عديدة أعلن عن مساعدات أمريكية، ودعم مالي، وآليات تمويل عادلة، ومساهمة في دعم مواجهة دول القارة للآثار السلبية للتغيرات المناخية، واستثمارات أمريكية كبيرة، وتوطين للتكنولوجيات والصناعات المتطورة، ودعم في مجال الطاقة التقليدية وكذلك الجديدة والنظيفة والبديلة، والمساهمة في تطوير البنية التحتية في القارة الإفريقية، إلا أن ما تحقق فعليًا أقل كثيرًا مما تم التعهد به، وهو ما يخلق دائمًا حالة من الشك الإفريقي وعدم اليقين في صدق النوايا الأمريكية الإيجابية تجاه القارة، في وقت تنتهج الصين وروسيا سياسات أكثر حسمًا وفاعلية على الأرض، بينما تتراجع قوى الاستعمار الأوروبية التقليدية القديمة مثل فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا والبرتغال عن مواقعها ومكانتها السابقة لدى دول القارة خاصة مستعمراتها القديمة.

بايدن بهذه الزيارة سيكون أول رئيس أمريكي يزور الدولة الإفريقية الغنية بالنفط والموارد، بعد أول زيارة على الإطلاق لوزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن في سبتمبر 2023، وكانت نائبة الرئيس كامالا هاريس ووزيرة الخزانة جانيت يلين زارتا إفريقيا العام 2023، كما زارها وزير الخارجية أنتوني بلينكن خلال العام الجاري.

الزيارة الرئاسية الأمريكية تأتي بالتزامن مع إعلان الجيش الأمريكي، أنه يعتزم العودة إلى تشاد خلال شهر، لإجراء محادثات بشأن مراجعة اتفاق يسمح له بالإبقاء على قواته متمركزة هناك، بعد انسحابها في وقت سابق من هذا الشهر.

ولا سيما، أن قادة المنطقة جنوب الصحراء الإفريقية والساحل الإفريقي يدركون أهمية العلاقات القوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما تدركها الإدارة الأمريكية، لكن شكل التواجد واحترام الدول المستضيفة وصاحبة الأرض وتوفير الغطاء السياسي القوي لهذا التواجد ومراعاة الإرادة الشعبية لشعوب هذه الدول هي كلها عوامل تؤثر في شكل ومضمون هذا التواجد، وهو ما يتفق مع تصريح سابق لقائد القيادة الأمريكية في إفريقيا «إن انسحاب القوات الأمريكية كان خطوة مؤقتة، في إطار المراجعة المستمرة لتعاوننا الأمني الذي سيستأنف بعد الانتخابات الرئاسية في تشاد في السادس من مايو»، وبالتالي أصبح من المؤكد أن الجنود الأمريكيين سيعودون إلى تشاد، وهذا، بناء على طلب نجامينا خلال الشهور القادمة، لذلك زيارة الرئيس الأمريكي بشكل عام للقارة الإفريقية تضيف توثيقًا قويًا سياسيًا لتواجد أو عودة تواجد القوات الأمريكية والتعاون العسكري مع أي من دول القارة الإفريقية.

أخيرًا، العالم يفتقد العدالة الدولية والإنصاف، وتتحمل الولايات المتحدة الأمريكية وهي القوة الكبرى في العالم جزءًا كبيرًا من هذا الإثم البالغ، وهكذا ترى شعوبُ إفريقية عديدة، وما زالت الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على بناء جسور ثقة واطمئنان أكبر، لكنها تمتلك فرصًا متجددة، لذلك لا ينبغي لها أن تضيع من يديها، لأن العالم يعيد تشكيل نفسه ويمضي إلى حيث «لا عودة»، والقارة الإفريقية في شكل «كتلة إفريقية» سياسية واقتصادية، تكبر وتنمو وتزداد تأثيرًا يومًا بعد يوم، وتمتلك إفريقيا بدائل عديدة عن كل شيء، وتستطيع بناء تحالفات أكثر عدالة واحترامًا وندية، إذا لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية تعديل مسارها في القارة واستعادة طريقها المفقود.

القنيطرة.. محافظة سبو والبحر وسيدي بوغابة

د. عبدالرحمان الأشعاري

تعتبر محافظة القنيطرة من كبريات المحافظات المغربية وأهمها على الإطلاق ومرشحة فوق العادة لتتبوأ مكانة كبرى في المملكة المغربية، وذلك لاعتبارين، الأول أنها تتربع على موقع استراتيجي في ملتقى الطرق التجارية الرئيسية والهامة الرابطة بين محافظات شرق وشمال المملكة ووسطها (فاس، مكناس في الشرق، تطوان، طنجة في الشمال، الرباط والدارالبيضاء في الوسط)، والثاني توفرها على موارد بشرية وطبيعية مهمة وقربها من أهم الموانئ والمطارات المغربية.

نبتة «حلالة»

تقع محافظة القنيطرة في الشمال الغربي للمملكة المغربية، على الضفة الجنوبية لنهر سبو على بعد 12 كلم من المصب بالمحيط الأطلسي عند مصطاف المهدية، تسمت قبل أن تعرف بـ«القنيطرة»، بمجموعة من المسميات، منها «حلق المعمورة» و«حلق سبو»، وعرفت كذلك باسم حلالة Margueurite و هي نبتة تورق زهرة صفراء اللون كانت تغطي أكثر مساحات المدينة قبل تعميرها وهذه الزهرة صفراء اللون كانت تستعمل بعد تصفيفها في تشييد النوايل (جمع نوالة) وهي نوع من السكن أصله من إفريقيا السوداء ظهر مع حلول الجيوش السينغالية إبان الحرب العالمية الأولى ما بين سنوات 1914 و1918.

وعلى الرغم من ارتباطها ارتباطا وثيقا بقصبة المهدية التي يرجع تاريخ بنائها إلى القرن السادس قبل الميلاد على يد «حانون القرطاجي» الذي أقامها فوق هضبة صخرية عند مصب نهر سبو على أنقاض محافظة «تيماتريا»، إلا أن محافظة القنيطرة تعتبر في نظر المؤرخين حديثة عهد بالبناء والنشأة، إذ لا يتعدى تاريخ ولادتها 120 سنة، بحيث لم تكن إلى حدود سنة 1895 سوى عبارة عن ميناء أقامه المقيم العام الفرنسي، الجنرال ليوطي من أجل إقامة حامية عسكرية بالقرب من كل من قصبة المهدية والقنطرة التي بناها القائد، علي أوعدي منذ أواخر القرن 17، ودمرتها القوات الاستعمارية الفرنسية العام 1928.

ميناء القنيطرة

ومنذ شهر سبتمبر من العام 1912 بدأت أولى السفن ترسو بميناء القنيطرة، وما بين 1913و1917 تطورت الحركة التجارية بالميناء ليبدأ بعد ذلك مجموعة من التجار بالاستقرار بمحاذاة الميناء، وقد بلغ عدد المستقرين آنذاك حوالي 1100 نسمة من بينهم 600 شخص أوروبي و500 من المغاربة، وفي عام 1916 بلغ عدد السكان حوالي 3100 من بينهم 2000 مغربي و 1000أوروبي، وأمام هذا التطور السكاني قرر السلطان مولاي يوسف تأسيس محافظة القنيطرة بموجب ظهير رجب 1331 هجرية الموافق ليونيو من العام 1913.

ويرى المؤرخون أن صدور قرار الإقامة العامة في فاتح يناير

1913، والذي تم بموجبه فتح ميناء القنيطرة النهري للملاحة التجارية، يعتبر منعطفا حاسما في تقوية وتعاظم دور محافظة القنيطرة واتساع نفوذها ومجال إشعاعها، وذكروا أن دور هذا الميناء كان مقتصرا على النشاط العسكري حيث كان يتم به إنزال القوات الاستعمارية والعتاد العسكري والمؤونة والمواد المختلفة وإرسالها إلى داخل البلاد في اتجاه فاس والمناطق المجاورة مرورا بالطرق المخزنية التقليدية وذلك من أجل إخماد الانتفاضات الشعبية الرافضة للاحتلال، مبينين أن لإشعاع الميناء انعكاسات إيجابية في جلب الاستثمارات خاصة في الميدان الصناعي كالصناعات الغذائية والكيماوية والمعدنية وفي ميدان البناء أيضا، وساهم في هذه الطفرة والنمو الصناعي المتميز انخفاض الضرائب وضعف الأجور والتكاليف العائلية.

فضاءات تجارية وصناعية

وإلى جانب ذلك، تعتبر محافظة القنيطرة قاعدة تجارية وصناعية بامتياز، بحكم موقعها الجيوستراتيجي القريب من العاصمتين الإداريـة والاقتصادية للمملكة، إذ توجد بالمدينة فضاءات تجارية كبرى ومتوسطة، مثل أسواق السلام، بالإضافة إلى بعض المشاريع المرتقبة أو في طور الإنجاز كالسوق الممتاز acima والمركز التجاري الخبازات.

وتسعى الجماعة الحضرية لمحافظة القنيطرة في هذا الإطـار إلى إعـادة تأهيل سوق الجملة للخضر والفواكه والأسواق الجماعية (كالسوق المركزي، سوق الحرية، سوق المسيرة ومنطقة الخبازات في إطار برنامج «رواج» الذي يهدف إلى عصرنة تجارة القرب وتحسين تنافسها، كما تسعى إلى تنظيم وهيكلة مجموعة من الأسواق كسوق العلامة، سوق بنعباد، سوق الوئام، سوق الحي الجديد وسوق لابيطا، بالإضافة إلى عزمها إنشاء مناطق للتنشيط التجاري بالمدينة، في أفق بناء ووضع بنيات تحتية عصرية تستجيب لمتطلبات المستهلك وذلك عن طريق تنويع العرض وتنظيم النسيج التجاري الحالي.

على المستوى الصناعي، تشكل المنطقة الحرة الصناعية المسماة أطلنتيك فريزون Atlantic free zone، بالإضافة إلى المناطق الصناعية المتواجدة بالمحافظة (الحي الصناعي البلدي والحي الصناعي بئر الرامي، ومناطق التنشيط)، رهان التنمية الصناعية، بحيث تقدر استثماراتها بحوالي مليار أورو على مساحة تصل إلى 344 هكتارا ، إذ يمكن من خلق حوالي 30 ألف منصب شغل منها 20 ألف مباشرة و10 آلاف غير مباشرة، زيادة على ذلك، فهذه المنطقة الحرة الصناعية للتصدير تتميز باحتضانها لعدة أنشطة صناعية مثل صناعة السيارات، الصناعة الإلكترونية، الصناعة الغذائية، صناعة النسيج والجلد والصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية، أما الباقي من المساحة فيخصص لتهيئة المنطقة الحرة للقادم من الأنشطة الصناعية المختلفة والمتنوعة.

الحلقة السادسة من كتاب (ومضات على الطريق) الجزء الأول - الذي جاء بعنوان

دراسات ومشاريع وحلول لمواجهة المستقبل العربي

رسائل الشرفاء الحمادي

مشروع بالوعي تبنى الأمم

أعدها للنشر - محمد فتحي الشريف

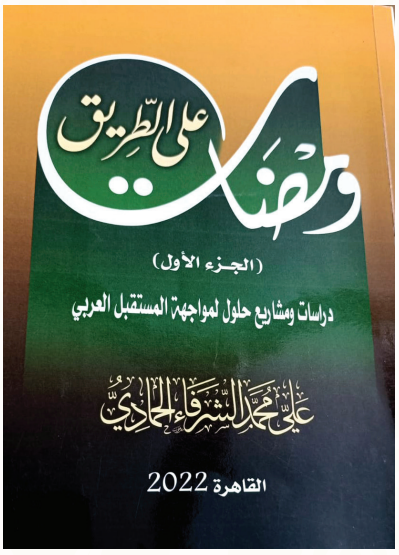

في الحلقة السادسة من كتاب (ومضات على الطريق) الجزء الأول للمفكر العربي الكبير الأستاذ علي محمد الشرفاء الحمادي وفي الفصل الثامن من الكتاب، تحدث الكاتب عن كلمتي (المؤامرة والإرهاب) قائلًا: إنهما وصفتان صهيونيتان تهدفان إلى السيطرة والتحكم في الوطن العربي والعالم. إذ يشرع المفكر العربي في وضع أسس التفكير والتحليل التي استند إليها في توصيف المؤامرة والإرهاب، متسائلًا: لماذا لا تكون أحداث 11 سبتمبر في أمريكا مسرحية درامية محزنة تم الإعداد والتخطيط والتنفيذ لها من قبل الصهيونية العالمية، من خلال عصابتهم النافذة في القرار الأمريكي وذلك لتحقيق أهداف إسرائيل الاقتصادية والعسكرية في المنطقة العربية؟ وأكمل الشرفاء حديث حلقة اليوم عن بعض تفاصيل السيناريو الصهيوني.. إلى التفاصيل.

مسرحية محزنة

يبدأ الأستاذ علي محمد الشرفاء الحمادي حديثه في حلقة اليوم قائلًا: لماذا لا تكون أحداث 11 سبتمبر مسرحية درامية محزنة، تم التخطيط لها بإحكام من قبل الصهاينة، ومن يتعاون مع عصاباتهم من النافذين في سلطة القرار الأمريكي، وذلك حتى يتم تحقيق أهداف عدة تصب في النهاية بما يحقق أهداف إسرائيل، وكذلك أهداف استراتيجية اقتصادية وعسكرية، لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها تخدم المخطط الجهنمي للقوى الصهيونية في إدارة دفة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وما سوف يتحقق بعد ذلك من نتائج مذهلة يتم ترجمتها على أرض الواقع؟

تحقيق الأهداف

وللوصول الى تلك الأهداف لا بد من اختلاق حدث، لا يهم من سيكونون ضحاياه؟ وكم عددهم؟ لكن المهم أن يحقق تنفيذه ما يأتي:

أولًا: البحث عن متهم وعدو يهدد الحضارة الأمريكية، ويسعى لتدمير الاقتصاد الأمريكي، وينمي في الشعب الأمريكي حب الانتقام، ويشجع موقفه مع مواقف الكيان الصهيوني، لتحقيق أهدافه في ابتلاع الأراضي الفلسطينية.

تحديد العدو

ثانيًا: لا بد أن يكون العدو قومًا يسكنون منطقة جغرافية مهمة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، بما تحويه من مخزون من الثروة النفطية، لتكون تحت سيطرتها، وتعطيها المبرر لتقترب من حدود الاتحاد الروسي، وما يترتب على ذلك من احتمال مواجهة في المستقبل معه.

تبرير الدفاع

إذن لا بد من إيجاد تبرير يعطي الولايات الأمريكية حق الدفاع عن النفس، ويمنحها الحق في الوصول إلى أية بقعة في العالم. فكانت كلمة الإرهاب، السلاح الذي يحقق لها ذلك، ويمنحها الشرعية أمام العالم باستخدام أية وسيلة للدفاع عن النفس، كما تستطيع اتهام من تريد، طالما يؤدي ذلك إلى ما تسعى إليه من تحقيق أهدافها الدنيئة.

وسوف نستكمل تفاصيل المؤامرة في الحلقة المقبلة إن شاء الله تعالى.

الأزمة السودانية وتداعياتها على مصر اقتصاديًا وأمنيًا

آية رجب أبو اليزيد

ما يحدث في السودان من صراع قائم بين قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع أسفر عن تداعيات خطيرة تضر بالسودان داخليًا وخارجيًا، ولا تتوقف حدود الأزمة على السودان وحيدة، بل امتدت لتشمل أيضًا دول الجوار المباشر، وعلى رأس تلك الدول مصر، لكونها دولة جوار مباشر للسودان، وتعد أي مشاهد عدم استقرار داخلها تهدد أمن مصر القومي بكل المعايير، وتصبح السودان مناطق رخوة بالنسبة إلى مصر ويمكن أن تضعها في زاوية أمنية ضيقة.

أسباب الأزمة في السودان

وبالعودة إلى أسباب الأزمة ففي منتصف أبريل عام 2023 اشتعل القتال بين طرفي الصراع في السودان بقيادة محمد حمدان دقلو «حميدتي» قائد قوات الدعم السريع، وهي القوات التي نشأت في العام 2003 كمجموعة مسلحة تمارس حرب العصابات عرفت باسم «الجنجويد». في مواجهة الجيش السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان.

حيث نشأت بذور الصراع بداية من الخلاف على السلطة بين الطرفين، الأمر الذي جعل كل طرف منهما يعمل على حشد رجاله للإطاحة سريعًا بالطرف الآخر، وتصاعدت وتيرة الخلافات بينهما منذ أشهر من تاريخ الأزمة، حيث اتهم الجيش قوات الدعم السريع بالتعبئة غير القانونية لقواته، فضلًا عن رفض دقلو قيادة البرهان للقوات المسلحة بعد أن وصل السودان في 5 ديسمبر 2022 إلى إبرام اتفاق إطاري لبدء الانتقال السياسي لمدة عامين وكان 1 أبريل 2023 هو تاريخ تنفيذ الاتفاق، وبموجب هذا الاتفاق أن يتخلى كلا الطرفين عن السلطة ودمج قوات الدعم السريع مع القوات المسلحة النظامية السودانية، ولكن تصاعدت المسارات العسكرية وأجلت تنفيذ الاتفاقية، وكانت هنا بؤرة الأزمة الراهنة والتي اندلعت في الداخل السوداني .

تداعيات الأزمة على مصر

أثرت الأزمة في السودان على مصر ليس على صعيد واحد، بل امتد ليشمل عدة أصعدة، سواء اقتصاديًا من خلال عمليات التبادل التجاري بين البلدين، وأيضًا أمنيًا وسياسيًا كما هو الحال بأزمة سد النهضة بين مصر والسودان في مواجهة إثيوبيا، ومن خلال أعداد النازحين الكبيرة في الفترة الأخيرة، وبالتالي سنوضح من خلال الأسطر التالية تداعيات الأزمة على مصر.

أولًا التداعيات الاقتصادية:

تعد العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان على رأس الأولويات المصرية، لما تمثل السودان أهمية كبرى للسوق المصري، حيث يستحوذ السودان على 13.2 % من إجمالي قيمة التبادل التجاري بين مصر والقارة الإفريقية بالكامل، وتحتل السودان المرتبة الثانية بقائمة أكبر 5 أسواق مستقبلة للصادرات المصرية بقيمة 226 مليون دولار، وفقًا لبيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ونتيجة للأوضاع في الداخل السوداني أثرت الأزمة السودانية بشكل كبير على العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فألقت ظلالها بالأكثر على عمليات التبادل التجاري بين البلدين، حيث يواجه التبادل التجاري بين مصر والسودان أزمة كبيرة عقب انفجار الصراع المسلح بين الجيش وقوات الدعم السريع.

ووفقًا للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري سجلت قيمة التجارة بين مصر والسودان ارتفاعًا نسبيًا بقيمة 18,2٪ خلال عام 2022 تبلغ نحو 1,434 مليار دولار في مقابل 1,212 مليار دولار في العام 2021، وذلك بعد الاستقرار المؤقت للأوضاع في السودان بعد رحيل الحكومة الانتقالية بقيادة عبدالله حمدوك ووصول السودان لاتفاق إطاري في 5 ديسمبر 2022 لبدء الانتقال السياسي لمدة عامين

بالتعاون بين المكون العسكري للسودان، وكانت مصر تطمح إلى استقرار الأوضاع وزيادة التعاون الاقتصادي مع السودان للخروج من أزماتها الاقتصادية الراهنة.
وقبل تأزم الأوضاع في السودان من عام الأزمة بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة 1,4 مليار دولار في عام 2023، مقابل نسبة 1,5 مليار دولار في عام ما قبل الأزمة، أي انخفض حجم التبادل التجاري بنسبة 6,4 % . ومن المتوقع انخفاض قيمة التبادل التجاري بشكل كبير في 2024 مع استمرار الحرب في السودان.
واستنتاجًا لما تقدم فإن العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان تتضرر بشكل كبير نتيجة للأزمة القائمة، وسينخفض حجم الواردات المصرية بطبيعة الحال من السودان، وسيقل التبادل التجاري بين البلدين في حال استمرار الحرب القائمة، ولا سيما لأن السودان يعد بوابة مصر للقارة الإفريقية ومنفذًا للأسواق المصرية في القارة، وبالتالي سيتأثر أيضًا شكل التبادل التجاري بين مصر والكثير من دول القارة التي كانت السودان معبرًا رئيسيًا للوصول إليها.
وعلى صعيد آخر فإن الأزمة في السودان أثرت بشكل كبير على عملية تحويل المصريين العاملين في السودان حيث في سياق الأزمة شهدت الساحة عودة لأغلب المصريين في السودان، وبالتالي تراجع كبير في عمليات التحويل، فضلًا عن أن السوق السودانية تمثل منفذًا هامًا للمصانع الصغيرة والمتوسطة في مصر، في ظل ما تعانيه السوق المحلية المصرية من آثار الركود، فالوضع الراهن في السودان يزيد مشكلات جديدة للاقتصاد المصري، كما أن تزايد أعداد اللاجئين السودانيين في مصر يمثل عبئًا اقتصاديًا للدولة المصرية، ولا سيما في ظل الديون التي تحيط بالدولة، فقد باتت مصر على إثر اللاجئين مطالبة بأن توفر الأمن الغذائي لهم، ما يضع ضغوطًا إضافية على الاحتياط النقدي المصري في ظل شح العملات الأجنبية والتزام مصر بسداد أقساط ديون ضخمة حتى عام 2025 .

ثانيًا التداعيات الأمنية:

فمنذ اندلاع الصراع المسلح في أبريل 2023 أجبر أكثر من 10,7 مليون سوداني إلى النزوح داخل وخارج السودان وفقًا لآخر تقرير للأمم المتحدة، وكانت مصر صاحبة النصيب الأكبر في استقبال النازحين، فإن أعداد النازحين السودانيين إلى مصر تجاوز 697 ألف نازح سوداني وفقًا لتقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، كما أن أعداد اللاجئين السودانيين هم أصحاب النصيب الأكبر من سياق اللاجئين في مصر ، مما شكل نوعًا من الخطر الأمني على مصر وانتشار عمليات جرائم مختلفة داخل الوسط المصري .

فيما يخص أزمة سد النهضة

بسبب الأزمة القائمة في السودان وهنَ الدور السوداني بطبيعة الحال في التحرك خارجيًا نحو القضايا ذات الأهمية القومية مثل سد النهضة، وأعطى فرصة قوية لإثيوبيا لاستكمال الملء الرابع الذي تم الإعلان عن انتهائه في سبتمبر 2023، أي بعد اندلاع الصراع بنحو أربعة أشهر فقط، مستغلة الضعف السوداني واندماجه في الصراعات الداخلية، وبالتالي فقدت مصر شريكها الأهم في الدفاع عن حقها في مياه النيل. ومع استمرار الأزمة صرح المدير العام لمشروع سد النهضة بأن السد قد اكتمل بنسبة 99,5 % في سبتمبر 2023، بينما اكتمل ملء السد بنسبة 100 بالمائة. وقد تم تشغيل أربع توربينات لتوليد الكهرباء، مع توقعات بأن المشروع سيُستكمل تماما خلال العام المقبل.

مصر ومحاولاتها لحل الأزمة

. أمن السودان والاستقرار الداخلي له يمثل أهمية استراتيجية لمصر، لأنها دولة جوار مباشر للسودان، وأي صراعات تلحق بالجانب السوداني لها تأثيرات مباشرة وأحيانا غير مباشرة على مصر، لذلك سعى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى استقبال قمة مؤتمر «دول جوار السودان» بجانب بعض الدول الصديقة في القاهرة، والتي أسفرت عن ثمانية بنود، وكان من أهمها أهمية الحل السياسي لوقف الصراع الدائر، وإطلاق حوار جامع للأطراف السودانية يهدف لبدء عملية سياسية شاملة تلبي طموحات الشعب السوداني .
واستنتاجًا لما تم طرحه فإن الأزمة في السودان تمثل تهديدات مباشرة لمصر سواء اقتصاديًا عن طريق التراجع في قيمة التبادل التجاري بين البلدين وأمنيًا لما تمثله من تزايد عدد اللاجئين السودانيين وعدم استقرار الأوضاع وأزمة سد النهضة التي سنحت للجانب الإثيوبي أن يستزيد من قوة موقفه في ملء واستكمال السد المذكور، لذلك على مصر أن تسعى جاهدة إلى حل الأزمة في السودان بالتوافق مع المجتمع الدولي.

إرث أكتوبر 1973: الانتصار بالإدارة الفعالة والعمل الجماعي

الدكتورة هويدا عزت

تُمثل حرب أكتوبر 1973 نقطة تحول في تاريخ مصر والمنطقة العربية بأكملها، فقد تمكنت القوات المسلحة المصرية، بقيادة القائد العسكري محمد أنور السادات، من تحقيق نصر عسكري إستراتيجي مفاجئ على القوات الإسرائيلية، مُعيدة بذلك الكرامة والأمل إلى قلوب المصريين والعرب.

لم تكن حرب أكتوبر مجرد انتصار عسكري، بل كانت ثورة على المستوى النفسي والمعنوي، فقد أثبتت قدرة الإرادة، والعزيمة على تغيير مجرى التاريخ، لقد حطمت هذه الحرب أسطورة الجيش الذي لا يقهر، وأعادت الثقة إلى نفوس العرب، وفتحت آفاقًا جديدة للتعاون العربي، ففي خضم المعركة، ظهرت أروع صور التضحية والفداء، حيث قدم الآلاف أرواحهم فداء للوطن، وكتبوا بأحرف من نور أسماءهم في سجل الخالدين.

كان النجاح الذي تحقق في حرب أكتوبر نتيجة لتضافر جهود العديد من العوامل، ولكن من أهم هذه العوامل هو الإدارة الفعالة والعمل الجماعي المُتماسك، والقيادة الحكيمة، فضلًا عن الرؤية الإستراتيجية، حيث قال الرئيس السادات: «عندما قررنا الحرب، كنا على يقين بأننا نقاتل من أجل وجودنا، ومن أجل كرامة أمتنا»، بهذه الكلمات الحاسمة، أعلن الرئيس السادات عن بدء حرب أكتوبر، لقد كانت قرارًا جريئًا، ولكن الإيمان بالنصر كان حاضرًا في قلوب المصريين جميعًا.

وتم وضع خُطة حربية مُحكمة، مُعتمدة على عنصر المفاجأة والتضليل الإستراتيجي، كما تم تشكيل قيادة عسكرية مُتكاملة، وتحديد توقيت الهجوم بدقة مُتناهية، وبهذه الخُطة الإستراتيجية الدقيقة والتنسيق المحكم، تم وضع خُطط عملياتية مُفصلة لكل فرع من القوات المسلحة، مع مُراعاة التكامل بين الأسلحة المختلفة، والتنسيق بين مختلف الأجهزة الحكومية، والمؤسسات المدنية لدعم الجبهة.

وهنا يظهر أهمية العمل الجماعي ودوره الحاسم والهام في تحقيق النصر فقد استنفرت جميع الأجهزة الوطنية، بـدءًا بالدور الحاسم للاستخبارات المصرية في جمع المعلومات عن القوات الإسرائيلية، وتحديد نقاط الضعف، كما ظهر تفوق سلاح الجو المصري في تدمير الدفاعات الجوية الإسرائيلية، وتوفير الدعم الجوي للقوات البرية، وكيف تغلب على التفوق الجوي الإسرائيلي، كما كان لسلاح المشاة المصري، دور بطولي وكيف تمكن من عبور قناة السويس، والتصدي للهجمات المضادة الإسرائيلية، وتحقيق الانتصارات الميدانية.

ولم يتوقف الأمر على العمل الجماعي المتكامل، فكان للبناء المعنوي والتعبئة الشاملة دور هام أيضًا في تحقيق النصر، حيث تم رفع الروح المعنوية للقوات المسلحة والشعب المصري، من خلال خطابات الرئيس الحماسية، وتأكيده على الثقة في النصر، وتعبئة كل طاقات الشعب المصري لدعم الجبهة، سواء من خلال التبرعات بالمال والدم، أو من خلال العمل التطوعي، كما لعبت المرأة دورًا هامًا في دعم الجبهة، سواء من خلال العمل التطوعي أو المشاركة في الإنتاج الحربي، هذا فضلًا عن الروح القتالية العالية والتضحية، حيث أظهر الجنود المصريون روحًا قتالية عالية وتضحيات جسامًا، دفاعًا عن وطنهم وكرامتهم، وتميزوا بالانضباط العسكري والالتزام بالأوامر، مما ساهم في تحقيق النصر.

العمل الجماعي المتكامل بين جميع الأجهزة المعنية، ورفع الروح المعنوية واتحاد الشعب مع بعضه في ملحمة وطنية سطرها التاريخ، وشهد لها العالم، ساهم في تحقيق النصر، وهذا ما أكده الرئيس السادات بقوله: «لقد أثبتنا للعالم أننا عندما نتحد، نكون قوة لا تقهر».

أعاد انتصار أكتوبر الكرامة إلى الشعب المصري، وأثبت للعالم قدرة العرب على تحقيق الانتصار، وفرض الانتصار المصري احترامًا جديدًا لمصر في المنطقة والعالم، وأضعف شوكة إسرائيل، وفتح الباب أمام عملية السلام. مهد انتصار أكتوبر الطريق أمام عملية السلام، التي توجت باتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979.

إن انتصار أكتوبر يُمثل ملحمة بطولية في تاريخ مصر، وهو شاهد على قدرة الإدارة الفعالة والعمل الجماعي على تحقيق المعجزات، حيث أصبحت حرب أكتوبر جزءًا لا يتجزأ من الوعي الوطني المصري، وستظل محفورة في ذاكرة الأمة العربية، ومصدر فخر واعتزاز لكل عربي، ألهمت العديد من الأعمال الفنية والأدبية، وستظل دروس هذا الانتصار مصدر إلهام للأجيال القادمة، وتدعونا إلى الاستمرار في البناء والتقدم، وتحقيق المزيد من الإنجازات.

حرب أكتوبر.. نصرٌ مجيدٌ ومتجدد

القاهرة – مركز العرب

تعتبر حرب أكتوبر 1973 من الحروب التي سيظل يتحدث عنها التاريخ لفترة طويلة، كونها كانت ملحمة عسكرية مصرية متكاملة الأركان، لقد فرضت المعجزة المصرية نفسها على العالم، وأثبتت قدرة المقاتل المصري والعربي على هزيمة الكيان الإسرائيلي المدعوم بشكل لا محدود من الغرب، وأثبتت أن العقل البشري قادر على هزيمة التكنولوجيا، إذا ما أخذ بالأسباب واعتمد على العلم، ووظف كل الإمكانيات وتحلى بالصبر والعزيمة.

يقول أبطال عسكريون من جيل النصر، بمناسبة الذكرى 51 للنصر، إن تلك الحرب فريدة من نوعها؛ إذ أعطت درسًا نموذجيًا يُحتذى به في فنون الحرب والمعارك، وفي براعة التخطيط الاستراتيجي والقيادة الحكيمة التي استخلصت العبر والدروس واستخدمت عنصر المفاجأة، وحطمت نظرية الأمن الإسرائيلي، فانهار العدو معنويًا وعسكريًا رغم التحصينات والتسليح الأفضل، وشعر الجميع من الحلفاء والأعداء بمزيج من الدهشة والصدمة، ليتوقف التاريخ العسكري أمام تلك الحرب، كما تنبأ الرئيس السادات حين قال في خطابه: «ولست أتجاوز إذا قلت إن التاريخ العسكري سوف يتوقف طويلًا بالفحص والدرس أمام عملية يوم السادس من أكتوبر سنة 73 حين تمكنت القوات المسلحة المصرية من اقتحام مانع قناة السويس الصعب واجتياح خط بارليف المنيع وإقامة رؤوس جسور لها على الضفة الشرقية من القناة بعد أن أفقدت العدو توازنه.. في ست ساعات».

التاريخ توقف أمام التخطيط المصري

«نعم، توقف التاريخ العسكري أمام خطة تلك الحرب العظيمة، وصدق الرئيس السادات»، هذا ما أكده اللواء فؤاد فيود، أحد قادة حرب أكتوبر ومستشار مدير إدارة الشؤون المعنوية بالقوات المسلحة، موضحًا أن العالم كان يرى مصر في هذا التوقيت غير قادرة على الحرب والقتال أمام التفوق العسكري الإسرائيلي وبعد أن فقدت جيشها ومعدتها عام 1967، ضيفًا:

«ولكننا خضنا الحرب على عكس التوقعات، وأذهلنا العالم، والنتيجة لم تكن استرداد أرضنا المحتلة فقط، بل وتأمين حدودنا، ولم يجرؤ العدو على التفكير في المحاولة مرة أخرى، وجلس معنا ليتفاوض ووقع معاهدة سلام، وأدرك العالم منذ ذلك الحين أن مصر بها جيش متأهب لقطع أيدي كل من تسول له نفسه اغتصاب شبر واحد من أرضه».

ولفت إلى أنها كانت حربًا تاريخية بمعنى الكلمة، وتركت آثارًا ممتدة حتى يومنا هذا، حيث خرجت مصر من تلك المعركة «بدرع وسيف»، أي بجيش ظيم قادر على الردع وحماية الوطن، فلا يستطع أحد الاقتراب من أراضينا بفضل وجود هذا الجيش.

وتابع أنه يتذكر جيدًا أداء واستبسال زملائه بالمعركة، وإصرارهم على عدم العودة إلى ديارهم قبل إعادة سيناء لمصر، فضلًا عن التفاف الشعب خلف قيادته وجيشه في تلك الفترة العصيبة، وتكريس إيرادات الحفلات التي كانت تحييها أم كلثوم وعبد الحليم حافظ للمجهود الحربي، بجانب دعم الشركات المدنية للقوات المسلحة.

تحفيز ديني للجنود

وتحدث عن الدور بالغ الأهمية للتوعية الدينية آنذاك التي جعلت الجنود يتسابقون على الاستشهاد في سبيل وطنهم كما يتسابق أعداؤنا على الحياة، قائلًا: «أتذكر شيخ الأزهر الراحل عبد الحليم محمود الذي كان يحفزنا على القتال ويقول لنا: أرض مصر هي أرض التجلي الإلهي، حيث اختارها الله عندما تحدّث وتجلى لسيدنا موسى، وذُكرت بالقرآن الكريم صراحة في خمسة مواضع، وذكرت بالإشارة إليها عشرات المرات في مواضع أخرى».

وسلط الضوء على حرب الاستنزاف حيث تضمنت تلك الفترة العديد من إنجازات القوات المصرية، ومنها إغراق المدمرة الإسرائيلية إيلات، والقصف المدفعي المركز على خط بارليف، واستشهاد الفريق أول عبدالمنعم رياض، رئيس أركان حرب القوات المسلحة، يوم 9 مارس 1967 وهو وسط الجنود على الجبهة والذي ترتب عليه عبور وحدة خاصة القناة، بقيادة إبراهيم الرفاعي للثأر وقتلت وأصابت ما لا يقل عن 40 ضابطًا وجنديًا من جنود العدو، كما دمرت العربات المدرعة ومخازن الذخيرة الموجودة بالموقع.

ومن ذكريات الحرب يروي اللواء فيود: «كنت أتدرب على عبور القناة في بحيرة قارون على يد النقيب الراحل سامح سيف اليزل، وعلى اقتحام الساتر الترابي بالقناطر الخيرية، وكلنا يقين في مقولة الزعيم جمال عبد الناصر «إن ما أخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة»، مشيرًا إلى أن صورة العمل الشاق والتكاتف الشعبي مع الجيش لاسترداد الأرض والكرامة خالدة في ذهنه.

وشدد على ضرورة ألا ننسى أن حرب أكتوبر ضربت أروع الأمثلة في اتحاد عنصري الأمة، مذكرًا في هذا الصدد بالأبطال المسيحيين بالمعركة، حيث كان يلازمه طوال الحرب بجهاز اللاسلكي الشويش «رمزي لبيب فلتس»، مستشهدًا كذلك بأصحاب الأداء البطولي العقيد فؤاد عزيز غالي قائد الفرقة 18 التي حررت «القنطرة شرق»، وأخيه المقدم المقاتل موريس عزيز غالي، واللواء المهندس باقي زكي يوسف صاحب فكرة استخدام ضغط المياه لإحداث ثغرات في خط بارليف، وغيرهم الكثير من الجنود الأقباط الأبطال الذين لم يتأخروا يومًا عن تلبية نداء الوطن.

ودعا اللواء فيود «شباب مصر» إلى الاقتداء بـ «شباب نصر أكتوبر» الذين بذلوا الغالي والنفيس في سبيل الوطن وقدموا أرواحهم فداءً لأرضهم، وإلى العمل للحفاظ على مصر وريادتها وسط الأمم والمساهمة في تحقيق حلم التنمية المنشودة بالبلاد.

تفجيرات البيجر وضرورة تطوير فنون الحرب السيبرانية وتوطين التكنولوجيا لتحقيق الأمن القومي المصري والعربي

دكتور:
أحمد البدوي سالم

تعد الانفجارات المتزامنة التي شهدتها لبنان في عددٍ من أجهزة اتصالات «بيجر» التي يستخدمها عناصر حزب الله في التواصل تطورًا للهجوم السيبراني، وتطور الحروب الحديثة، وهذا ما يفتح هذا الملف لدراسة تبعاته وأساليب المواجهة لتحقيق الأمن القومي المصري والعربي.

وقد خلفت تفجيرات أجهزة البيجر خسائر بشريّة وماديّة، ووفق تصريح لوزير الصحة اللبناني فراس الأبيض بأن طفلًا كان بين تسعة أشخاص على الأقل قتلوا في الانفجارات التي أسفرت عن إصابة نحو 2800 شخص، وأضاف أن 170 شخصًا على الأقل في حالة حرجة، رغم أن طبيعة الإصابات الأخرى غير واضحة.

وذكرت CNN أن التكهنات قد تزايدت حول كيفية استغلال أجهزة الاتصال اللاسلكية (البيجر) والتي تعمل دون سوفت وير مما يجعلها منخفضة التقنية. فيما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن إسرائيل أخفت متفجرات داخل مجموعة من أجهزة النداء التي طلبتها من الشركة التايوانية جولد أبولو وكانت في طريقها إلى حزب الله، وأضافت أن إسرائيل كانت مزودة بمفتاح لتفجيرها عن بعد.

والسؤال الذي حير الخبراء والمحللين الاستراتيجيين: كيف انفجرت أجهزة النداء؟

سارع المحللون إلى التعبير عن دهشتهم من حجم الهجوم الذي وقع قائلين:

إن التفسير الأكثر ترجيحًا هو أن يكون هناك نوعُ من الهجوم على سلسلة التوريد، في حين أن التفسير الأكثر ترجيحًا هو أنه تم العبث بأجهزة الاستدعاء أثناء تصنيعها أو أثناء نقلها.

وتشكل هجمات سلسلة التوريد مصدر قلق متزايد في عالم الأمن السيبراني مع وقوع العديد من الحوادث البارزة مؤخرًا؛ بسبب تمكن المتسللين من الوصول إلى المنتجات أثناء تطويرها.

لكن هذه الهجمات تقتصر عادةً على البرمجيات، أما هجمات سلسلة توريد الأجهزة فهي نادرةٌ للغاية؛ لأنها تنطوي على الوصول إلى الجهاز، ولو كان هذا بالفعل هجومًا على سلسلة التوريد، لكان قد تضمن عملية ضخمة للتلاعب بأجهزة الاستدعاء بطريقة ما سرًا.

ويقول مسؤولون أمنيون في لبنان إن أجهزة النداء كانت معبأة بكمية صغيرة من المتفجرات قبل أشهر من دخول الأجهزة إلى البلاد، وفي حديثه إلى هيئة الإذاعة البريطانية تكهن أحد خبراء الذخائر السابقين في الجيش البريطاني، والذي طلب عدم الكشف عن اسمه، بأن الأجهزة ربما تم تشغيلها بإشارة عن بعد.

وهذه التفجيرات تستدعي مراجعة الشفرات اللاسلكية في جميع منظومات الدفاع؛ تحسبًا من وجود اختراقات، ولتجنب الخسائر اللاحقة:

ووفق تقرير لمؤسسة راند والذي يحمل عنوان Brandishing Cyberattack Capabilities قدرات الهجوم الإلكتروني، والذي أعده Martin C. Libicki أشار التقرير إلى أن قدرات الهجوم الإلكتروني تقاوم مثل هذا الإثبات، فلا أحد يعرف على وجه التحديد أو حتى تقريبًا ما الذي قد يحدث إذا تعرضت دولة لهجوم إلكتروني كامل، وأن العيوب في أنظمة الهدف تمكن من شن الهجمات الإلكترونية، والكشف عن العيوب التي تمكن من شن الهجوم يعني إعلام الآخرين بكيفية إصلاح العيوب وبالتالي تحييدها. لا عجب أن تكون قدرات الحرب السيبرانية الوطنية سرًا محفوظًا بعناية. إن عدم إمكانية استخدام قدرات الهجوم السيبراني بسهولة لتشكيل سلوك الآخرين لا يعني أنه لا يمكن استخدامها على الإطلاق. يستكشف هذا التقرير الطرق التي يمكن

من خلالها «التلويح» بقدرات الهجوم السيبراني والظروف التي يمكن في ظلها تحقيق بعض التأثير الرادع.

وقد أشار روبـرت جيه إلــدر Robert J. Elder في بحثه المعنون بـ Cyberwarfare as Realized Conflict «الحرب السيبرانية كصراع حقيقي» إلى استراتيجية الولايات المتحدة في معالجة الفجوة بين الأمـن القومي والفضاء الإلكتروني التجاري. وأن الصراع في الفضاء الإلكتروني ينطوي على أنشطة تخلق تأثيرات مادية وإعلامية واجتماعية على المستويات التكتيكية والعملياتية والاستراتيجية والسياسية، عبر سلسلة المنافسة والحرب بأكملها. ويتراوح الفاعلون من الدول القومية إلى المنظمات المتطرفة والمتمردين وجماعات المعارضة والمنظمات الناشطة، وتعمل الولايات المتحدة وشركاؤها الغربيون في وضع غير مؤاتٍ بشكل واضح عندما يتعلق الأمر بالحرب الإلكترونية: أولًا، لا يمكن فهمها في سياق الصراع التقليدي بين القوات ضد القوات، والذي يشكل الأسـاس الحالي للعمليات العسكرية المشتركة. ثانيًا، تمتلك الحكومات الغربية سيطرة محدودة على الإنترنت الذي يستخدمه مواطنوها، في حين يمارس العديد من المنافسين سيطرة كاملة. ثالثا: يحافظ الغرب على فصل واضح بين الأمن القومي والفضاء الإلكتروني التجاري، مما يخلق فجوة قابلة للاستغلال لا وجود لها مع المنافسين الرئيسيين. لتجنب تحقيق الولايات المتحدة وشركائها ميزة ساحقة في الفضاء الإلكتروني، يجب على الولايات المتحدة وشركائها التعرف على مراكز ثقلهم، والوسائل المتاحة للخصم لاستغلال هذه الفجوة، وتطوير استراتيجية شاملة تستفيد من خطوط العمليات الدفاعية والهجومية.

وبينما كان الخبراء الأمنيون في السابق يقللون من خطورة الهجوم السيبراني والتأثير على البنية التحتية، مستدلين بأنه لم يحدث هجوم سيبراني حقق آثارًا مثل الحرب المادية، إلا إن هذه النظرية قد تغيرت مؤخرًا، وقد أشار إلى ذلك Daniel F. Baltrusaits دانيال ف. بالتروسايت في بحثه الموسوم بـ Cyber War: Do We Have the Right Mindset

الحرب السيبرانية: هل لدينا العقلية الصحيحة؟

أشار إلى أنه يدور نقاش مستمر في الدوائر الأمنية حول طبيعة الحرب حول تأثير الفضاء الإلكتروني. ويحذر العديد من خبراء الأمن من هجوم إلكتروني مثل «بيرل هاربر» الذي قد يشل البنية الأساسية الحيوية للدولة المستهدفة. ومع ذلك، يشير تاريخ الهجمات الإلكترونية إلى أن هذا التحذير مبالغ فيه، وأن المصالح السياسية ستحد من مدى العمليات في المجال الإلكتروني تمامًا كما هو الحال في الحرب في المجال الأرضي. وعلى عكس التوقعات، نظرًا للاعتماد الكبير على القدرات الإلكترونية من قبل الاقتصادات الحديثة، وانتهوا إلى نتيجة مفادها أن حالات الحرب الإلكترونية نادرة نسبيًا، بالإضافة إلى أن خبراء الإنترنت ومسؤولي الاستخبارات يبالغون في تقدير التهديد عند تقييم التهديدات الأمنية الوطنية من الفضاء الإلكتروني.

إلا إن هذه النظرية قد ثبت خطؤها لما شهدته الـحـروب الحديثة من تطور غير مسبوق في استخدام الهجوم السيبراني والذكاء الاصطناعي، اللذين أصبحا جزءًا لا يتجزأ من المنظومة الأمنية الدفاعية أو الهجومية، وخير مثال لذلك ما تشهده الحرب الروسية الأوكرانية، وكذلك الأحداث اللبنانية الأخيرة من تطور استخدامات الحروب الحديثة، وظهرت الأبحاث البينية في المجالات العسكرية والتكنولوجية في دراسات فنون الحرب السيبرانية، من خلال تطوير النهج الاستراتيجي والتكتيكي للهجوم والدفاع في العصر الرقمي، وكذلك تطور دراسات الاستهداف السيبراني، وذلك انطلاقًا من الأصالة في الاستعانة بالصراعات التاريخية من سون تزو في فن الحرب وكارل فون كلاوزفيتز إلى تحقيق المعاصرة في دراسات فنون الحرب السيبرانية، وهذا ما يستدعي ضرورة توطين التكنولوجيا، واستحداث نظم تشفير خاصة، ومراجعة التوريدات الإلكترونية مراجعة دقيقة، وتطوير البنية التكنولوجية، واستخدامات التكنولوجيا البازغة بتوطين وتوظيف تطبيقات تقنيات الذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء والرقمنة في قطاعات الزراعة، والطاقة والمياه، والنقل، والصحة، والصناعة، والاهتمام بتطوير منظومة الأمن السيبراني؛ ولن يتحقق ذلك إلا بتضافر الجهود والتخصصات العلمية والاهتمام بالدراسات البينية وفق رؤية استراتيجية؛ لتحقيق الأمن القومي المصري والعربي.

«المزوغي»

مرشح توافقي يحمل أجندة وطنية لإنقاذ ليبيا من الفوضى

طرابلس - مركز العرب

يعدُّ السياسي الليبي محمد المزوغي، المرشح الرئاسي السابق، والمرشح لرئاسة حكومة التوافق الوطني حاليًا، أحد أبرز الأسماء التي لقيت قبولًا في الشارع الليبي خلال الفترة الأخيرة، لما يطرحه من حلول وأفكار قادرة على انتشال ليبيا من أزمتها الحالية، ولما يمتلكه من خبرات مهنية وسياسية تؤهله إلى قيادة الدولة المنهارة، وكذلك ما يطرحه من أفكار لتطوير الاقتصاد الوطني، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، بالإضافة إلى إعادة رسم السياسة الخارجية للدولة الليبية، التي تأثرت كثيرًا بالأحداث التي عاشتها البلاد بعد فبراير 2011.

الفوضى في ليبيا قنبلة موقوتة

كشف المهندس محمد المزوغي عن رؤيته للوضع السياسي الليبي قائلًا: إن حالة الفوضى في ليبيا عبارة عن قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت، وإذا لم يتم حلها يمكن أن تؤثر على دول البحر المتوسط.

وأضاف محمد المزوغي في تصريحات سابقة له أن حل الأزمة الليبية لن يأتي إلا من الداخل، ويجب على الجميع التماسك من أجل إنقاذ الوطن، والاهتمام بالتنمية مثلما تفعل مصر، مشيرًا إلى أن مجلسي

الدولة والنواب مطالبون بالتوافق لصالح الليبيين.

دور الجيش في مستقبل ليبيا

وتابع السياسي الليبي أن الجيش الليبي الذي يحمل عقيدة الدفاع عن الأهل والوطن يستحق كل الاحترام، وهو أكثر شريحة منضبطة في البلاد ويحمي أمنها القومي، لافتا إلى أن الجيش في ليبيا سيكون له دور كبير في حماية المؤسسات وعدم التدخل في الشأن السياسي.

وبيّن محمد المزوغي أن المجموعات المسلحة داخل ليبيا رفعت السلاح في وقت ما من منطلق الدفاع عن الأهل والبلاد، كل من وجهة نظره، ثم جرى استخدام الأسلحة في أغراض أخرى، مؤكدا أن تلك المجموعات ليست عائقًا أمام إجراء الانتخابات الرئاسية، لأن المسلحين كانوا يحمون العملية الانتخابية ولم يتعرضوا لها.

أزمة المركزي وطريقة إدارة أموال الليبيين

وفي سياق متصل قال المزوغي، إن إدارة المصرف المركزي تسببت في انهيار العملة الوطنية، بعدما انفرد شخص واحد بإدارة العمليات المصرفية في البلاد.

وأضاف في تصريحات تلفزيونية سابقة، إن هذه الإدارة كانت سببًا في سحب إدارة العملية المصرفية في البلاد من مثلث الدورة الاقتصادية المتمثلة في (السياسات الاقتصادية، السياسات المالية، السياسات النقدية)، وهم جعلوها في يد شخص واحد أو مجموعة أشخاص.

وأوضح أن الأزمة جرى تخليقها بشكل مبيّت منذ قيام المجلس الانتقالي بتغيير القانون المنظم لهذه العملية، وهذا ما جعل مجموعة صغيرة تتحكم في قوت وأرزاق الليبيين.

وأكد أن هذه القرارات جعلت المؤسسة المالية تتحكم في حياة الليبيين بشكل كامل، وابتعدت عن دورها الأساسي المناط بها، وهو الحفاظ على التوازن بين أضلاع الدورة الاقتصادية الأخرى.

وشدد على أنه لم يكن راضيًا عن الطريقة التي يدار بها المصرف المركزي، منوهًا إلى أن هذه الطريقة تسببت في إفساد الاقتصاد والتجارة الليبية، وحولت رجال الأعمال الليبيين إلى تجار عملة، وأجبرتهم على التربح من الاعتمادات المالية، على الرغم من أنها وسيلة لنقل الأموال وليست وسيلة للربح، هي فقط مثل ويسترن يونيون، أو وسيلة لنقل الأموال.

وأشار إلى أن هذا المصرف خلق طبقات من الأغنياء، تحدث عنها حتى مندوبو الأمم المتحدة في ليبيا، وبعضهم قال إن ليبيا يولد فيها كل يوم مليونير جديد، فكيف يولد هذا المليونير إلا من العمليات الفاسدة.

وألمح إلى أن هؤلاء المليونيرات وُجِدوا بسبب نظام الاعتمادات، مشيرا إلى أن بيت مال الليبيين ومسيِّر

أموالهم أصبح ينقل الأموال لأمم وشعوب أخرى، بينما الليبيون في أشد الحاجة إلى ثرواتهم.

المرتزقة والقوات الأجنبية في البلاد

وعطفًا على ذلك كشف المزوغي عن رأيه في قضية المرتزقة والمقاتلين الأجانب المنتشرين في البلاد، مؤكدًا أن الحديث عن وجود مرتزقة في ليبيا مرفوض تمامًا، ويجب أن ينتهي فورًا.

وأضاف المزوغي في تصريحات له أنه يجب على أي مسؤول أن يكون هذا هو موقفه الصريح من هذا الملف الخطير.

وأوضح أنه عندما نتحدث عن المرتزقة الأجانب أو حتى المحليين الذين يحملون السلاح لغرض القتل أو المشاركة في الحروب مقابل المال فقط، فهذا أمر مرفوض، ولا أعتقد بوجود أي وطني من أي قومية أو من أي عرق قد يقبل بذلك في بلده، فالمرتزقة مرفوضون تمامًا.

وأشار إلى أن المرتزق يظل مرتزقًا، مهما حاول البعض تبرير وجوده، وتعريف المرتزق واضح وهو «كل من يحمل السلاح خارج إطار القانون لقتل النفس»، وهذا أمر مرفوض، ويجب أن يذهب ذلك المرتزق إلى بلده، كما يجب أن تتم مقاومته ولو بالقوة.

وشدد على أنه يرى أن من العار أن يقول أي مسؤول حكومي بغير ذلك عن وطنه.

وألمح إلى أن الوجود العسكري المنظم الموجود وفق اتفاقيات أبرمتها السلطات في ليبيا وفق ظروف معينة لأغراض التدريب والتطوير فهذا كان وما زال موجودًا وسيستمر، وهو أمر معترف به بين الجيوش في إطار القانون.

وتابع أن ذلك لا يعني أن كل طرف سياسي بإمكانه استقدام أي قوات أو حلفاء خارجيين ليعزز موقفه وقوته ضد أطراف أخرى في ليبيا.

التلاعب بممتلكات الدولة يشكل انحرافات خطيرة

وأوضح المزوغي، أن استغلال السلطة والتصرف في ممتلكات الدولة دون وجه حق، وإبرام عقود وصرف دون رقابة، والتلاعب في القرارات الإداريــة، لا شك أنها تشكل انحرافات خطيرة عن المبادئ والأعراف المتعارف عليها في الحكم الرشيد.

وأوضح أن مثل هذه التصرفات قد تحقق مكاسب قصيرة المدى لبعض الأفــراد أو الجهات، ولكنها في النهاية ستؤدي إلى تآكل الثقة العامة في المؤسسات الحكومية والقانونية، وتضر بمصالح الدولة والمواطنين على المدى البعيد.

وأكد أنه من الضروري التصدي لهذه الممارسات بحزم وشفافية، وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها. ينبغي على الجهات الرقابية والقضائية المختصة أن تقوم بدورها في التحقيق والمحاسبة، دون تردد أو تحيُّز. كما يتعين على الدول والشركات الأجنبية أن تلتزم بالقوانين والاتفاقات المبرمة بشكل رسمي وشرعي.

وأشار إلى أنه يجب مراعاة ظرف الدولة الليبية الحالي وعدم استغلال الظروف والقيام بعمليات أشبه ما يكون بنهب وسرقة مقدرات شعب بالتعاون مع أشخاص أو جهات غير ذات صفة شرعية وغير مخولة مهما كانت مراتبها أو مسمياتها.

وشدد على أنه ليس هناك بديل عن بناء مؤسسات قوية وعادلة تحظى باحترام المواطنين والجهات

الدولية. هذا هو الأساس لتحقيق التنمية الشاملة والاستقرار المنشود في ليبيا.

مرشح توافقي يحظى بقبول جميع الأطراف

وبناءً على الرؤية التي يحملها المزوغي، وما طرحه من أفكار لحلحلة الأزمة في البلاد، أعلن عدد من الجهات في البلاد قبولها به كمرشح لرئاسة الحكومة المرتقبة التي تنهي حالة الانقسام الحالية، وكان في مقدمة هذه الجهات، المجلس الأعلى للدولة، الذي أعلن أن المرشح الرئاسي السابق محمد المزوغي مرشح لرئاسة «حكومة مصغرة»، في إشارة إلى مخرجات لجنة «6+6» مؤخرًا.

وأوضح المكتب الإعلامي للمجلس، في بيان على «فيسبوك»، أن عددًا من أعضاء المجلس التقوا «المرشح لرئاسة الحكومة محمد المزوغي»، وذلك في إطار «التشاور والتواصل فيما يتعلق بتشكيل حكومة أزمة أو حكومة مصغرة».

وأضاف أن الاجتماع الذي عُقد بديوان المجلس بطرابلس، تمحور حول الرؤية المستقبلية للمرشح، من خلال إجاباته عن بعض تساؤلات الأعضاء حول برنامجه الحكومي.

وأوضح البيان أن اللقاء يأتي ضمن «رغبة كل الأطراف في إنشاء حكومة واحدة تبسط سيطرتها ونفوذها على كامل تراب الوطن لتهيئة المناخ والظروف المناسبة لإقامة انتخابات يرتضيها الجميع».

وسبق أن ترشح المهندس محمد المزوغي للانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة بنهاية العام 2021.

وفي وقت سابق أعلن المجلس الأعلى للدولة أن رئيسه خالد المشري أحال إلى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا عبدالله باتيلي، النتائج النهائية والملزمة لقوانين انتخابات رئيس الدولة ومجلس الأمة، التي نتجت عن اجتماعات اللجنة المشتركة (6+6).

وبالإضافة إلى قانون انتخاب رئيس الدولة وأعضاء مجلس الأمة، تفيد الأنباء بأن اللجنة المشتركة «6+6» اتفقت على تشكيل حكومة مصغرة تشرف على تنظيم الانتخابات العامة، لكن رئيس حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة عبدالحميد الدبيبة يتمسك بإشراف حكومته على تلك الانتخابات، رغم ترحيبه بنتائج اجتماعات اللجنة في بوزنيقة المغربية.

العلاقات مع مصر

وفي سياق حديثه عن مستقبل الدولة الليبية قال المزوغي إن الجيش الليبي تكون في مصر، والعلاقة بين البلدين مثل حبل الوريد، وهناك عمق وروابط تاريخية بينهما.

وأضاف محمد المزوغي خلال لقائه مع الإعلامي مصطفى بكري، ببرنامج «حقائق وأسرار» على قناة صدى البلد، أن الجهود المصرية لحل الأزمة الليبية جيدة، ومصر هي الأخ الأكبر لليبيا، ويمكنها مساعدة الليبيين في الوصول إلى الانتخابات.

وتابع السياسي الليبي: «أتمنى من القيادة العليا في مصر التركيز على الوضع الإنساني في ليبيا التي تعاني من أوضاع صحية ومعيشية سيئة»، مردفًا: «نطالب مصر بتكثيف جهودها في حل الأزمة الليبية».

رئيس أكاديمية السادات لـ(النيل للأخبار):

الرئيس السيسي كان له دور كبير في تعزيز المشاركة الشبابية في الحياة السياسية

القاهرة - متابعات

قال الدكتور محمد صالح هاشم، رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، إن اهتمام القيادة السياسية بدور الشباب منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم عام 2015، كان له تأثير كبير في تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية والإدارية. في ذلك الوقت، كان الوضع الأمني في البلاد صعبًا، ولكن الرئيس أعلن عن انطلاق مؤتمرات الشباب كخطوة مهمة لفتح قنوات التواصل المباشر مع الشباب المصري بمختلف خلفياته وأفكاره.

وأضاف هاشم في تصريحات تلفزيونية لـ برنامج (هذا الصباح) على قناة النيل الإخبارية، أن مؤتمرات الشباب التي عُقدت في مدن مثل أسوان والإسكندرية وشرم الشيخ والعاصمة الإدارية، كانت بمثابة منصة حوارية مباشرة بين الشباب والرئيس، مما ساهم في طرح قضايا مهمة وتوجيه رسائل إلى العالم. مؤكدًا أن مؤتمرات شباب العالم، التي ضمت شبابًا من 185 دولة، أثرت في إدارة بعض الملفات الدولية، وعززت دور الشباب المصري على الساحة العالمية.

وأشار هاشم إلى أن اهتمام الدولة بالشباب لم يقتصر على المؤتمرات والمنتديات، بل شمل أيضًا تعديل التشريعات، مثل خفض سن الترشح للمجالس النيابية والمحلية إلى 21 سنة، مما أدى إلى وجود 60 شابًا تحت سن 35 في مجلس النواب لأول مرة في تاريخ مصر، واعتبر هذا التوجه استثمارًا مهمًا في المستقبل، حيث إن الشباب الذين تم تمكينهم من تقلد المناصب القيادية سيتحولون إلى قادة واعدين قادرين على إدارة الوزارات والمحافظات في المستقبل.

وفيما يتعلق بالتعليم والتدريب، أوضح هاشم أن أكاديمية السادات تقدم برامج تدريبية شاملة تهدف إلى تطوير مهارات الشباب وتعريفهم بالتحديات الوطنية والدولية، يشمل التدريب جوانب متعددة مثل الإدارة المحلية، وريادة الأعمال، ومكافحة الفساد، والإعلام.

وأكد أن الأكاديمية تعمل على تدريب حوالي 30,000 شاب سنويًا في مختلف المحافظات، مما يعزز من كفاءة الشباب ويوفر لهم تجارب ناجحة.

كما أشار هاشم إلى أن دور الجامعات والمجتمع المدني والمساجد والكنائس في تعزيز التعليم والتدريب للشباب يعد أمرًا حاسمًا، فضلًا عن مؤسسات المجتمع المدني، من العناصر الأساسية في تطوير الشباب. في مصر، حيث يوجد نحو 55,000 مؤسسة مجتمع مدني، يمكن لكل مؤسسة أن تلعب دورًا حيويًا في تعزيز مشاركة الشباب وتنميتهم. إذا قامت كل هذه المؤسسات بدورها بفاعلية في هذا المجال، فإنه من الممكن خلال فترة قصيرة أن نحقق تقدمًا كبيرًا في معالجة التحديات التي تواجه الشباب، بالإضافة إلى ذلك، أشار إلى ضرورة أن تلعب الأحزاب السياسية دورًا فعالًا في تأهيل الشباب وتقديم الدعم اللازم لهم.

في الختام، دعا هاشم إلى تكثيف الجهود في دعم الشباب وتعزيز دورهم في المجتمع، معتبرًا أن نجاح برامج التدريب والتعليم والتشغيل هو السبيل لتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

حرب أكتوبر انتصار لا يُنسى ودروس مستمرة

عميد:
عماد اليماني

تأتي الذكرى الحادية والخمسون لانتصار أكتوبر المجيد، في ظل تصاعد العمليات العسكرية في المنطقة، وتهديدات باندلاع حرب إقليمية قد تكون لها تبعات على العالم أجمع، لاسيما في ظل وجود تحديات اقتصادية وأمنية، وكذلك حالة من عدم التوافق الدولي، لذا في هذا المقال يمكن التعرض لأبرز الدروس المستفادة من هذه الحرب.

وهنا يمكننا التأكيد على أن حرب أكتوبر عام 1973، المعروفة أيضًا بحرب التحرير أو حرب رمضان، واحدة من أبرز الحروب في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، وأن هذه الحرب كانت تحولًا استراتيجيًا في الصراع العربي الإسرائيلي، وأثرت بشكل كبير على السياسة العالمية في ذلك الوقت كانت حرب أكتوبر لحظة فارقة في تاريخ الشرق الأوسط. لم تكن فقط مجرد مواجهة عسكرية، بل كانت بداية لتحول استراتيجي في المنطقة. رغم عدم تحقيق الأهـداف الكاملة، فقد أثبتت هذه الحرب قدرة الدول العربية على التوحد والتنسيق في مواجهة التحديات الكبرى، وفتحت الطريق أمام جهود السلام والتفاوض.

الدروس المستفادة من حرب أكتوبر 1973:

1. أهمية التخطيط الاستراتيجي والمفاجأة العسكرية:

حرب أكتوبر أثبتت أن التخطيط الدقيق والاعتماد على المفاجأة العسكرية يمكن أن يغير ميزان القوى حتى في مواجهة عدو متفوق تقنيًا وعسكريًا. استراتيجيات مثل الهجوم المباغت في يوم عيد الغفران، والاستعدادات المصرية لاختراق خط بارليف، كانت دليلًا على أهمية التخطيط بعيد المدى والتكتيك في العمليات العسكرية

2. التعاون العربي المشترك:

شهدت الحرب تنسيقًا عربيًا كبيرًا بين مصر وسوريا ودعمًا من عدة دول عربية أخرى، سواء في الميدان أم من خلال سلاح النفط الذي استخدمته الدول العربية كأداة للضغط الاقتصادي. هذه الوحدة أظهرت أن التنسيق العربي يمكن أن يحقق مكاسب استراتيجية ويؤثر على النظام العالمي

3. الدعم الدولي وتأثير القوى العظمى:

حرب أكتوبر أكدت على أن النزاعات الإقليمية في الشرق الأوسـط ليست معزولة عن الاهتمام الدولي. الدعم السريع الذي قدمته الولايات المتحدة لإسرائيل مقابل الدعم السوفيتي للدول العربية أبـرز كيف يمكن أن تتحول الصراعات الإقليمية إلى حروب بالوكالة بين القوى العظمى، مما يتطلب حسابات دقيقة لتجنب التصعيد الدولي.

4. إعادة تقييم العقائد العسكرية:

أظهرت الحرب الحاجة إلى تحديث العقائد العسكرية للدول المتحاربة. نجاح القوات المصرية في عبور قناة السويس باستخدام أساليب جديدة في تحطيم الدفاعات الإسرائيلية دفع إسرائيل إلى إعادة تقييم استراتيجياتها الدفاعية والهجومية. كما أن العرب أدركـوا أهمية التكنولوجيا الحديثة في الحروب.

5. القوة الاقتصادية كسلاح سياسي:

استخدام الدول العربية لسلاح النفط خلال الحرب (من خـلال فرض حظر على تصدير النفط للدول الداعمة لإسرائيل) كان درسًا مهمًا حول قدرة الموارد الاقتصادية على التأثير في النزاعات السياسية. أدى هذا الحظر إلى أزمة طاقة عالمية، مما دفع القوى الكبرى إلى إعادة التفكير في سياساتها تجاه الشرق الأوسط.

6. التفاوض بعد الصراع:

رغم أن الحرب كانت حلًا عسكريًا، إلا أنها كانت البداية لمفاوضات سياسية هامة. أسفرت عن توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في 1979. هذا يوضح أن العمل العسكري قد يمهد الطريق للتفاوض، وأن الحلول الدبلوماسية يجب أن تكون الهدف النهائي بعد انتهاء النزاع.

7. مرونة القيادة السياسية والعسكرية:

الرئيس المصري أنور السادات أظهر مرونة كبيرة من خلال توازنه بين القيادة العسكرية والقرارات السياسية. استخدام السادات الحرب كوسيلة للوصول إلى تسوية سياسية أظهر أن القيادة الذكية تستغل النجاحات العسكرية لتحقيق مكاسب دبلوماسية على المدى البعيد.

8. أهمية الحروب النفسية والإعلامية:

لعب الإعـلام والدعاية النفسية دورًا كبيرًا في توجيه الرأي العام خلال حرب أكتوبر. القدرة على إدارة المعلومات بشكل ذكي كان لها تأثير على المعنويات سواء على المستوى الداخلي أم على الصعيد الدولي.

د. سيد عيسى

من دروس أكتوبر (الإيمان يحقق المعجزات)

عندما يحل علينا شهر أكتوبر من كل عام يتذكر الشعب المصري الانتصار العظيم للجيش المصري على العدو الإسرائيلي في حرب السادس من أكتوبر العاشر من رمضان المجيدة، التي أعادت العزة والكرامة العربية، لم تكن حرب أكتوبر مجرد معركة عسكرية فقط، ولكنها كانت حرب إعادة الكرامة وتحقيق الانتصار العظيم المبهج وكسر هيبة العدو الصهيوني المتغطرس.

وفي حرب أكتوبر دروس وعبر وعظات عظيمة، إذ إنها أثبتت قوة الجندي المصري والعربي عندما يتسلح بالإيمان ويقف خلفه الشعب المصري والعربي بكل قوة، ففي تلك المعركة تحققت المعجزات، وتغيرت القوانين الطبيعية فمن كان يملك التحصين والقوة والإمداد الأمريكي الغربي، خسر وسقط أمام الإصرار والإيمان والتخطيط الجيد والعبقرية المصرية العربية في التخلص من خط بارليف الحصين الذي انهار أمام قوة الإيمان والتخطيط المحكم.

إن معركة أكتوبر خاضها الجيش المصري بمساندة عربية غير مسبوقة وتكاتف من كل الدول العربية باستخدام أوراق الضغط الاقتصادي على الغرب وأمريكا، فكان سلاح البترول أحد أهم أوراق الضغط، وشاهدنا مواقف تاريخية من دول الخليج السعودية والإمـارات والعراق والكويت وكل الدول العربية، وشاهدنا موقفًا تاريخيًّا من الجزائر وسوريا شريك المعركة ودول المغرب العربي، وشاهدنا مشاركة من السودان وليبيا.

لقد كان الإيمان العميق من الجيش المصري بحقه في تحرير أرضه وكسر شوكة الصهاينة إحدى أهم الأوراق التي تفوقت على المعدات والأسلحة، وهنا تغيرت القواعد وحصلت المعجزة التي لا تزال تعطي درسًا ملهمًا في فنون القتال، وكان شهر رمضان بكل ما فيه من روحانيات توقيتًا زمنيًّا للحدث ليذكرنا بانتصار الحق على الباطل ويعيدنا إلى الماضي العربي الناصع.

تظل الوحدة العربية والتكاتف في القرار الذي يخدم الأمة هو أحد أهم عوامل التفوق العربي في كل مكان وزمان، وكان أول دروس أكتوبر هو وحدة الصف العربي في تلك الحرب العظيمة، والدرس الثاني هو إيمان الجندي المصري بحقه والدفاع عنه بقوة وبسالة، ويبقى التخطيط المحكم والسرية في تفاصيل المعركة أحد أهم الدروس المستفادة.

وكان التخطيط والتنفيذ بدقة والإصرار درسًا آخر من دروس النجاح والتفوق، وكان التفاؤل وعدم السير وراء الإحباط والسلبية سببًا جديدًا من أسباب النجاح والتفوق.

وفي النهاية أقول، إن الدولة المصرية تستطيع أن تحقق المستحيل في ظل التكاتف بين الجيش والشعب، ووحدة القرار العربي بما يخدم الأمة، وهذا الأمر كان واضحًا جليًّا في نصر أكتوبر الذي يظل نبراسًا ونورًا للأجيال المقبلة، يتعلمون منه التضحيات التي قدمها الآباء والأجـداد ويسيرون على نهجهم حتى يحققوا النصر في كل مجالات الحياة.

الإيمان بالله -عز وجل- وبحرية الوطن والمحافظة على أرضه ومقدراته واجب على كل وطني يدافع عنه بروحه ودمه.. كل عام ومصر بخير وفي تقدم وسلام ونصر.

RCS

35%

Locked
DISCOUNT

ROYAL CANADIAN SCHOOL

19087

01229776929 - 01289831111

www.royalcanadianschool.com

مركز العرب

للأبحاث والدراسات

مركز العرب (فكر - ثقافة - تنوير)

مركز العرب لكل العرب.

للتواصل مع الإدارة: 00201127272725